مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

مقدمة :

قضت سنة الله في خلقه والفترة التي جبل عليها الإنسان بضرورة اجتماع الذكور وإناث للتوالد والتناسل حتى يتحقق بقاء النوع البشري الذي جعله الله الأساس الذي تقوم عليه الأسرة. فشرع الله الزواج منذ الخليفة، وجعله أساساً في اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً جنسياً مشروعاً على سنة الله ورسوله حتى يكون بقاء النوع الإنساني على أكمل وجه، وأتم نظام وتكوين الأسرة وتنظيمها بصورة تحفظ الأنساب وتضمن الأعراض لأن بالزواج الذي شرعه الله، بعبارة تكون الزوجة مقصورة على زوجها ليس لغيره حق الاستمتاع بها، وبذلك يكون للأولاد أب معروف ينتسبون إليه يتعهدوهم برعايته الخاصة ويشملهم بعطفه الأبوي وتربيتهم والمحافظة عليهم، إلى أن يستغنوا عن مساعدته ورعايته. ولو ترك الله الناس لطبائعهم وشهواتهم وأباح للجنسين - الرجل والمرأة - أن يجتمعا لإشباع ميولهما الجنسية وقضاء شهواتهما، بدون الزواج لسادت الفوضى بين الناس وعم الفساد الاجتماعي مما يؤدي إلى دمار المجتمع وهلاكه.

فالزواج نظام إلهي شرعه الله لخير الإنسانية ولمصلحة المجتمع البشري في إقامة دعائم الأسرة التي هي أساس المجتمع وعماد الأمة وهي الصورة المصهرة لفكرة إنشاء الدولة.

ولقد حث الإسلام على الزواج ورغب الناس فيه، وقد وردت في هذا المعنى آيات من الكتاب العزيز وأحاديث كثيرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فمن الآيات القرآنية الواردة في الحث على الزواج والترغيب فيه قول الله تعالى في سورة النساء الآية: «فَانكحُوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة»¹ وقوله سبحانه: «وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم»².

ومن الأحاديث النبوية قوله عليه الصلاة والسلام... مخاطباً شباب الأمة الإسلامية: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»³. رواه الجماعة.

فالزواج عقد وعهد وميثاق وهو من أهم العقود التي ينشئها الإنسان في حياته، وأعظمها أثراً وعلاها قدراً، حيث تتعلق به أحكام وآثار من نسب وحرمة ومصاهرة وميراث وتبقى بقاء الدهر، وهذا ما جعل الشارع يعنتي بالزواج ويحيطه برعايته في جميع الأدوار من وقت التفكير به حتى حين إنشائه وبقائه وانتهائه¹.

¹: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 03.

²: القرآن الكريم، سورة النور، الآية 32، والأيامي جمع أيم وهي من لا زوج لها رجلاً كان أو امرأة بكرأ كان أو ثيباً.

³: الأحاديث، رواه الجماعة.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

تتضمن الحياة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم شخصين على الأقل يعيشان معاً ورغم هذا فلكل منهما له احتياجاته وقيمه الخاصة، ونتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ومن ثم تحدث الرغبة في الرحيل الإرادي، ويعتبر الزواج في كثير من المجتمعات عقداً مدنياً يمكن فسخه تحت ظروف معينة. وفي العادة ينظر الناس إلى الطلاق على أنه كارثة أو مأساة، وعندما ترتفع معدلات الطلاق في مجتمع ما فإن هذا يكون دليلاً على أن نسق الأسرة لا يعمل بصورة مرضية، وبالرغم من أن بعض الأديان السماوية تبيح الطلاق إلا أنها تضع عوائق كثيرة في سبيله، فالديانة المسيحية مثلاً تحرم الطلاق إلا في ظروف معينة ومحددة للغاية.

ولما كانت جميع أنساق الزواج تتطلب وجود فردين - الزوج، الزوجة - يعيشان معاً فإنه لا بد ولو في فترة معينة من دورة الحياة الزوجية أن تنشأ بينهم بعض الخلافات والتوترات، وبهذا المعنى يكون الزواج سبباً في الطلاق، أي أنه لكي يحدث الطلاق لا بد أن يحدث الزواج أولاً.² فالطلاق إذاً يكون من الطاهرات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة العوامل المتشابكة مع بعضها البعض، والذي عرفته المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء، مع الاختلاف في درجة حدته من مجتمع إلى آخر، تبعاً للظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع، بل ومع الاختلاف أيضاً بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية للمجتمع.

ونظراً لارتفاع معدلات الطلاق وتزايدها باستمرار في المجتمعات المعاصرة وعلى وجه الخصوص في البيئات الحضرية الكبرى منها، ومع الاختلاف كذلك في درجة حدة الآثار السلبية من مجتمع لآخر، وحسب الخصائص السالفة الذكر لكل مجتمع أيضاً هذه الآثار السلبية التي تمس الأسرة بالدرجة الأولى ثم المجتمع بالدرجة الثانية، ولهذه الآثار من مضاعفات كثيرة قد تصل في كثير من الأحيان إلى درجة الخطورة كونها تصيب أول وأهم وحدة في المجتمع، والمتمثلة في الأسرة التي تعاني سلامتها واستقرارها. واجه الكثير من العلماء الطلاق انطلاقةً من واقع المجتمع الذي ينتشر فيه وخاصة منهم العلماء الغربيين وعلى اختلاف تخصصاتهم، كالقانونيين في بداية الأمر والاقتصاديين والديمغرافيين والنفسانيين والاجتماعيين وخصوصاً علماء الاجتماع الأسرى، الذين خصصوا قسماً من علمهم هذا لدراسة الأمراض

¹ انظر: د. محمد صبحي نجم، محاضرات في قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص3.

² انظر: د. محمد علي سلامة، محكمة الأسرة ودورها في المجتمع، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص89.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الأسرية (الاجتماعية وغير الاجتماعية) للوقوف على عوامل زيادتها ونقصانها. وتقرير ما ينبغي اتحاده سواء من ذات الأسرة أو من خارجها.

إن كانت أبحاثهم قد تركزت في الوسط الحضري من هذا المجتمع خاصة لارتفاع معدلات الطلاق فيه بصورة أوضح من الوسط الريفي، بهدف تشخيص أسباب الطلاق والآثار الناجمة عنه، محاولة منهم المساعدة على القضاء النهائي على هذه المشكلة الاجتماعية العويصة الحل، لاسيما إذا كان مجتمعنا ما زال يكذب ويكد بغية تحقيق نموه وتطوره، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي لم ينجح هو الآخر من الطلاق وبصورة واضحة في مرحلة ما قبل قيام الثورة المسلحة الجزائرية، والتي بمجرد قيامها اتخذت قاداتها عدة إجراءات للحل من معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري آنذاك.¹

وكذلك في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي المناطق الحضرية الرئيسية خاصة نتيجة للتحويلات الشاملة التي شهدتها المجتمع الجزائري الآن في مختلف المجالات الحياة.

وقد حاولت التشريعات القضائية الجزائرية التخفيف من حدة آثار الطلاق إلا أن عدم تمكن المجتمع الجزائري لحد الآن ومن وضع قانون الأسرة. وإن كان هذا لا يعني أن التوصل إلى وضع مثل هذا القانون يعد الحل الحاسم والنهائي لمشكلات الأسرة الجزائرية، لاسيما الاجتماعية منها والتي يعد الطلاق من أهمها وأخطرها كونها ليست من اختصاص القانون بقدر ما هي من اختصاص الباحثين على اختلاف تخصصاتهم.

إن مشكلة الطلاق وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى تتطلب مواجهة واقعية عن طريق قيام الباحثين بهدف البحث في الجذور الأولى لها ومحاولة التخلص منها قبل استفحالها، الأمر الذي يفتقد إليه المجتمع الجزائري بنوعيه (الحضري والريفي) كثيراً، وهذا على الرغم من حساسية الموضوع وأهميته بالنسبة للأسرة والمجتمع.²

وتكمن مشكلة تحديد الدراسة والبحث تحت عنوان: «مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري».³ وإن السبب الكامن وراء اختياري لموضوع مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري يتمثل في نقطتين أساسيتين هما:

¹: انظر: د. مسعود كمال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 04-05.

²: انظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص 05.

³: انظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص 12.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

- الميل الشخصي إلى كل الموضوعات التي تمس الأسرة.
- ندرة الدراسات العلمية حول موضوع الطلاق في المجتمع الجزائري، على الرغم من الارتفاع الشديد والمتزايد لمعدلات الطلاق وما لهذا الارتفاع من آثار سلبية على الأسرة بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة.¹

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع طرحت عدة إشكاليات: حول الأشكال الحالية للطلاق؟ وآثارها القانونية المترتبة عنه؟

ما هي العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري؟ وما هي الآثار المترتبة عنها؟ كل هذه الإشكاليات سنحاول تسليط الضوء عليها وأرجو أن نوفق في ذلك. وتنبثق عن هذه الإشكاليات فرضية أساسية هي:

إن الاختلافات التي قد تنشأ بين الأهل والحياة الزوجية فيما يخص بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج والحياة الزوجية ككل والتي إن وصلت إلى حد التناقض بينهما من الممكن أن تؤدي إلى حدوث الطلاق ومن ثم من الممكن جداً أن تترتب عن هذا الطلاق آثار سلبية متنوعة تمس الأسرة أولاً ومن ثم المجتمع ككل.²

ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة والمتمثلة في الوصول إلى بعض أسباب وأثار الطلاق في المجتمع الجزائري تهدف إلى إثراء النظرية العلمية في الجانب الاجتماعي وتقديم إضافة علمية جديدة متواضعة من الباحث، كما تهدف إلى محاولة التعرف على دور وأهمية الأسرة في حياة المجتمع وفي حل المنازعات الأسرية ومحاولة الوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها على المجتمع.³

ومن أجل تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى فصل تمهيدي وفصلين، وقسم كل فصل إلى مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين.

الفصل التمهيدي: لقد شمل مبحثين كل مبحث قسم بدوره إلى مطلبين، المبحث الأول تحت عنوان تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق وهو يتضمن مطلبين، يتعلق المطلب الأول بمفهوم المجتمع الحضري الذي انقسم بدوره إلى فرعين، ففي الفرع الأول تعرفنا على بعض خصائص المجتمع الحضري العام والمتماشية مع خصائص المجتمع الحضري، أما الفرع الثاني بعض الآثار المترتبة عن هذه الخصائص فليس المجتمع الحضري العام والمجتمع الحضري الجزائري. ويتعلق المطلب الثاني بمفهوم الأسرة ومفهوم

¹: انظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص12.

²: موقع الإنترنت: www.google.com

³: انظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص13-14.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الطلاق وقد قسمناه إلى فرعين: الفرع الأول تحت عنوان مفهوم الأسرة أما الفرع الثاني فعنوانه بمفهوم الطلاق.

أما المبحث الثاني يتعلق بالتطور التاريخي للطلاق ودراساته في بعض المجتمعات وهو كذلك تضمن مطلبين: المطلب الأول بالتطور التاريخي وهو بدوره قسم إلى فرعين: الفرع الأول فقد تطرقنا فيه إلى الطلاق في المجتمعات القديمة، أما الفرع الثاني فعنوانه بالطلاق في المجتمعات الحديثة، أما المطلب الثاني: دراساته في بعض المجتمعات وتضمن فرعين: الفرع الأول دراسات في المجتمعات الغربية أما الفرع الثاني والأخير فكان تحت عنوان دراسات في المجتمعات العربية.

الفصل الأول تناولنا فيه الأشكال الحالية وعوامله وآثاره وقسم بدوره إلى مبحثين، شمل المبحث الأول منه طرق فك الرابطة الزوجية وعوامل الطلاق وهو الآخر قسم إلى مطلبين، المطلب الأول تطرقنا إلى الأشكال الحالية للطلاق تضمن أربعة فروع: الفرع الأول فك الرابطة بالإرادة المنفردة للزوج، والفرع الثاني فك الرابطة بالتراضي بين الزوجين، أما الفرع الثالث فك الرابطة عن طريق التخليق والفرع الرابع فك الرابطة بواسطة الخلع.

أما المطلب الثاني تعرضنا إلى عوامل الطلاق وكذلك هو الآخر قسم بدوره إلى أربعة فروع، ففي الفرع الأول العوامل النفسية، والفرع الثاني العوامل الاجتماعية، أما الفرع الثالث الأسباب المساعدة على ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الحضري والفرع الرابع الأسباب المساعدة على انخفاض معدلات الطلاق في المجتمعات الريفية.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى آثار الطلاق القانونية والذي انقسم بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول شمل الآثار الاجتماعية والذي انقسم إلى فرعين، الفرع الأول الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معاً وأطفال المطلقين أما الفرع الثاني فكان تحت عنوان الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمجتمع. أما المطلب الثاني فتعرضنا إلى الآثار القانونية وقد قسمناه إلى أربعة فروع، الفرع الأول العدة وأحكامها، أما الفرع الثاني الحضانة وأحكامها، والفرع الثالث النفقة، وبخصوص الفرع الرابع تعويض المطلقة وإسكانها في متاع البيت الزوجية.

الفصل الثاني: والأخير ركزنا فيه على التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري وعوامله وآثاره والذي اشتمل على مبحثين.

تعرض المبحث الأول منه إلى التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، وقد قسمناه إلى مطلبين، المطلب الأول الطلاق في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال واشتمل على فرعين، الفرع الأول

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

تناولنا الطلاق في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة التحريرية والفرع الثاني الطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة التحريرية.

أما المطلب الثاني فعنوانه بالطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة التحريرية واشتمل هو الآخر على فرعين: الفرع الأول الطلاق في المجتمع الجزائري إحصائياً والفرع الثاني الطلاق في المجتمع الجزائري قانونياً.

أما المبحث الثاني منه فقد تناولنا عوامل وآثار الطلاق في المجتمع الجزائري وهو الآخر انقسم إلى مطلبين، ففي المطلب الأول تعرضنا إلى عوامل الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، أما الفرع الثاني العوامل الأسرية والعوامل الاجتماعية. أما المطلب الثاني فسنعرض آثار الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري وتضمن هو الآخر فرعين، ففي الفرع الأول تناولنا الآثار المترتبة على الأطفال والفرع الثاني والأخير فكان تحت عنوان الآثار المترتبة على المرأة والرجل.

أما الخاتمة تتضمن ما توصلت إليه من نتائج واقتراحات لهذا الموضوع.

وفي النهاية هو مجهود بذلته توخيت فيه الجد، وآمل أن أكون قد عالجت الموضوع من جميع جزئياته، ولكن ومع ذلك لا ننسى الأستاذ المحترم والكريم "طاهير العيد" الذي كان سندي ومرشدي في هذا البحث. وكخلاصة القول أتضرع إلى الله سبحانه أن يعصمني من الزلل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفصل التمهيدي: المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق وأنماطه في بعض المجتمعات وتطوره التاريخي

نظراً للتطور وظهور بعض المشكلات في العصور لوحظ أن الصراع الأسري هو إنهاء الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفف كل فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المنوط إليه على نحو سليم ومناسب فينتج عنه بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع بأكمله مثل: الطلاق، تعدد الزوجات، انتشار تعاطي المخدرات، الجريمة.

ونجد أن هذه المشكلات جميعها تميل إلى السلبية القصوى وتوضح مدى الانهيار الأخلاقي والاجتماعي للإنسان الذي هو عماد الأسرة وهو بالتالي بذرة المجتمع.¹

لقد كانت الأمم القديمة تمارس الطلاق وفق إجراءات متنوعة سواء منها تلك التي عاشت قبل ميلاد المسيح أو التي عاشت بعده، ولقد عرفتة شريعة حمورابي ما بين النهرين قبل ألفي سنة من الميلاد بحيث كان يجوز للرجل أن يطلق زوجته بسبب العقم ويجوز للزوجة أن تطلق زوجها إذا كرهته.

وعرفتة التشريعات اليونانية بأشكال مختلفة بحيث كان يجوز للرجل أن يطلق زوجته بسبب الزنا، والعقم، وحقه في ذلك حق مطلق وحق المرأة مقصور على حالة جنون الزوج وهجر الزوجة، والضرر البالغ الذي يصيبها منه.

وعرفتة التشريعات الرومانية قبل المسيح في حالات متنوعة، منها ما كان يسمح للزوج بحق إخراج زوجته من منزل الزوجية دون سبب، ومنها ما يسمح له بذلك بعد جمع أقاربه وأصدقائه لأخذ رأيهم في طلاق زوجته.

أما التشريعات اليهودية فقد كانت هي أيضاً تبيح الطلاق وفي هذا المعنى يقول الدكتور أحمد الغندور لقد جاء في تنبيه الاشتراع أنه:

- إذا أخذ الرجل امرأة وصار لها بعلًا ثم لم تحظ عنده لعيب أنكره عليها فليكتب لها كتاب الطلاق ويدفعه إلى يدها، وبصرفها من بيته.

ومن هنا يظهر أن الديانة اليهودية تمنح الرجل سلطة كاملة على زوجته ولا تسمح للمرأة أن تطلب الطلاق في أي حال من الأحوال ولم تصبح تتمتع بهذا الحق إلا في العصور المتأخرة ولدى طائفة القرانيين دون غيرهم.

¹: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص05.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

وأما المسيحيون فلهم مواقف مختلفة من مسألة الطلاق فيما يرى إتباع المذهب الكاثولوكي أن الزواج لا يقبل الانحلال بالطلاق ولو بسبب الخيانة الزوجية التي يعتبرونها سبباً للتفريق الجسدي دون الطلاق. يرى إتباع المذهب الأورثوذكسي وإتباع المذهب البروتستانتى إباحة الطلاق لأسباب محدودة هي: الزنا، العقم، الاعتداء على حياة الزوج الآخر...

ولما جاءت الشريعة الإسلامية أقرت نظام الطلاق بوضوح دون التواء وسمحت به عند الحاجة إليه، ولكنها مع ذلك أبغضته، وأخضعته إلى إجراءات من شأنها أن تقلل من حالات الطلاق، وأن تتيح للزوج ولزوجته مراجعة أنفسهما مرة وثانية وأكثر قبل الوصول إلى نقطة اللارجوع.

ومن بين هذه الإجراءات أو المعرفلات ما ورد النص عليه لقوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان»¹ وغير ذلك من الآيات.

وبهذا يمكن التذكير بأن من المبادئ الإسلامية السماح أن عقد الزواج عقد يتسم عند المسلمين بشيء من القدسية ويفترض فيه أن يكون عقداً دائماً. وأنه لا يقبل أن يكون مؤقتاً ولو برضاء الزوجين.

ومن هنا نفهم أن الطلاق الذي من شأنه وضع حد أو نهاية لديمومة عقد الزواج عمل غير مرغوب فيه ومبغوض عند الله.

ومن أجل وضع حد للكراهية والتنافر بين الزوجين شرع الإسلام الطلاق ونظمه وفق مراحل وإجراءات، أهمها مرحلة محاولة الصلح والتحكيم ومنها انتظار العدة والمراجعة، ذلك حرصاً من الشريعة على دوام الحياة الزوجية بحلولها ومرها.²

ومن خلال الهدف من هذه الدراسة والتمثلة في الوصول إلى بعض المفاهيم الأساسية للطلاق وأنماطه في بعض المجتمعات وتطوره التاريخي الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل الذي قسم بدوره إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول نتناول فيه تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق وهو يتضمن مطلبين يتعلق المطلب الأول بمفهوم المجتمع الحضري ويتعلق المطلب الثاني بمفهوم الأسرة ومفهوم الطلاق وشمل كل مطلب من المطلبين على عدة فروع وأبواب.

أما المبحث الثاني يتعلق بالتطور التاريخي للطلاق ودراساته في بعض المجتمعات وهو كذلك تضمن مطلبين: المطلب الأول عنوانه بالتطور التاريخي والمطلب الثاني بالدراسات في بعض المجتمعات ويشمل كل مطلب من المطلبين على عدة فروع وأبواب.

¹: القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 229.

²: د. عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، ص 241-242.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الأول:

تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق

نظراً لطبيعة الموضوع والهدف من دراسته تم تحديد المفاهيم الآتية:

المطلب الأول:

مفهوم المجتمع الحضري

يقصد بالحضر المدينة مقابل الريف.

ويعرف الحضر بأنه نوع من المجتمع، يتكاثف فيه السكان في موقع معين وينظمون حياتهم وفقاً لأساليب تختلف عن أساليب سكان الريف. وهذا الموقع المعين يتمثل طبعاً في المدينة التي تعرف هي الأخرى بأنها: «مجتمع محلي، أقامه قوم من دعاة الاستقرار، رحلوا من البادية أو الريف أي من مجتمعات بسيطة، واستقروا على رقعة من الأرض، كجماعة بدأت تغير تنظيمها وثقافتها».

ولما كان هذان التعريفات للمجتمع الحضري عامين كونهما يركزان بالدرجة الأولى على مكان المجتمع الحضري والمتمثل في المدينة دون الإشارة إلى نوعية خصائصه وإلى نسيج العلاقات الاجتماعية المترتبة عن هذه الخصائص خصوصاً.

ترى هذه الدراسة ضرورة إلقاء المزيد من الضوء على مفهوم المجتمع الحضري، وهذا بالتعرض إلى بعض خصائصه، وما ينتج عنها من سمات ومعايير اجتماعية، لأن الغرض من هذه الدراسة التعرض على الطلاق في المجتمع الحضري، ومع الاعتراف أخيراً بنسبية هذه المميزات من مجتمع حضري إلى آخر بل وداخل المجتمع الحضري الواحد نفسه.¹

وفيما يلي ملخص لبعض خصائص المجتمع الحضري العام، والآثار الاجتماعية المترتبة عنها مع محاولة تطبيقها على المجتمع الحضري الجزائري..

¹: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص16.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الأول: بعض خصائص المجتمع الحضري العام والمتماشية مع خصائص المجتمع الحضري الجزائري

أ. يمتاز المجتمع الحضري عامة بالحجم السكاني الكبير وبالكثافة العالية، الناجمين خاصة في الهجرة الريفية وهذا ما يمكن ملاحظته في المجتمع الحضري الجزائري ومن خلال الإحصائيات السكانية لعام 1979 ففيما يخص حجم السكان على سبيل المثال: يلاحظ أنه بينما كان يبلغ عدد سكان المدن سنة 1966: 3.775.152 مليون/ن أي ما يعادل نسبة 31,2%.

وبلغ في سنة 1977 6.670.735 نسمة أي ما يعادل نسبة 40,6% أي أن الزيادة السكانية بلغت في ظرف 10 سنوات 2.895.583 نسمة في حين أن عدد السكان الإجمالي بلغ في نفس السنة 1977: 15.645.491 نسمة.

وهكذا فإن ما يقرب من نصف عدد السكان الجزائريين يقيمون في المدن وهذا مع التحفظ الكبير على هذه الأرقام الإحصائية لأنها تعبر عن صورة متقاربة من الواقع.

ولقد ساهمت الهجرة الريفية في ارتفاع عدد السكان وارتفاع كثافة في المجتمع الحضري الجزائري، بحيث ارتفع مركز النقل في المجتمع الحضري من الأرياف نحو المدن، والتي كان يعيش فيها حوالي نصف السكان إذ بدأت هذه العملية في الواقع قبل عام 1954 غير أنها ازدادت مع الحرب، لكن هذه الهجرة اشتدت خاصة في الفترة الواقعة ما بين عامي 1962-1966 لكونها ارتبطت في الواقع بنزوح الأوروبيين الجماعي¹.

ولقد بلغ تزايد سكان المدن والمرتبب بالهجرة الريفية خلال هذه الفترة إسناداً إلى معطيات الإحصاء السكاني لعام 1966: 600.000 نسمة أي ما يعادل 150.000 نسمة، أما في الفترة الواقعة ما بين عامي 1973-1967 فقد قدرت هذه الهجرة في حدود 120.000 نسمة سنوياً كما قدرت بحوالي 130.000 نسمة سنوياً خلال الفترة الواقعة بين عامي 1973-1977.

ب. كما يمتاز المجتمع الحضري أيضاً بصفة التغيير السريع في تنظيم حياة الناس وفي ثقافتهم، ومن بعض سمات هذا التغيير في المجتمع الحضري الجزائري: تفسخ العائلة الممتدة فيه واتجاهها نحو الأسرة النووية، إدخال المدرسة ووسائل الإعلام. وهذا يلاحظ مثلاً: حينما يطلب عامل أمي من ابنته المتعلمة أن تشرح له صيغة إدارية في حين كان في بداية الاستقلال يمانع بشدة في تعليمها.

إذ تشير الإحصائيات السكانية لعام 1977 أن العمل النسوي في المدن قد تطور حيث بلغ عدد العاملات 115.197 عاملة، بنسبة 73% في الإدارات وأقل من 2% في الزراعة، و4% في الصناعة.

¹: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص17

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أما في الريف فتقدر نسبة العاملات في مختلف الأعمال بـ 17% منها 25% في الزراعة و12% في الصناعة.¹

ج. وأخيراً من مميزات المجتمع الحضري الاحتكاك العديد بين النساء نتيجة لحركة الهجرة الريفية بالإضافة إلى تمركز أغلب النشاطات في بعض المراكز الحضرية وبالعدد الهائل من الناس.

الفرع الثاني: بعض الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذه المميزات في المجتمع الحضري العام وفي المجتمع الحضري الجزائري

إن لمميزات المجتمع الحضري سواء في المجتمع الحضري العام أو المجتمع الحضري الجزائري وزنها الكبير في التأثير على نسيج العلاقات الاجتماعية فيه، إذ أن الأعداد الكبيرة من الأفراد والجماعات التي تضمها المدينة واختلافهم، يؤدي إلى التفرع واللاتجانس بين سكان المدينة في عاداتهم وفي أفكارهم، في قيمهم وفي نظرتهم للحياة.

وبالتالي إلى سيطرة الطابع اللاشخصي على العلاقات الاجتماعية بين أفرادهم، حيث أن سكان المدينة قريب مكانياً من إعداد كبير من الناس ولكنه في نفس الوقت بعيد عنهم اجتماعياً.

كما أن تواجد الإنسان الحضري في بيئة دائمة التغير عموماً، الذي يشمل عدة جوانب كالعمل وأساليب الحياة فإن مثل هذه التغيرات تفرض عليه عدة جوانب ليتكيف مع الأوضاع الجديدة.²

هذه الآثار الاجتماعية المترتبة عن بعض خصائص المجتمع الحضري تتعكس بدورها على سلوك الأفراد ومدى مراعاتهم للقواعد السلوكية. إذ أن الفرد في المدينة يستطيع أن يعيش إذا أراد مجهولاً في المدينة لضيق حجم العلاقات الأولية فيها، مما ينتج عنه التسامح مع أنواع معينة من القواعد السلوكية للأفراد، نتيجة لضعف الضوابط الاجتماعية الأولية فيها، لأن ضوابط السلوك في المدينة تعد رسمية بالدرجة الأولى، وثانوية تتمثل في القوانين والمحاكم.³

¹: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص18.

²: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص19.

³: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص20.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المطلب الثاني:

مفهوم الأسرة ومفهوم الطلاق

تحت هذا العنوان سنحاول أن نتناول مفهومين تحت فرعين:

الفرع الأول: مفهوم الأسرة الذي نصت عليه المادتين المادة 02 من قانون الأسرة بقولها: «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة».

والمادة 03 من قانون الأسرة بقولها: «تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية».¹

أما الفرع الثاني مفهوم الطلاق الذي نصت عليه المادة 48 من قانون الأسرة بقولها: «يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة».²

ومن هنا يمكن التطرق إلى هذان المفهومين بالتفصيل معتمدين على هذه المواد المنصوص عليها في قانون الأسرة الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم الأسرة

ليس لاصطلاح الأسرة في الواقع تعريفاً واضحاً يتفق عليه علماء الاجتماع وذلك نظراً لتعدد أنماطها وشخصية موضوعها.³

بل تجمعت كل المحاولات الفكرية التي تستند إلى أسباب منطقية على أن الأسرة أقدم المؤسسات الاجتماعية وإنها من المؤسسات الاجتماعية التي ستستمر بصورة أو بأخرى إلى نهاية الوجود الإنساني، ويرجع ذلك لمالها من وظائف ذات أهمية أساسية للحياة الإنسانية حيث تمثل البيئة العقلية والظروف الضرورية اللازمة لنمو وتطور قوة الحياة العامة، ويمكن تفسير هذه الحقيقة في أن الطفل بمجرد ميلاده يعتمد أساساً على والديه في إشباع حاجاته ومتطلباته اللازمة لحياته، وهو بذلك يعتمد على نسيج العلاقات الأسرية لتحقيق النمو العام لشخصيته ونشاطه والأسرة هي جماعة اجتماعية تتميز بالإقامة في مسكن واحد والتعاون الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإنتاج وتتكون من البالغين من الجنسين تقوم بين اثنين منهما على الأقل علاقة جنسية يقرها المجتمع والطفل أو أكثر بالتبني أو بالإنجاب.⁴

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005، ص18.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005، ص211.

³: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص20.

⁴: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص45.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ومن هنا تتبع أهمية الأسرة كأول موصل حضاري بفضلها ينتقل الطفل من مجرد كائن حي بيولوجي إلى كائن حي اجتماعي، يألف الحياة الاجتماعية ويخضع للتنظيم الذي يفرضه المجتمع لأن الطفل يعتبر طاقة مزودة بالاستعدادات والقدرات وما عن الأسرة إلا أن تخلق منه مواطناً صالحاً.¹ وفي أي تعريف للأسرة ينبغي أن تحيط بالنقاط التالية:

- تتكون الأسرة من مجموعة أشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج كما هو الحال بين الزوج والزوجة، وأما صلة الدم كما هو الحال بين الآباء والأبناء والأقارب وبالتالي، وكما هو الحال بين الطفل المتبني وأفراد الأسرة.
- المعيشة تحت سقف واحد منها كان صغيراً.
- تفاعل الأفراد وفقاً لأدوار محددة "دور الزوج والزوجة والأب والأم والابن".
- قيام الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي مستمد من النمط الثقافي العام ومحاولاتها تجديد هذا النمط.²

ومنها فالأسرة إذن هي: «أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد، وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات، فنظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات هذه الأمة وتاريخها وعرفها الخلق وما تيسر عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والقضاء».³ وبناءً على التعاريف سيتم في هذا الفرع التعرض لشكلين في مفهوم الأسرة وهما الأسرة الممتدة والأسرة الزوجية لأنهما الشكلان الموجودان معاً الآن في المجتمع الجزائري، ومع ذكر بعض خصائصها:

البند الأول: مفهوم الأسرة الممتدة وبعض خصائصها

تتكون الأسرة الممتدة (العائلة الممتدة): «من مجموعة من أسر نووية اتحدت برابطة الدم لتكون وحدة تعاونية كبيرة واحدة وتخضع لرئيس واحد حيث نجد أن العائلة الممتدة تتكون من الأب والأم وأولادهم وبناتهم غير المتزوجات وأبنائهم وبناتهم»⁴ وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة، وابنة الأرملة...⁵ وتكون السلطة في هذه العائلة مركز في يد رئيسها الذي هو الأب أو الجد، فهو الذي يسير كل أمور العائلة ويقررها، ويمثل عائلته أمام العائلات الأخرى وأمام القانون وله الحق في التصرف في أموالها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها.¹

¹: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص 43.

²: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص 46.

³: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص 20.

⁴: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص 48.

⁵: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص 21.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ومن بعض خصائص الأسرة الممتدة ما يلي:

أ. تتميز الأسرة الممتدة بنوع من الثبات والاستقرار.

ب. تتميز بازدياد حجم ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

ج. تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها وما يتيح هذا التقارب من فرص أكثر لرؤية الأفراد بعضهم

لبعض ويسهل لأفراد معينين في الأسرة مراقبة الأفراد الآخرين وملاحظة سلوكهم ومحاسبتهم.²

غير أن شكل الأسرة استمر في الضيق أكثر فأكثر ولنفس التغيرات التي ازدادت حدتها في هذه الفترة من

حياة المجتمعات إلى أن وصل إلى الشكل الثاني الذي هو الأسرة الزوجية.

البند الثاني: مفهوم الأسرة الزوجية وبعض خصائصها

تعرف الأسرة الزوجية بأنها: «مجموعة مكونة من العناصر الأساسية في الأسرة أي الأب، الأم والأولاد،

ويقيمون في مسكن واحد».

ومن بعض خصائص الأسرة الزوجية ما يلي:

أ. تتكون الأسرة الزوجية على أساس الاختيار الحر في الزواج، فالزواج فيها ارتباط بين أفراد أكثر

منه ارتباط بين أسر هؤلاء الأفراد، وبالتالي يصبح لتوافق بين الزوجين أهم من التوافق بين أسرهم.

ب. تتميز باستقلال مسكنها ومعيشتها عن الأسرة بالمولد، الأمر الذي ينتج من ناحية استقلالها بشؤونها

الخاصة فهي تتخذ القرارات المتعلقة بحياتها ومستقبلها.

وبالرغم من التصنيف للأسرة الممتدة والأسرة الزوجية وقبله للمجتمع الحضري في مقابل المجتمع الريفي،

تجدر الإشارة إلى أنه تصنيف نظري فقط، لأن الكثير من الدراسات الاجتماعية أثبتت بأنه لا تجدر أسرة

ممتدة خالصة ولا أسرة زوجية خالصة، كما لا يوجد مجتمع حضري خالص ومجتمع ريفي خالص، وإنما

يوجدان وتوجدان معاً في البيئة الاجتماعية الواحدة.³

¹: ينظر: د. محمد علي سلامة، نفس المرجع، ص50.

²: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص22.

³: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص23.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الثاني: مفهوم الطلاق:

الطلاق لغة: «طلاق المرأة أي بيونتها من زوجها، يقال طلق امرأته، وطلقت هي تطلق طلاقاً، وأطلقها بعلها وطلقها.

ورجل مطلق وطلق أي كثير الطلاق للنساء.

وطلق البلاد أي تركها وفارقها، وطلاق النساء معنيين أحدهما حلّ الآخر بمعنى التخلية والإرسال»¹.
الطلاق في الاصطلاح الشرعي: «فهو إنهاء الحياة الزوجية في الحال أو المآل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق و معناها، صراحة أو دلالة».

وإنهاء الرابطة الزوجية في الحال يكون بالطلاق البائن، أما في المآل فيكون بالطلاق الرجعي الذي يخول للزوج أن يرجع زوجته ما دامت في العدة بدون عقد أو مهر جديدين وبدون إذنها أو رضاها، فإذا انقضت العدة التحق الرجعي بالبائن في الحكم، واللفظ المشتق من مادة الطلاق هو اللفظ المخصوص سواء أكان منطوقاً أو مكتوباً أو مشاراً به، وقد يكون صدور اللفظ من الزوج وقد يكون من القاضي.²

التعريف الفقهي للطلاق: لقد تعددت تعريفاته بتعدد المذاهب الفقهية:

عند الشافعية: «هو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه إن كان المراد بالنكاح العقد كانت الإضافة بيانية والمعنى حل عقد هو النكاح أو بعبارة أخرى رفع النكاح وإن كان المراد بالنكاح الوطء كانت الإضافة حقيقية ومعناه رفع العقد المبيح للوطء».³

عند الحنفية: «الطلاق هو رفع القيد الثابت سراً بالنكاح».⁴

عند الحنابلة: «الطلاق هو حل قيد النكاح أو بعضه».⁵

عند المالكية: «هو صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجباً تكررها مرتين للحر ومرة لدى رق حرمتها عليه قبل الزواج».⁶

¹: ينظر: الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الثاني، ص79.

²: ينظر: د. بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، سنة 2005، الجزء الأول، ص207-208.

³: ينظر: عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، المجلة الرابع، بيروت، دار إحياء التراث، 1980، ص285.

⁴: ينظر: عبد الرحمن الجزيري، نفس المرجع، ص285.

⁵: ينظر: عبد الرحمن الجزيري، نفس المرجع، ص285.

⁶: ينظر: عبد الرحمن الجزيري، نفس المرجع، ص285.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

التعريف القانوني للطلاق: لقد عرّف المشرع الجزائري الطلاق Le divorce في المادة 48 من قانون الأسرة بقولها: «مع مراعاة أحكام المادة 49 يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و54 من هذا القانون».¹

قد استعمل المشرع الجزائري كلمة "حل" التي تشمل طرق حل أو انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء كان ذلك بالإرادة المنفردة أو بالتراضي أو بواسطة حكم قضائي.²

المفهوم الاجتماعي للطلاق: هو عبارة عن نوع من التفكك الأسري، وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها، وعلى الرغم من أن هناك أنواع عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق كالانفصال أو الهجر، إلا أن الطلاق يعتبر أعم وأهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بدون استثناء وقد تعود هاتين الميزتين للطلاق كونه الوحيد من أنواع التفكك الذي يؤدي إلى الانفصال النهائي بين الزوجين بصفة شرعية تسمح لهما بحق الزواج ثانية، الأمر الذي يتطلب تدخل الاعتراف القانوني بالطلاق إلى جانب الاعتراف المجتمعي به وإلا سيعد أي نوع من أنواع التفكك الأخرى.³

ومن خلال تعرضنا إلى مفهوم الطلاق، يمكننا توضيح أكثر حكمة مشروعية الطلاق، الأصل في الطلاق أنه بيد الرجل والدليل على جوازه.

البند الأول: حكمة مشروعية الطلاق:

شرع الزواج لتكوين الأسرة ودوام العشرة والمودة بين الزوجين وتعاونهما على اجتياز مراحل الحياة الشاقة واحتمال أعبائها، باختيار كل من الزوجين شريكه الذي يشعر بالميل إليه وبحاجته إلى معونته على تكاليف الحياة، ولكن قد تصاب الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه العشرة، وتصبح جحيماً بعد أن كانت سكناً وراحة ومصدراً لشقاء لا يحتمل بعد أن كانت خيراً ونعمة، فلو لم تبح الشريعة الإسلامية للزوج مفارقة زوجته لنكد عيشهما معا.⁴

بما أن الإسلام ديناً واقعياً يعمل حساباً لكل الظروف والاحتمالات التي يتعرض لها الإنسان حرصاً على وقاية الفرد والأسرة والمجتمع من كل ما يؤدي إلى الحرج والضيغ والضرر، شرع نظام الطلاق مع شدة

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005، ص211.

²: ينظر: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص208.

³: ينظر، الدكتورة مسعودة كمال، نفس المرجع، ص25.

⁴: ينظر: عثمان التكروري، شرح قانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط الأولى، ص175.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

تفديسه للزواج ورفع من شأنه على أنه عقد أبدي لا يمكن فسمه، ذلك أن الحياة الزوجية المؤبدة قد تصبح في كثير من الأحيان مستحيلة التحقق بما ينشأ بين الزوجين من خلافات وخصومات، ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بإباحة الطلاق مخرجاً من الضيق وفرحاً من الشدة والعتة وذلك للمحافظة على ما يكون بين الزوجين من الأولاد حتى لا يقع عليهم ضرر بسبب هذا الطلاق.¹

ولكن ومع هذا فالطلاق لا يلجأ إليه لأول وهلة ولأهون الأسباب، فقد رغب الشرع في خطوات تتخذ قبله للحيلولة من وقوعه منها:

أنه رغب الأزواج في الصبر وتحمل خلق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف فقال تعالى: «وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً».²

كما شرع طرقاً ودية لحل ما يثور من نزاع بين الزوجين من وعظ وإرشاد وهجر المضجع وإعراض وضرب وإرسال حكمين من قبل القاضي إذا عجز الزوجان عن الإصلاح وإزالة الشقاق الذي بينهما وكل ذلك مأخوذ من قوله تعالى: «وإن امرأة خفت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهم أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعلمون خبيراً».³ وقال تعالى: «وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً».⁴

«فإن وقع الطلاق فيمكن العودة إلى الزواج بالرجعة من غير شهود ما دامت المرأة في العدة أو بعقد جديد بعد إنهاء العدة وذلك لمرتين بعد الطلقة الأولى وبعد الثانية فتلك فترتان متكررتان لمراجعة الحساب وتقدير الظروف وتعقل النتائج والآثار».⁵

¹: ينظر: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص 210-211.

²: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 19.

³: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 128.

⁴: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 35.

⁵: ينظر: د. رمضان علي السيد الشرنباصي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 10.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثاني: الأصل في الطلاق أنه بيد الرجل والدليل على جوازه وحكمه

أ. الأصل في الطلاق أنه بيد الرجل:

حثت الشريعة الإسلامية كلا من الزوجين على التفكير والتروي قبل الإقدام على الطلاق، إذ به تهدم الأسرة ويتشتت الأولاد.¹ وجعلت الطلاق بيد الرجل بصورة عامة لسبب هام ودل على ذلك قوله تعالى: «الرجل قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض».² إذ مما لا جدال فيه أن المرأة سريعة الاغترار لا رؤية لها في أمورها، فلو جعل الطلاق إليها لبادرت إلى التخليق عند كل قليل أو كثير فإن رغد عيشها بطرت، وإن عسر أمرها ضجرت، فالشرع جعل الطلاق إلى الزوج ليثامل ويتفكر ويستعمل عقله في هذا. هل الصلح في المقام معها أو في مفارقتها فهذه حكمة بالغة.³

فالرجل هو الذي يدفع الصداق، وهو الذي ينفق على الزوجة والأولاد وهو الذي يتحمل التبعات المالية في حالة الطلاق، وغير ذلك مما يجعله يحكم التفكير قبل الإقدام على الطلاق فهو لا يقدم عليه إلا بعد أن يزنه بميزان العقل.⁴

والطلاق الذي بيد الزوج ليس مطلقاً بغير قيد، بل هو مقيد في عدده ومقيد في زمن إيقاعه، ومقيد في حكم وقوعه، وكل هذه القيود تحمي المرأة من عسف الرجل أو ظلمه.⁵ وهكذا نجد أن الإسلام قد جعل الطلاق بأصل الشرع إلى الرجل يوقعه حين يوقعه دون حاجة إلى قضاء، ولذا لم يسند الطلاق في القرآن إلا إلى الرجال.⁶

ب. الدليل على جوازه:

استمد الفقهاء الدليل على مشروعية الطلاق من الكتاب والسنة والإجماع.

1. من الكتاب:

قوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان».⁷

وقوله عزوجل: «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن».⁸

¹: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص215.

²: القرآن الكريم، جزء من الآية 34 من سورة النساء.

³: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالزوج والفرقة وحقوق الأولاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة محفوظة، 2003، ص353.

⁴: ينظر: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص215.

⁵: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص356.

⁶: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص357.

⁷: القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 229.

⁸: القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية 01.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ولقوله أيضاً: «ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن...»¹.

2. من السنة:

أ. روى حميد بن عبد الرحمن عن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقول أحدكم لامرأته قد طلقته قد راجعتك، ليس هذا طلاق المسلمين تطلق المرأة من قبل عدتها». وهذا التنظيم من رسول الله للطلاق، التفرقة بين طلاق المسلمين وطلاق غيرهم دليل مشروعية طلاق المسلمين.

ب. وروى محارب عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»².

والحديث يشير إلى أن الطلاق مشروع ولكنه مشروع بأسبابه ودواعيه.

3. من الإجماع:

انعقد الإجماع منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يوم الناس هذا على جواز الطلاق وإجماع الأمة على حكم دليل شرعي تستمد الأحكام منها، فإجماعها على إباحة الطلاق دليل مشروعيتها، يضاف إلى ما جاء في القرآن والسنة النبوية³.

والأصل في أن حكم الطلاق هو ما يثبت شرعاً من جهة كونه مطلوباً فعله أو مطلوباً تركه، فإن كان مطلوب الفعل طلباً جازماً فهو واجب، وإن كان مطلوب الفعل طلباً غير جازم فهو المندوب، وإن كان مطلوب الترك طلباً جازماً فهو الحرام، وإن كان مطلوب الترك طلباً غير جازم فهو المكروه. والفقهاء جميعاً اتفقوا على أن تعتريه الأحكام الأربعة من حرمة وكراهة ووجوب وندب⁴.

¹: القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 236.

²: الأحاديث، رواه أبو داود عن عمر رضي الله عنهما.

³: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص 362.

⁴: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص 364.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني:

التطور التاريخي للطلاق ودراساته في بعض المجتمعات

من خلال معالجتنا للمبحث الأول المتمثل في تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق، والآن سوف نعالج المبحث الثاني المتمثل في التطور التاريخي ودراساته في بعض المجتمعات والذي قسم هو بدوره إلى مطلبين، التطور التاريخي للطلاق في المطلب الأول ودراساته في بعض المجتمعات في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

التطور التاريخي للطلاق

إن الطلاق من الظواهر العامة، التي عرفت المجتمعات القديمة والحديثة ونظراً للمعرفة بالماضي من شأن كبير في الفكر الحديث، إذ تسمح بالموازنة بين المجتمعات في العصور المختلفة ببعضها البعض، والأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى أخذ صورة تقترب من الشمول حول الموضوع المراد دراسته، ارتأت هذه الدراسة إلى الإشارة الموجزة للطلاق في المجتمعات القديمة والمجتمعات الحديثة والمفصلة في المجتمعات المسيحية والمجتمعات الإسلامية لأن كلاهما يعيشها المجتمع الجزائري.¹

الفرع الأول: الطلاق في المجتمعات القديمة

إن الطلاق ظاهرة قديمة باختلاف الزمان والمكان حيث لوحظ على نطاق واسع في المجتمعات البدائية إذ كان بعضها حقاً تستعمله المرأة في وجه زوجها، كما كان ذلك سائداً في قبائل القيدا بجزيرة سيلان، ويبدو أن القبائل التي أعطت المرأة هذا الحق هي: القبائل التي كانت تسير على نظام (الأمي) الذي بمقتضاه يلحق الأطفال بنسب أمهاتهم.

أما معظم القبائل القديمة فكانت تجعله من حق الرجل فأحياناً كان يحدث الطلاق باتفاق الطرفين أو من ينوب عنهما، كما كان الحال في قبائل (البوشمن) بجنوب إفريقيا.

كما كان الطلاق معروفاً أيضاً عند طائفة كبيرة من الشعوب القديمة الأخرى: مثل شعوب مصر وبابل وآشور والعبريين وما بين النهرين والهند والصين وما إليها.

إذ نصت عليه التشريعات المصرية القديمة وأهمها مجموعة قوانين "أحمص" وقوانين "حمورابي" التي ألزمت الرجال بدفع تعويضات مالية للنساء في حالة الانفصال الذي لا مبرر له.

ولقد نصت الشريعة الموساوية للطلاق ووضعت له أسساً معينة وجعلته من حق الرجال.

¹: ينظر: د. مسعودة كمال، نفس المرجع، ص38.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

كما نصت عليه تشريعات "مانو" الهندية التي لم تعترف للنساء بحقوق تذكر في هذا الصدد، والتشريعات الصينية القديمة (دستور جو، وتعاليم كونفوشيوس).

وكان الطلاق معروفاً عند كثير من القبائل القديمة مثل: عرب الجاهلية التي جعلته بعض القبائل من حق المرأة فكانت إذا أرادت أن تطلق زوجها،¹ غيرت وجهة باب خيمتها أو تركت مسكنها عائدة إلى بيت أبيها، أو امتنعت عن خدمة زوجها فيشعر من تلقاء نفسه أنها تريد الطلاق منه.

وعرف اليونان القدامى الطلاق أيضاً، من أن مفكري اليونان تعرضوا له في بحوثهم وحاربوه، فقد اعتبره "أفلاطون وأرسطو" ظاهرة شاذة غير سوية تهدد كيان الاجتماع الأسري.

كما سارت عليه القبائل الرومانية القديمة، حيث جاء ذكره في قوانين الألواح الإثني عشر، التي نظمت المعاملات وأرست العلاقات بين هذه القبائل، وجاءت بعد ذلك التشريعات الرومانية المتأخرة في عصري الإمبراطورية والجمهورية فأباحته وجعلته من غير قيد أو شرط.

وأخيراً كان الطلاق معروفاً عند القبائل التيتونية والجرمانية الصاربية في أواسط أوروبا، وكان مؤيداً بالعرف إن لم يكن مؤيداً بالقانون حيث كان من حق الزوج طرد زوجته من بيته والإتيان بغيرها.²

وعند قبائل الألب والغال والكلت والإنجلوساكسون التي كان يقوم فيها على مبدأ التحكيم والرضا المتبادل بين الطرفين.

وما يمكن أن يستنتج من هذا العرض الملخص للطلاق في المجتمعات القديمة أن الطلاق:

أولاً: ظاهرة قديمة، وليست حديثة في المجتمع الإنساني كما يعتقد بعض الباحثين خطأ.

ثانياً: قد اختلفت هذه المجتمعات القديمة في كيفية الأخذ بالطلاق فيما بينهما فمنهم من جعله من حق المرأة "كقبائل القيدا" وبعض "قبائل العرب الجاهلية" ومنها من جعله من حق الرجل "كالمجتمع الهندي" و"المجتمع الصيني"، ومنها أخيراً من جعله يخضع لمبدأ التحكيم والرضا المتبادل بين الطرفين "كقبائل الألب".³

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمعات الحديثة

ارتأت هذه الدراسة الإشارة الموجزة للطلاق في المجتمعات الحديثة والمفصلة في المجتمعات المسيحية والمجتمعات الإسلامية المعاصرة خاصة، لأن كلا منهما تعيش المجتمع الجزائري وبالتالي تتيح دراستهما

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص39

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص40

³: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص40

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

فرصة المقارنة بينهما بالإضافة إلى أن المجتمع الجزائري يستند على أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الطلاق.

والتعرض لهذه الأحكام هو الشيء الذي لا يختلف كثيراً عما يوجد في معظم المجتمعات المسيحية والإسلامية والتي سيتم تلمسه الآن بوضوح.

البند الأول: الطلاق في المجتمعات المسيحية

لقد حاربت المسيحية الطلاق واعتبرته كبيرة الكبائر كما جاء في إنجيل "متى" ومنذ ذلك الحين اعتبر الزواج في المجتمعات المسيحية حدثاً مقدساً ورابطة مؤبدة لا تزول إلا بالموت.

فالمجتمعات المسيحية التي تعتقد المذهب الكاثوليكي: تحرم الطلاق تحريماً باتاً، ولا تبيح فصح الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه، وحتى الخيانة الزوجية لا تعد في نظرها مبرراً للطلاق، وكل ما تبيحه في حالة الخيانة الزوجية هو التفرة الجسمة بين شخصي الزوجين مع اعتبار الزوجية قائمة من الناحية الشرعية بحيث لا يجوز لأي واحد منهما في أثناء هذه الفرة أن يعقد زواجه على شخص آخر لأن ذلك يعتبر تعدد الزوجات والديانة المسيحية لا تبيح تعدد الزوجات بأي حال من الأحوال، ومن بين المجتمعات المسيحية الحالية التي تأخذ بالمذهب الكاثوليكي فيما يخص الطلاق هم على سبيل المثال: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا.

أما المجتمعات التي تدين بالمذهب البروتستاني تبيح الطلاق في حالات محدودة هي: الخيانة الزوجية، الأمراض التناسلية التي لا يرجى منها شفاء، وحالات الضرر البليغ، وحنون أحد الزوجين، ومن بينهما: الولايات المتحدة الأمريكية إن يتغير نظام الطلاق عبر ولايتها يتأرجح بين السهولة والصعوبة إلى درجة التعسف، والسويد والدانمارك يتم الطلاق فيهما عن طريق الاتفاق المشترك بين الزوجين كما تأخذ بنظام الانتظار.

وأخيراً المجتمعات الأرثوذكسية التي توافق البروتستانت في جواز الطلاق غير أنها توسعت في الأسباب التي من أجلها يصح طلب الطلاق، فأضافت الأسباب التالية: سوء السلوك، العيب في أحد الزوجين والغيبة، ومن هذه المجتمعات: الاتحاد السوفياتي ورومانيا،¹ لما وجدت المجتمعات المسيحية عنناً كبيراً في السير على تعاليم الإنجيل في شؤون الطلاق، ولاسيما المجتمعات التي تعتقد المذهب الكاثوليكي، حيث جاهر أفرادها بالشكوى وطالبوا كثيراً بإيجاد مخرج لهم مما هم فيه من عدم مشروعية الطلاق، فقد يشتد الخلاف بين الزوجين مثلاً ويوجد بينهما انفصال جسماني وتبقى هي شابة فتية وهو شاب قوي ولا يملك

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص41.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أحدهما أن يتزوج، فلا يتم الطلاق إلا بعد خمس سنوات وإذا كانت معارضة من أحد الزوجين تمتد المدة إلى سبع سنوات.

ومما تقدم يستخلص أن المجتمعات المسيحية مرت بثلاث مراحل هامة فيما يخص حظر وإباحة الطلاق: المرحلة الأولى: امتازت بمنع هذه المجتمعات للطلاق منعاً باتاً وفقاً لتعاليم المسيحية الصارمة في هذا الصدد.

المرحلة الثانية: امتازت بمنع الطلاق ولكن مع تعويضه بالانفصال الجسدي لدى الطائفة الكاثوليكية من جهة، وإباحتها بأسباب محددة تختلف من حيث لاسعة والضيق لدى الطائفتين البروتستانتية والأرتودكسية من جهة أخرى.¹

المرحلة الثالثة: تمتاز أخيراً بعدول الطائفة الكاثوليكية نوعاً ما عن فكرة التفريق الجسدي وتعويضها بالطلاق.

بالنظر إلى هذه المراحل فإن الطلاق أصبح بوجه عام نظاماً مقررأ في هذه المجتمعات، ولكنه لا يتم إلا باتفاق الزوجين، لأن هذه الأخيرة لا تبح بأي حال من الأحوال الطلاق بالإرادة المنفردة لأن في المسيحية ليس للإنسان أن يطلق زوجته بمحض اختياره وبمحض إرادته.

البند الثاني: الطلاق في المجتمعات الإسلامية

إن المجتمعات الإسلامية تأخذ بنصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بالزواج، ولما كان الزواج في الشرائع المنزلة عقداً أبدياً، شرع للبقاء والاستمرار. ولكي يكون صالحاً فلا يكفي فيه أن يكون أبدياً مشروط بقيام المودة بين الزوجين واستمرارها.

الأمر الذي لا يمكن ضمانه أن الحياة الزوجية معرضة لاتجاه آخر غير اتجاه الاستمرار والمودة، فقد تأخذ اتجاه الجنون والأعراض النفسية، وقد تشتت فتأخذ اتجاه الشقاق والنزاع.

فإن الإسلام لم يدع ذلك من غير مواجهة علاجية تزيل أسباب الشقاق فإنه يتوجه إليهما بالنصح الواجب في هذا المقام ويرسم لهما سياسة الإصلاح ومعاودة الحياة بسيرتها الأولى وتتمثل هذه السياسة الإصلاحية في:²

أ. إذا كان الشقاق من جانب الزوجة وجه الإسلام الزوجة إلى الحل الأول الذي يبدد ما ظهر جو حياة الزوجين من خلاف، هي مكاشفتها لزوجها بما يسئها كمحاولة منها لتنقية الجو بينهما وهذه لقوله

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص42.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص43.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

تعالى: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلح أو الصلح خير»¹.

ب. إن شعر الزوج بعصيان زوجته وعدم إطاعتها لأوامره عليه أن يعظها ويرشدها إلى حقوقها وواجباتها الزوجية وحيث لا ينفع الرشد عليه أن يهجرها في المضجع بعد أن ينذرهما بذلك، وإن لم يجد ذلك في تقويمها أجاز الشرع أن يضربها بحيث لا يحدث فيها ضرراً وتشويهاً، وهذا عملاً بهذه الآية: «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن المضاجع واضربوهن فإن أطعناكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً، إن الله كان علياً كبيراً»².

ج. إذا لم يتمكن الزوجان من إصلاح ما بينهما من شقاق بوسائلهما اقترح الإسلام حلاً آخر، وهو أن يحكم واحد من أهله وآخر من أهلها لفض هذا النزاع واختار أن يكون الحكمان من أهلها، ليحفظاً أيضاً سرية وضعهما، وهذا لقوله تعالى: «وإن خفتم شقاق بينهما، فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما، إن الله كان عليماً خبيراً»³.

د. ومن الأمور التي قررها الإسلام لتحاشي الطلاق أنه قد رتب عليه من الناحيتين المالية والاجتماعية. ألقى بسببه على كاهل الزوج أعباء ثقيلة، ومن شأن هذه الأعباء تحمله على ضبط النفس والتدبير قبل الإقدام على الطلاق، كالتفقة على أولاده حتى يكبروا.

وإذا لم تنجح كل هذه الوسائل لحل النزاع القائم بين الزوجين، فحينئذ يبيح الإسلام الطلاق لأنه كثير ما يحدث في الحياة يقتضي الطلاق.

وليتخلص به الزوجان من المفسد والشرور التي قد تترتب على بقاء حياة زوجية كريهة فيستبدل كل منهما بزوجه زوجاً آخر قد يأتلف معه ويبادله المودة والرحمة وهذا ما نصت عليه الآية التالية: «وإن يتفرقا يعرض الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً»⁴.

ولقد أعطى الإسلام لكل من الزوجين الحق في الطلاق مع تمليكه للرجل لقدرته في الغالب على ضبط عواطفه وكبح جماح نفسه وتحكمه في أعصابه⁵.

ويتم الطلاق في المجتمعات الإسلامية وفقاً للشرعية الإسلامية بالأشكال التالية:

¹: القرآن الكريم، سورة النساء، ص128.

²: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34.

³: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 35.

⁴: القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 130.

⁵: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص44.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الطلاق الرجعي: هو الذي يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته وإعادتها إلى البيت الزوجية ما دامت في العدة سواء أرضيت أم كرهت، وبدون عقد جديد.¹

وهذا ما جاء في نص المادة 50 من قانون الأسرة: «من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد، ومن راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد».² وكل ما يترتب على الطلاق الرجعي هو إنقاص عدد الطلاقات التي يملكها الزوج فإذا كانت ثلاثة صار الباقي اثنين وإن كانت اثنين صار الباقي واحدة.³

الطلاق البائن: هو الذي لا يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته في العدة،⁴ ولا تستأنف الحياة الزوجية بعده إلا بعقد جديد، ومهر جديد ورضاء جديد والطلاق البائن نوعين:⁵

الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الطلاق الذي يزيل عقد الزواج ولا يرفع حل المرأة أي لا تثبت به حرمة مؤقتة، فإذا طلق الرجل زوجته طليقة بائنة واحدة أو اثنين، جاز له العودة إليها في العدة وبعدها، ولكن ليس له أن يراجعها فلا بد من عقد جديد بكل شروط انعقاده وصحته ولزومه ومفاده، ويحل بالطلاق البائن مؤخر الصداق ويمتتع التوارث بينهما حتى ولو مات أحدهما في العدة.⁶

الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو يزيل الملك والحل معاً وتثبت به حرمة مؤقتة، فلا يمكن أن يجمع الرجل والمرأة فيه زواج جديد إلا بعد أن تتزوج المرأة زوجاً جديداً صحيحاً، ويدخل بها الزوج الجديد دخولاً حقيقياً، ثم يفارقها بطلاق أو وفاة، وتنتهي عدتها من هذا الزوج الجديد، والطلاق البائن بينونة كبرى هو الطلاق المكمل للثلاث.⁷

وبجانب هذه الأنواع من الطلاق أجاز الإسلام أربعة أنواع أخرى من الطلاق تتحكم فيها المرأة بإشراف من القاضي وهي:

- طلاق تستقل به المرأة إذا كانت صاحبة العصمة ونصت ذلك في عقد الزواج فلها بمحض إرادتها أن تطلق نفسها وفق حدود العقد.
- طلاق يقع عند الإخلال بشرط اشترطته المرأة في عقد الزواج.

¹: ينظر: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص314.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005، ص236.

³: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص45.

⁴: ينظر: د. بلحاج العربي، نفس المرجع، ص314.

⁵: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص402.

⁶: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص402.

⁷: ينظر: د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، نفس المرجع، ص403-404.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

- طلاق يوقعه القاضي لإعسار الزوج وعدم قدرته على النفقة، أو لغيبة الزوج غيبة طويلة.¹
- طلاق يقع عن تراض من الرجل والمرأة كليهما، ويتم ذلك عند تنازل المرأة عن جميع ما لها عند زوجها ويسمى هذا بالخلع وما يستنتج من الطلاق في المجتمعات الإسلامية أنها تبيح الطلاق ويكون ذلك إلا عند استحالة العيش بين الزوجين.²

المطلب الثاني:

دراساته في بعض المجتمعات

سيتم التعرض لبعض هذه الدراسات التي أجريت في كلا النوعين من المجتمعات الغربية، والمجتمعات العربية، والتي عثر عليها في كتب بعض المؤلفين الاجتماعيين الذين قاموا بتلخيصها ونشرها وهذا عن طريق ذكر أهم نتائجها والمقارنة بين هذه النتائج، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الفرع الأول: دراسات في مجتمعات غربية

أولاً: من أول هذه الدراسات: دراسة الباحث "روث سونيادات" Ruth Sonya Das بعنوان "المرأة الأمريكية في الزواج الحديث" أجرتها حول المجتمع الأمريكي موضحة فيها:

* أن معدلات الطلاق في المجتمع قد ارتفعت أكثر من غيرها في المجتمعات الرأسمالية ففي سنة 1930 بلغت نسبتها 17% بالنسبة 100 زيجة، وبينما بلغت في اليابان فقط 10,1%.

وترجع الباحثة أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي إلى ما يلي:

أ. ارتفاع عدد الشباب النسبي في المجتمع الأمريكي وضعف سيطرة تقاليدهم.

ب. الظروف الديناميكية للمجتمع التي منحت لأفرادها عدة تسهيلات لصالح المفاهيم الجديدة المؤيدة للطلاق على حساب المفاهيم القديمة المضادة له.

ج. سهولة الحصول على الطلاق وفق القوانين الأمريكية المتعلقة به.

د. نمو الروح الفردية لدى الأمريكيين، ولاسيما لدى المرأة الأمريكية.

* إن معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي تختلف من ولاية إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى.

وهذا تبيينه وتفسره هذه الدراسة كما يلي:

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص45.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص46.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أ. أن معدلات الطلاق في مدينة نيويورك بلغت نسبة 0,87 في الألف زيجة بينما بلغت 68,66 في الألف زيجة في ولاية نيفادا.¹

ب. الفئة البروتستانتية أكثر طلاقاً من الفئة الكاثوليكية، لأن الأولى تعتبر الزواج عقد مدنياً والثانية تحافظ على المفهوم المقدس له.

ت. ارتفاع معدلات الطلاق في المدن عنها في الأرياف وهذا يعود إلى الظروف الديناميكية التي تسمح للمطلقين تسهيلات في الحصول على الطلاق من ناحية ومن ناحية ثانية تمنحهم فرصاً تسمح لهم بالحصول على وسائل العيش.

ج. أن معدلات الطلاق ترتفع لدى الزوجات بدون أطفال أكثر من الزوجات بأطفال.

ح. ارتفاع معدلات الطلاق لدى الأغنياء والفقراء أكثر من ارتفاعها لدى الطبقة الوسطى من بين آثار ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي التي ذكرتها الباحثة وحسب إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ أنه: في سنة 1930 هناك نسبة 21,5% من حالات الطلاق مست طفلاً واحداً فقط، و 8,7% طفلين، و 4% ثلاثة أطفال، و 3% مست أربعة أطفال فأكثر.

ثانياً: ملخص بعض النتائج التي قامت بنشرها المؤلفة "أندريه ميشال" Andree Michel في كتابها سوسيولوجية الأسرة والزواج إلى ارتفاع معدلات الطلاق في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن 20. في كتاب الباحث الاجتماعي الأمريكي "وليام جود William Goore من 1950 إلى 1973 والتي يوضحها الجدول الآتي:²

معدلات الطلاق بالنسبة لمائة حالة من الزوجات في أوروبا والولايات المتحدة ما بين (1950 و-1974)³:

السنوات	البلدان			
	1974-1973	1972	1960	1950
النرويج	%17,6	-	%9,3	%10,2
السويد	%51,2	-	%16,5	%14,6
فنلندا	-	%20	%11	%11,8

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص28.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص29.

³: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص30.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

-	%34,8	%19	%19,9	الدانمارك
%14,8	-	%9,5	%11,3	فرنسا
-	%11,7	%6,7	%7,9	بلجيكا
-	%28,6	%6,7	%8,9	انجلترا بلاد الغال
%18	-	%13,9	%18,1	النمسا
%19	-	%6,9	%9,1	البلدان المنخفضة
-	%18,8	%12,6	%12,6	سويسرا
-	%24,4	%13,4	%10,4	تشيكسلوفاكيا
-	%15,1	%10,3	%9	بلغاريا
-	%26	%17,9	%15,7	المجر
-	%7	%19,9	%15,7	رومانيا
-	-	%30,7	%14,3	الاتحاد السوفياتي
%44	%35	%26	-	الولايات المتحدة الأمريكية

وتبين هذه البيانات كمية ارتفاع معدلات الطلاق في هذه المجتمعات من فترة إلى أخرى، والمتزايدة خصوصا 1973 وارتفاعها النسبي في الولايات المتحدة، ثم في الاتحاد السوفياتي بالمقارنة مع دول أوروبا الغربية والشرقية من جهة أخرى.

ومن الأسباب العامة لارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات ما يلي:

أ. التغييرات المرتبطة بتشريعات الطلاق في معظم هذه المجتمعات بحيث لوحظ عليها نوع من التحرر في هذه الفترة.

ب. اختفاء المخزومات المتعلقة بالطلاق وزوال فكرة القدسية التي كانت عالقة به في الماضي.

ج. سن الزواج ومدته يلاحظ على أن ارتفاع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة للزوجين مع زواجها المبكر يؤدي إلى طلاقهما.

د. المستوى المهني والتعليمي والمنطقة، فيما يخص العلاقة بين الطلاق والفئة المهنية والمستوى التعليمي، بحيث كلما ارتفعت وارتفع كلما قل احتمال الطلاق والعكس صحيح.

هـ. البحث عن سعادة الزوجين.¹

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص31.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ثالثاً: ملخص بعض الدراسات حول الطلاق في الاتحاد السوفياتي

قامت بتلخيص هذه الدراسات "هيلين يفرت جالي Hlne Yvert Jalu" في مقال لها تحت عنوان "الطلاق في الاتحاد السوفياتي" تمت في المراكز الحضرية (كلينغراد، موسكو، كييف) والتي تثبت انتشار الطلاق في الاتحاد السوفياتي يوماً بعد يوم، بلغت معدلاته مداها في سنة 1963 نتيجة التساهل في إجراءات الطلاق، إذ بلغت 646000 حالة في عام 1965، و679000 حالة في عام 1966، ووصلت إلى غاية 860000 حالة في عام 1973.

ومن بين النتائج التي يمكن استخلاصها عن الطلاق في الاتحاد السوفياتي:

أ. كلما كانت الفئة المهنية منخفضة كلما أدى ذلك إلى الطلاق والعكس صحيح، أي أن نسبة معدلات الطلاق ترتفع أكثر لدى الطبقات الأقل خطوة ونقل لدى الطبقات الأكثر امتيازاً.¹

ب. تعد أزمة السكن من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المدن الكبرى.

ج. إن المشاركة الكبيرة للنساء في الحياة الاقتصادية تساعد على ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا نتيجة التحرر الذي ينتج عن عملهن.

د. الدراسات التي أجرت في تواريخ ومناطق مختلفة على متزوجين جدد، ومتزوجين مسنين، تثبت بأنهم تزوجوا عن حب، وهذا ما يفسر سرعة انحلال الزواج كونهم يخلطون بين الحب الحقيقي والدافع الجنسي.

هـ. كلما كثر عدد الأولاد كلما قل الطلاق، لأن وجود الأولاد يعد العامل المهم في تماسك الزواج.

رابعاً: وأخيراً هناك دراسة المؤلف "كوماي جاك Commailie Jacques" حول المجتمع الفرنسي: ركز على المظاهر الديمغرافية والسوسولوجية للطلاق، ومن أهم نتائجه ما يلي:

أ. إن ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الفرنسي، فبعدما كانت تعتبره انحرافاً ومرضاً زواجياً أصبحت تنظر إليه على أنه حل ممكن وعادل للزواج.

ب. كما يشير هذا الارتفاع في معدلات الطلاق في المجتمع الفرنسي إلى تغيير محتوى الزواج نفسه، حيث أن أمل المرأة في الوصول إلى تقسيم جديد للأدوار،² بينها وبين زوجها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد أكثر على الطلاق.

د. وأهم نتيجة بأن مجموعة المميزات الديمغرافية والسوسولوجية للمطلقين تبرهن على الاختلافات الكائنة بين الزوجين.

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص33.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص34.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الثاني: دراسات في مجتمعات عربية

من بين نتائج بعض الدراسات التي تمت حول الطلاق في بعض المجتمعات العربية: أولاً: النتائج التي تعرض لها الدكتور "مصطفى الخشاب" في كتابه "دراسات في الاجتماع العائلي" حول الطلاق في المجتمع المصري، والتي أشارت إلى ارتفاع معدلات الطلاق ارتفاعاً كبيراً بحيث تتراوح نسبته ما بين 20 و30% من نسبة عقود الزواج.¹ وتحكم هذه النتائج عوامل كثيرة أهمها:

- صعوبة الفترة الأولى من الزواج إذ تعد أخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية.
- ارتفاع نسبة الطلاق في المدن وهذا دلالة على عدم استقرار الحياة الأسرية في المدن لأن عوامل كثيرة تهددها مثل الحرية ونزول المرأة إلى ميدان العمل، قوة الروابط العائلية...
- تختلف نسبة الطلاق باختلاف المهن والحرف، وتختلف كذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية والمهنية.

وترجع أهم الأسباب العامة التي أدت إلى زيادة نسب الطلاق في المجتمع المصري إلى ما يلي:

1. العامل الاقتصادي وأثره في حياة الأسرة لأن المال عصب الحياة.
2. تطور مركز المرأة الاجتماعي ونزولها إلى ميدان العمل.
3. عدم قيام الزواج على أسس واضحة فقد يقوم على دوافع الحب أو التغيرير...
4. الاختلاف بين الزوجين في نظرتهم إلى الحياة وفي مستوى الثقافة والسن...
5. ضعف الوازع الديني والأخلاقي.
6. الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج سواء من طرف الزوج أو الزوجة.
7. عادات الزواج في مصر لا تبيح للرجل والمرأة فرصة كافية لمعرفة كل منهما.
8. عدم الاستقرار العائلي، بصدد المشاكل والعوامل المؤدية إلى التوتر.²

ثانياً: وأخيراً هناك دراسة للطلاق في المجتمع الجزائري تحت عنوان "الطلاق في وهران" التي نشرت أهم نتائجها في جريدة "المجاهد اليومية" ولقد وضحت هذه الدراسة بعد حضور جلسات الصلح في المحاكم

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص35.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص36.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

والاعتماد على عينة مكونة من 50 مطلقة والإطلاع على مجموعة من الملفات الخاصة بقضايا الطلاق، تم حصر أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري فيما يلي:

- أن أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري متعددة فمن بينها أزمة السكن لأنها تؤدي بالدرجة الأولى إلى انحلال العلاقات الزوجية وبالتالي إلى الطلاق.
- والسبب الثاني للطلاق، يتمثل في التدخل التسلطي والمبالغ فيه من طرف أهل الزوج وفي حياة الزوجين لعدم نضج الزوج الذي رغم زواجه ما يزال تحت السلطة العاطفية لأوليائه ولاسيما الأم، مما يؤدي بالزوجة إلى رفض هذه الوضعية وبالتالي حدوث الطلاق.
- تحرر المرأة الجزائرية في حياة المجتمع الجزائري فإنها تتطلع إلى حياة زوجية متطورة لذا ترفض تسييرها من طرف أسرة الزوج.
- الزواج المرغم والمبكر للعديد من الشبان الجزائريين عامل مساعد على الطلاق، حيث بينت الدراسات أن السن المتوسط للزواج في الجزائر يتراوح ما بين 17,5 عاماً بالنسبة للنساء الأميات،¹ و18,8 عاماً بالنسبة للواتي زاولنا دراستهن الابتدائية "المدرسة"، و20,4 عاماً بالنسبة للنساء اللواتي واصلن دراستهن الثانوية أو الجامعية.²

¹: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص37.

²: ينظر: د. مسعود كمال، نفس المرجع، ص38.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفصل الأول: الأشكال الحالية للطلاق وعوامله وآثاره

اخترنا لهذا الفصل عنواناً بتمثل في "الأشكال الحالية للطلاق وعوامله وآثاره". تناولنا فيه مجموعة من القضايا التي تتعلق بما هو سائد من أشكال الطلاق الحالية، وتحدثنا فيه عن عوامل هذا الطلاق وكذا الآثار المتخلفة المترتبة عنه، فقسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وكل مبحث تناولنا فيه مطلبين. فالمبحث الأول تناولنا فيه موضوع: "طرق فك الرابطة الزوجية وعوامل الطلاق"، وقسمناه إلى مطلبين: الأول بعنوان "الأشكال الحالية للطلاق والثاني مندمج تحت عنوان: "عوامل الطلاق". أما المبحث الثاني تناولنا فيه موضوع "الآثار القانونية للطلاق"، وقسم بدوره إلى مطلبين: الأول عنوانه "الآثار الاجتماعية" والثاني مندرج تحت عنوان "الآثار القانونية". والآن سوف نقوم بدراسة هذا الفصل تدريجياً.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الأول:

طرق فك الرابطة الزوجية وعوامل الطلاق

لقد عرفت المجتمعات البشرية الطلاق بطرق متعددة ومتنوعة، وقد قام عدد من الباحثين الاجتماعيين بتحديد بعض العوامل في مجتمعات مختلفة.

المطلب الأول:

الأشكال الحالية للطلاق

من أهم الأشكال الحالية التي عرفتها المجتمعات القديمة والتي ما زالت سارية المفعول لحد الآن في المجتمعات المعاصرة هي:

- أ. فك الرابطة بالإرادة المنفردة للزوج (م 48 قانون الأسرة، جزائري).
- ب. فك الرابطة بالتراضي بين الزوجين (م 48 قانون الأسرة، جزائري).
- ج. فك الرابطة عن طريق التطليق (م 53 قانون الأسرة).
- د. فك الرابطة بواسطة الخلع (م 54 قانون الأسرة، جزائري).

ومن هنا سنتناول في هذا المطلب على أربعة فروع: الفرع الأول: فك الرابطة بالإرادة المنفردة للزوج، والفرع الثاني فك الرابطة بالتراضي بين الزوجين، والفرع الثالث فك الرابطة عن طريق التطليق، والفرع الرابع فك الرابطة بواسطة الخلع.

الفرع الأول: فك الرابطة الزوجية المنفردة للزوج

للطلاق شروط يجب توافرها جميعاً، بعضها يرجع إلى من يقع منه الطلاق "وهو الزوج"، وبعضها يرجع إلى من يقع عليه الطلاق "وهي الزوجة"، وبعضها يرجع إلى ما يقع به الطلاق "وهي الصيغة"¹. وسنتناول بالدراسة، كل شرط من هذه الشروط مع توضيح موقف القانون الوضعي الجزائري:

البند الأول: شروط الزوج

الزوج هو الذي يقع منه الطلاق متى كان أهلاً لذلك، وقد يوقعه القاضي نيابة عن الزوج في حالات بناء على طلب الزوج تطليقها من زوجها عند وجود مسوغ لذلك.² وعليه اشترط الفقهاء شروط في المطلق وهي:

¹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص225.

²: ينظر: أحمد محمود لشافعي، الطلاق وحقوق الأولاد والأقارب، دار الجامعة للطباعة والنشر، سنة 1997، ص20.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

- أ. أن يكون زوجاً: حيث يشترط لوقوع الطلاق أن يكون المطلق زوجاً إذ لا يصح الطلاق من غيره.¹ وبمعنى آخر أنه من بينه وبين المطلقة عقد زواج صحيح.²
- ب. أن يكون بالغاً: فقد اتفق الفقهاء على أنه لا يقع طلاق الصبي غير المميز، أما الصبي المميز فقد اختلفوا في وقوع الطلاق منه حيث ذهب أبو حنيفة ومالك الشافعي إلى أن طلاقه لا يقع كالصبي غير المميز واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم على ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».³ ولم يفرّق بين الصبي المميز وغير المميز، ولأن الطلاق لا يخول من ضرر يلحق بالمطلق فكان في حاجة إلى إدراك كامل وعقل راجح، والصبي ليس أهلاً لذلك. أما الإمام أحمد ذهب إلى القول بوقوع الطلاق من قبل الصبي المميز إذا كانت له دراية بالطلاق ويعلم أن زوجته تحرم عليه به، واستدلوا لقوله صلى الله عليه وسلم: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله».⁴ والصبي المميز يعقل فيصح طلاقه لأنه طلاق من عاقل يقع على محل زوجته.
- ج. أن يكون عاقلاً: اتفق الفقهاء على أن العقل شرط في وقوع الطلاق، ومن ثم فإن طلاق غير العاقل لا يقع ونتناول هنا:

- **طلاق مجنون:** وهو من اختلطت لديه القوة المميزة بين الخير والشر.⁵ ومن هنا اتفقا الفقهاء على عدم وقوع الطلاق المجنون وبعدها لا يوجد فرق بين أن يكون الجنون أصلياً أو طارئاً، وبين أن يكون مطبقاً أو متقطعاً، فإنه طلاق لا يقع في حالة جنونه ويقع في حالة إفاقته.
- **طلاق المعتوه:** وهو من اختل عقله، وأصبح فاسد التدبير، مختلط الكلام قليل الفهم، وهذا لا يقع طلاقه وهو على هذه الحال أي "حالة العته"، ويلحق به النائم والمغمى عليه وهو من زال عقله نتيجة تناول دواء. وكذلك يلحق به المدهوش وهو من زال عقله نتيجة الذهول بسبب الخوف أي أصبح يخلط في أقواله وأفعاله.
- **طلاق الغضبان:** إذا وصل الغضب إلى درجة لا يدري فيها الغضبان ما يقول ويفعل، أوصل به الغضب إلى درجة يغلب عليه الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله فإن طلاقه لا يقع.⁶ أما إذا كان الغضب خفيفاً بحيث إذا كان الغضبان يدري ما يقول ويقصده فطلاقه يقع.¹

¹: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، منشورات جامعة سبها، الطبعة الأولى، 2006، ص21.

²: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص13.

³: رواه سنن ابن ماجه، ج1، ص322.

⁴: روا الترميذي، الطلاق، ص391.

⁵: ينظر مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص25.

⁶: ينظر مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص26.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

د. أن يكون قاصداً للطلاق ومختاراً غير مكره: ويقصد به أن قصد اللفظ الموجب للطلاق،² ومن هنا اتفق الفقهاء على أن لا يقع الطلاق فيما يلي:

- طلاق الهازل: وهو الطلاق الذي يقع عند جمهور الفقهاء ديانة وقضاء، وهو الذي ينطق باللفظ عن قصد على سبيل اللهو واللعب، علماً بما يقول غير مرید معناه ولا ما يترتب عليه من آثار.³
- طلاق المكره: إن المكره على الطلاق لا يقع طلاقه، لأنه غير قاصد للطلاق وإنما قصد دفع الأذى عن نفسه وماله، فينتفي الحكم لانقضاء القصد والاختيار،⁴ والإكراه لقوله تعالى: «من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان».⁵
- طلاق السكران: هو الذي لا يعي ما يقول، وما يفعل أثناء سكره ولا يتذكر بعد إفاقة ما قاله وفعله أثناء سكره.⁶

فالسكران إن كان غير متعد بسكره كما إذ سكر مضطراً، لم يقع طلاقه باتفاق لأنه لا عقل له فيلحق بالمجنون، أما أن كان متعدياً بسكره كأن شرب طائعاً مختاراً.⁷ ومثل ذلك الغضبان والمريض، والمخطي، الساهي، والناسي فإن طلاقهم لا يقع لاختلال الوعي والإدراك في أفعالهم وأقوالهم.⁸

موقف القانون الوضعي الجزائري:

نص المشرع الجزائري في المادة 48 من قانون الأسرة، بأنه يتم الطلاق بإرادة الزوج، أو بتراضي الزوجين، أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و54 ق.أ، كما أنه قرر في المادة 49 من نفس القانون بأن الطلاق لا يثبت إلا بحكم قضائي.⁹ ولقد أحسن المشرع الجزائري صنفاً عندما جعل الطلاق يخضع لإشراف القضاء، وتحت مراقبة القاضي، مما يخول لهذا الأخير سلطة التأكد من توافر الشروط الواجب توافرها في المطلق، وصحة القصد في الطلاق بكل وعي وإدراك، وإرادة واختيار، بعيداً عن التعسف أو سوء استغلال حق الطلاق.¹⁰

¹: ينظر مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص 27.

²: ينظر مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص 24.

³: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص 180.

⁴: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 228.

⁵: سورة النحل، الآية 106.

⁶: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص 21.

⁷: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص 14.

⁸: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 228.

⁹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 229-230.

¹⁰: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 231.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

يتم الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج عندما يرى أن هناك مبررات شرعية وقانونية للطلاق، ويرى أن الحياة الزوجية مع زوجته لم تعد ملائمة هنا يجوز للزوج أن يتقدم إلى المحكمة ليطلب القضاء له بحل الرابطة الزوجية والحكم بالطلاق بينه وبين زوجته، ذلك بموجب عريضة يصنعها في كتابة الضبط بالمحكمة المختصة يشير فيها إلى عقد الزواج.

بعد أن يهيا ملف الدعوى يعين القاضي جلسة سرية للمصالحة يدعوا الزوجين لحضورها، ويعقدها في مكتبه بحضور كاتب الضبط والزوجين دون المحامين، وفيها يحاول القاضي إصلاح البين، ويحاول توعية الزوجين بمساوئ الطلاق وعواقبه وفضائل الحياة الزوجية، وإذا نجح في هذه المهمة وجب عليه أن يحرر محضراً يلحقه بملف الدعوى ثم يحدد لهما جلسة يؤكد ما تم الصلح عليه ويصدر حكماً يصرح به في جلسته وفقاً لما تم الصلح بين الزوجين بشأن العودة إلى الحياة الزوجية.

أما إذا لم يتم الصلح واستمر الخصام قائماً بين الزوجين واشتد النزاع بينهما وجب على القاضي أن يقوم بمحاولة ثانية، يكون مجلساً عائلياً يدعو إليه واحداً من أهل الزوجة وواحداً من أهل الزوج المقربين إليه، ويطلب منهما دراسة الوضعية العائلية للزوجين وأن يحاولا تسوية مشاكلهما، ثم يقدمان إليه تقريراً عما قاما به من مجهودات خلال أجل لا يتجاوز الشهرين،¹ وبعد أن يستلم القاضي التقرير يمكنه أن يستدعي الزوجين عن طريق كتابة الضبط مرة ثانية ويحاول الصلح بينهما على ضوء ما تضمنه التقرير الذي قدمه الحكمان اللذان عينهما في إطار مجلس عائلي، وإذا فشل يدرج ملف دعواهما في جلسة مستقبلية ويدعوهما لحضورها ثم يصدر حكمه في موضوع النزاع وفقاً لما يقتضيه القانون، والطلاق بهذا المعنى طلاق بائن ونهائي لا يقبل الطعن فيه بطريق الاستئناف، وهو ما تضمنته المادة 57 من قانون الأسرة بقولها: «الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف ما عدا في جوانبها المادية».²

إننا نعتمد على النص أن المشرع كان عليه أن يراعي الحالات التي يحكم فيها القاضي بالطلاق، ليس استناداً إلى إرادة الزوج وحده ولكن استناداً إلى طلب الزوجة وبناء على إرادتها وحدها طبقاً لما نصت عليه المادة 53 ق.أ.³

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 254.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 255.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثاني: شروط الزوجة

يشترط لصحة الطلاق أن تكون الزوجة محلاً للطلاق، أي ممن يقع عليها الطلاق. وتتحقق المحلية بأن تكون زوجة حقيقية أو حكماً للمطلق، والزوجة الحقيقية هي التي لا يزال رباط زواجها الصحيح باقياً، ولم يطرأ عليه ما يرفعه في الحال أو المال.

أما الزوجة الحكمية فهي المطلقة رجعيًا مدة العدة، وكذلك المطلقة بائنًا في مدة العدة وكذلك المعتدة من فسخ الزواج بسبب لا ينقص العقد وعلى هذا لا يقع الطلاق على المرأة في الحالات التالية:

أ. **المرأة المتزوجة في عقد زواج فاسد:** فلا طلاق في عقد الزواج الفاسد، بل يجب التفريق حالاً بين الزوجين وفسخ العقد بقوة القانون، سواء أكان هذا الفسخ بسبب يوجب حرمة مؤبدة أو غير مؤبدة، ولا يشترط في هذه الحالة اعتبار المرأة أجنبية بمجرد انقضاء عدتها بمجرد الفسخ تصير أجنبية بالنسبة للزوج.

ب. **المطلقة قبل الدخول بها والخلوة:** إنها تصير بمجرد الطلاق قبل الدخول أجنبية عن الزوج، ولذلك

تحل للزوج بغيره مباشرة، حيث لا عدة لها، فلا يلحقها شيء من الطلاق بعد ذلك لعدم المحل.¹

ج. **المعتدة من طلاق بائن بينونة كبرى أو المرأة المطلقة طلاقاً مكماً للثلاث ولو كانت معتدة:** لأن

البينونة الكبرى قد انتهت جميع الطلاقات التي يملكها الرجل على زوجته، أي استنفاد عدد الطلاقات في هذا الزواج، وصيرورة المرأة محرمة على المطلق حرمة وقتية،² أي بالطلاق الثلاث زال الحل بينها وبين زوجها،³ وفقاً لنص المادة 2/30 ق.أ.⁴

د. **ألا تكون حائضاً ولا في طهر مسها الزوج فيه:** ذلك ليكون الطلاق عن حاجة حقيقية ورغبة ملحقة

في الطلاق، وخشية أن يكون الطلاق دليلاً على شدة النفرة، وتعبيراً عن حالة خاصة مؤقتة سرعان ما تزول.⁵

وعليه لم يورد القانون الجزائري أي نص يتعلق بمحلية الطلاق، مما يوجب على القاضي الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة الفقه المالكي المعمول به في الجزائر (المادة 222 ق.أ).

غير أن المشرع الجزائري أوضح في المادة 48 ق.أ، بأن الطلاق هو فرع النكاح الصحيح، أو حل عقد الزواج الصحيح، كما أنه نظم أحكام الرجعة في المادتين 50 و51 ق.أ.¹

¹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص246.

²: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص247.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص26.

⁴: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

⁵: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص247.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثالث: شروط الصيغة

رأينا أن لطلاق لا يقع إلا بلفظ أو ما يقوم مقامه، وهذا اللفظ هو ما يعبر عنه بالصيغة، فالصيغة إذا هي أمر ضروري لإزالة عقدة النكاح،² أو بمعنى آخر الصيغة الدالة على إنهاء الحياة الزوجية في الحال أو المآل ويشترط في الصيغة ثلاث نقاط هامة هي:

1. ألفاظ الطلاق.

2. عدد الطلقات.

3. أنواع صيغة الطلاق.³

1. **ألفاظ الطلاق:** إن الألفاظ في الطلاق قد تكون لفظ صريح وقد تكون لفظ كناية.

- **اللفظ الصريح:** هو ما يكون بلفظ الطلاق أو ما يشتق منه كلفظ: طلقتك، وأنت طالق، وأنت مطلقة، وألحق الفقهاء به الألفاظ التي تدل على الطلاق بإشهار استعمالها فيه عرفاً كقول الرجل لزوجته: حرمتك أو أنت حرام، أو أنت حرام عليّ، أو أنت محرمة، وغير ذلك مما هو صريح في حل الرابطة الزوجية بدون قرينة.

- **اللفظ كناية:** ويكون بكل لفظ لم يوضع للطلاق، ولم يشتهر استعماله فيه ولكن اقترن به ما جعله يحتمل إرادة الطلاق ويحتمل غيره وألفاظ كنايات الطلاق كثيرة منها:

- قول الرجل لزوجته: "أذهبني إلى بيت أهلك" فإنه يحتمل إرادة الطلاق ويحتمل إرادة إبعادها عن بيته بسبب غضبه.
- ومنها قوله لها "أنت حرة" فإن هذا القول يحتمل الطلاق وغيره إذ يحتمل أن يكون المراد به أنها أصبحت حرة غير مقيدة بالزواج، أو أنها حرة في تصرفاتها.
- ومنها قوله لها: "أمرك بيدك" فإنه يحتمل الطلاق ويحتمل أن لها أن تتصرف في أمورها كما تشاء وهي زوجة له.⁴

والألفاظ الكنائية يقع بها عليها الطلاق بائناً بالنية، أو بدلالة الحال في الفقه الحنفي، خلافاً للمالكية والشافعية، فلا يقع بها الطلاق عندهم إلا بالنية والقصد، ولا اعتبار لدلالة الحال عندهم.⁵

¹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص248.

²: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص31.

³: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص249.

⁴: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص27-28.

⁵: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص249.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

كما يقع الطلاق أيضاً بالكتابة كأن يكتب الرجل لزوجته كتاباً يخبرها فيه بطلاقه لها، ولو كان الكاتب قادراً على النطق.

ويقع من الأخرس أو معقود اللسان بالإشارة المعلومة الواضحة التي تدل على إيقاع الطلاق في إشارات الخرس إذ كان عاجزاً عن الكتابة، غير أنه وأن كان الطلاق يقع بالكتابة ولو كان الزوج قادراً على النطق، إلا أن الأمر بالنسبة لوقوع الطلاق بالإشارة يختلف عنه بالكتابة، حيث أن الإشارة لا تقوم مقام اللفظ والعبارة إلا في حالة العجز عن النطق بالعبارة كالأخرس.¹

2. عدد الطلقات: قدمنا أن الزوج يملك على زوجته ثلاث طلقات، وبيننا حكمه تحديد الطلقات وبقي أن نبين هل للزوج أن يستنفد ما يملكه من عدد الطلقات دفعة واحدة أو لا بد أن تكون الطلقات الثلاث على دفعات مرة بعد مرة؟

اختلف الفقهاء في وقوع الطلاق بلفظ الثلاث كقول الرجل لامرأته "أنت طالق ثلاثاً"،² أو إذ كرر ولفظ الطلاق كقوله: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق.³ والأقوال في ذلك ثلاثة:

1. وهو قول الأئمة الأربعة: إن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع، فإذا قال الرجل لامرأته: "أنت طالق ثلاثاً أو بالثلاث" أو قال لها: "أنت طالق هكذا" وأشار إليها بأصابعه بعد الثلاث مرفوعة أو كرر اللفظ ثلاث مرات وقع الطلاق ثلاثاً.⁴

2. وهو مذهب الشيعة الزيدية: أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع به شيء، وحببتهم: إن هذا الطلاق مخالف لطلاق السنة فهو طلاق بدعي يجب رده ولا يترتب عليه إثر عملاً.

3. وهو مذهب ابن تيمية وابن القيم: يقع طلاق رجعية في حالتي (الجمع والتكرار)،⁵ واستدلوا بقوله تعالى: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان».⁶

وهذا هو الذي يتماشى مع حكمة التشريع الإسلامي، في جعل الطلاق دفعات متعددة، أي على ثلاث مرات، ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية، ويروضها على الصبر والاحتمال، حتى إذا لم تفده

¹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص250.

²: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص37.

³: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص251.

⁴: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص37.

⁵: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص38.

⁶: سورة البقرة، الآية 229.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

التجارب وقعت الثالثة، وعلم أنه ليس في البقاء خير، وأن الانفصال البات بين الزوجين أحق وأولى وهو الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحداً.¹

3. أنواع صيغة الطلاق: تتنوع صيغة الطلاق إلى ثلاثة أنواع: الطلاق المنجز، والطلاق المضاف إلى زمن المستقبل، والطلاق المعلق على شرط.

* **الطلاق المنجز:** هو الطلاق الذي قصد إيقاع فوراً، بأن كانت صيغته غير مضافة إلى زمن مستقبل، ولا معلقة على شرط، كقول الزوج لزوجته: "أنت طالق، أو طلقتك...".

حكمه: يقع هذا الطلاق في الحال بمجرد التلفظ بما يدل على الطلاق متى أوقعه زوج مكلف، وصادف محلاً لوقوعه، بأن كانت المرأة زوجة له حقيقة أو حكماً.

* **الطلاق المضاف إلى زمن المستقبل:** هو الطلاق الذي قصد تأخير وقوعه عن وقت التكلم إلى وقت آخر في المستقبل وله صورتان:

• أن يضيف الطلاق إلى قدوم الزمن، فإذا جاء الوقت الذي حدده لوقوع الطلاق فإنه يقع

في أول جزء منه، كقوله: إذا جاء شهر شعبان "أنت طالق"، فإنها تطلق في فجر أول يوم من شهر شعبان، وإذا قال لها: "أنت طالق"، فإنها تطلق عند طلوع الفجر.²

• أن يضيفها إلى الزمن، أي يجعل الزمن ظرفاً للطلاق، كأن يقول لها: أنت طالق في شعبان، فلا تطلق حتى ينتهي شهر شعبان، ذلك أنه جعل شعبان ظرفاً لوقوع الطلاق.

حكمه: يقع الطلاق عند حلول الوقت الذي أضيف إليه الطلاق، ولا يقع قبل ذلك ويشترط في ذلك أن يكون الزوج أهلاً للطلاق وقت صدوره منه، وأن تكون الزوجة محلاً لوقوع الطلاق عليها حين حلول ذلك الوقت.

* **الطلاق المعلق:** هو الطلاق الذي رتب وقوعه على حصول أمر في المستقبل بأداة من أدوات الشرط مثل أن، وإذا، ونحوها،³ سواء كان هذا الأمر فعلاً للزوج كقوله: إن دخلت دار فلان فزوجتي طالق، أم فعلاً للزوجة كقوله: إن خرجت من البيت بغير إذني فأنت طالق.⁴

¹: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 252-253.

²: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص 189.

³: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص 190.

⁴: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص 191.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

حكمه: اختلف العلماء في وقوع الطلاق المعلق إلى ثلاث آراء:

- وهو رأي الأئمة الأربعة بأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه سواء كان فعلاً للزوج أو الزوجة أو لغيرها أو كان أمراً سماوياً لا دخل فيه لأحد.¹
- يقضي بعدم وقوع الطلاق المعلق إذا وجد المعلق عليه سواء كان على وجه اليمين أو لم يكن، وهو ما ذهب إليه فقهاء الظاهرية وبعض الشيعة غير أنه يرد عليهم بأن الطلاق المعلق لا يسمى يميناً لا لغة ولا شرعاً، وإذا كان هناك من أطلق عليه اسم اليمين فهو على سبيل المجاز يفيد من حيث تأكيد الخبر.²
- أن الطلاق المعلق إذا وجد المعلق عليه وكان على وجه اليمين لا يقع، وتجب فيه الكفارة التي تجب في اليمين، ولقد ذهب إلى هذا الرأي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، واستدلوا بأن الطلاق المعلق إذا كان مقصوده الحث على فعل ما أو تركه أو تأكيد خبر كان هنا معنى اليمين.³

الفرع الثاني: فك الرابطة الزوجية بالتراضي بين الزوجين

يخول القانون الجزائري للزوجين أن يتفقا على إنهاء الرابطة الزوجية بينهما بإرادتهما المشتركة، وهو ما ورد النص عليه في المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري: «أن الطلاق هو حل عقدة الزواج، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين».⁴

وهذا معناه أنه يمكن للزوجين بناء على رغبتهما المشتركة أو بناءً على طلب أحدهما وموافقة الآخر أن يتطلقا بتراضيهم.

ومن هنا فإن المشرع خول للزوج حق إنهاء الرابطة الزوجية بإرادته المنفردة المادة 48 ق.أ، كما أعطى للزوجة حق التطلق بواسطة القضاء في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 ق.أ.ج وتوسطا بين الطريقتين أباح للزوجين أن يتفق على الطلاق كما اتفقا على الزواج.⁵

ويكل سهولة يمكن أن يتوجه الزوج أو حتى الزوجة إلى كتابة الضبط بالمحكمة ويقدم له عريضة مكتوبة تشتمل على الهوية الكاملة والعنوان الكامل لكل واحد من الزوجين وتحتوي على عبارات صريحة تفيد

¹: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص70.

²: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص71.

³: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص72.

⁴: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

⁵: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص258-259.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

اتفاقهما على حل عقد الزواج بتراضي منهما دون ضغط من طرف أو إكراه من الآخر، ويطلبان فيه من المحكمة أن تقضي بينهما بالطلاق الرضائي.¹

وبهذا المفهوم فالطلاق بالتراضي يتم بموافقة الزوجين معاً على الطلاق، وما على القاضي إلا توقيع الطلاق، تقادياً من الوقوع في الخطأ فإن المشرعين في مختلف المجتمعات يرون أن تدخل القاضي ضروري، حتى يتأكد من أن الطرفين (الزوجين) قد قبلا الطلاق بمحض إرادتهما وليس بإرغام من الطرف الثاني.²

ويعتبر هذا النوع أكثر انتشاراً في المجتمعات القديمة والمعاصرة، الغربية منها والعربية، وذلك لأن النوع الوحيد الذي يتم بدون مخاصمة ولا نزاع، ولا يعرض الحياة الخاصة وأسرارها للتقاضي، ولأنه أكثر احتراماً للأخلاق الفردية والاجتماعية.

ولقد دلت الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن نسبة عدد الطلاق المصرح به بتراضي الطرفين "أعلى" من نسبة عدد الطلاق المصرح به أثر المنازعات، وهو ما أشارت إليه كذلك الدراسات الميدانية التي أجريت على المطلقين في الوسط الحضري الجزائري، كما أنه في تونس أشارت الإحصائيات لمعدلات الطلاق أنه في السنوات المتراوحة ما بين (1957-1966) تم إحصاء 4493 طلاق بالتراضي في مقابل 1633 طلاقاً بالإرادة المنفردة.³

الفرع الثالث: فك الرابطة عن طريق التطليق

الطلاق كما ذكرنا، ملك للزوج دون الزوجة، غير أنه يمكن لزوجة في الفقه الإسلامي إذا لم تجد سعادتها في الحياة الزوجية أن ترفع الأمر للقاضي، ليفرق بينها وبين زوجها، وهو ما يسمى "بالتطليق" ويتم بحكم قضائي بناء على طلب الزوجة.⁴

لذا يعتبر التطليق ثالث طريقة من طرق انحلال عقد الزواج يمكن فيه إظهار رغبة الزوجة في حل الرابطة الزوجية القائمة بينها وبين زوجها لسبب من الأسباب،⁵ المشار إليها في المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري، بقولها: «يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية:

1. عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعمارها وقت الزواج مع مراعاة

المواد 78 و79 و80 من هذا القانون.

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص247.

²: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص46-47.

³: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص259.

⁴: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص273.

⁵: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص244.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

2. العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
3. الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.
4. الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية.
5. لغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة.
6. مخالفة الأحكام الواردة في المادة 08 أعلاه.
7. ارتكاب فاحشة مبينة.
8. الشقاق المستمر بين الزوجين.
9. مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.
10. كل ضرر معتبر شرعاً»¹.

وإليك هذه الموضوعات أو الحالات مفصلة:

البند الأول: التظليق لعدم الإنفاق والتظليق للعيوب

أ. التظليق لعدم الإنفاق: ذكرنا سابقاً بأن النفقة واجبة على الزوج، وعليه فإن كان له مال ظاهر يمكن استيفاء النفقة منه، فللزوجة أن تستوفي نفقتها منه ولا يكون من حقها طلب التفريق سواء كان زوجها حاضراً أن غائباً لأنها تمكن من الحصول على نفقتها من ماله الظاهر.²

وإذا امتنع الزوج عن الإنفاق عليها، أو أعسر بالنفقة، فهل لها أن تطلب التفريق القضائي بينها وبينه؟³

1. ذهب الأئمة: أبو حنيفة وصاحبه وابن أبي ليلى وابن شبرمة والزهري وداود الظاهري والشيعة الإمامية: إلى أنه لا يحق لها طلب التفريق من زوجها بل لها أن تطلب من القاضي فرض نفقة عليه مع الإذن لها بالاستدانة عليه من الصبر حتى يوسر الزوج.⁴

وحدثهم في ذلك ما يأتي قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»⁵ فالآية توجب إمهال كل معسر زوجاً أو غيره والزوج أولى، والنفقة هي عبارة عن دين للزوجة في ذمة زوجها فتكون مأمورة بعموم حكم الآية و بانتظار زوجها إلى حين الميسر. فنلاحظ أن هذا المذهب لا يجيز طلب التفريق لعدم الإنفاق سواء كان لإعسار الزوج وعجزه عن الإنفاق، أم كان لامتناعه مع القدرة على النفقة. وقوله تعالى أيضاً:

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

²: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص 97.

³: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص 274.

⁴: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص 97.

⁵: سورة البقرة، الآية 280.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

«لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً»¹.

فهذا يدل على أن الزوج لا يكلف إلا بالإنفاق على زوجته حال فقره، أي بمعنى من أعرس أو أعجز عن تحصيل ما ينفق على زوجته فهو غير مكلف بالإنفاق، ومن ثم فإن امتناعه عن القيام بالنفقة لا إثم فيه، ومما يلاحظ على هذه الآية هو أنها لا تدل على عدم تكليف المعسر بالإنفاق على زوجته، وإنما تدل على أن النفقة تجب على الزوج بحسب حالته ومقدرته المالية، وأيضاً قوله تعالى: «وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم»². فقد نذب الله سبحانه الفقراء إلى الزواج أن ظاهر حالهم الإعسار، فلو كان طلب التفريق للإعسار جائزاً لما صح أن يرغبوا في الزواج.³

2. وذهب الأئمة الثلاثة: الشافعية والمالكية والحنابلة إلى القول بأن للمرأة الخيار بين البقاء مع زوجها وتكون النفقة المستحقة ديناً عليه، أو أن تطلب التفريق، واستدلوا أصحاب هذا الرأي: لقوله تعالى: «فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان...»⁴ حيث خيرت الآية الزوج بين أن يمسك زوجته بمعروف وأن يفارقها بإحسان، وأدنى أنواع المعروف النفقة عليها وحيث عجز ذلك فتلزمه المفارقة بالإحسان. وقوله تعالى أيضاً «... ولا تمسكوهن ضرراً لتعتدوا...»⁵ حيث نهى الله سبحانه عن إلحاق الضرر بالزوجة ولاشك في أن زوجة المعسر العاجز عن الإنفاق عليها يلحقها الضرر، ومن ثم فلم يكن له إمساكها، وفي هذا استدلال جمهور الفقهاء بالآيتين على جواز التفريق بسبب عدم الإنفاق، ذلك لأن المقصود بإحسان العشرة وعدم الإضرار بالزوجة، ومن ثم لا يكون إمساك هذه الزوجة إمساكاً يغير معروف.⁶

3. ولقد أخذ القانون الجزائري برأي الأئمة في التفريق لعدم الإنفاق المادة 53-1 ق. وهو ما جاء أيضاً في المادة 53 قانون المغربي وفي القانون المصري رقم 25 لسنة 1920.⁷

ولقد نصت المادة 53 الفقرة 01 من قانون الأسرة على أنه: «يجوز للزوجة أن تطلب الحكم لها بتطليقها من زوجها استناداً إلى إرادتها المنفردة في حالة عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه، ما لم تكن عالمة

¹: سورة الطلاق، الآية 07.

²: سورة النور، الآية 32.

³: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص98.

⁴: سورة البقرة، الآية 229.

⁵: سورة البقرة، الآية 231.

⁶: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع نفسه، ص100.

⁷: ينظر: بلحاج العربي، المرجع نفسه، ص276.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

بإعساره وقت الزواج، مع مراعاة المواد 78-79-80 من هذا القانون»¹ وهي المواد المتعلقة بمشمولات النفقة، وتقديرها وتاريخ استحقاقها.

وعليه فإن تحليل هذا النص يساعدنا على استخلاص الشروط التي يجب توافرها لقيام حق الزوجة في طلب تطليقها من زوجها دون إرادته وبناءً على إرادتها وحدها:

1. **الشرط الأول:** عدم إنفاق الزوج على زوجته وامتناعه عمداً وقصداً عن تقديم ما تحتاجه من غذاء ولباس وسكن وعلاج...

2. **الشرط الثاني:** أن يكون قد صدر حكم من المحكمة بوجوب نفقة الزوجة على زوجها، وهذا يعني أن يكون الزوج قد امتنع عن الإنفاق على زوجته امتناعاً حقيقياً لمدة قصيرة أو طويلة، والزوجة قد أقامت دعوى أمام المحكمة ضد زوجها أثبتت امتناع عن النفقة.

3. **الشرط الثالث:** إمكانية إثبات حق الزوجة في طلب التطليق من زوجها بناءً على إرادتها وحدها دون إرادة زوجها، أنه يجب ألا تكون عالمة بحالة عسارة وقت إبرام عقد الزواج معه، لأنه إذا استطاع الزوج أن يثبت أنها كانت عالمة بإعساره وقت الزواج، فإن حقها في طلب التطليق يكون قد سقط.

4. **الشرط الرابع:** أن الإنفاق الممتنع عن تقديمه للزوجة والتي يحق لها طلب التطليق بسببه هو إنفاق مثل زوجها على مثلها، وبحسب مدخولاته وموارده ورزقه، لأنه لا يجوز لها أن تطلب طلبات تفوق دخل زوجها.²

ب. **التطليق للعيوب:** إذا كانت الحياة الزوجية تتبني أساساً على التآلف والتراحم والتعاون، ومن أهدافها تنظيم الاتصالات الجنسية وإنجاب الأولاد، وبناء أسرة منسجمة متوافقة، فإن هناك عيوباً أو عللاً أو أمراضاً قد تنشأ بعد الزوج وتعرّك صفو الحياة الزوجية وتحول المحبة إلى كراهية ويمكن أن تؤدي إلى حل الرابطة الزوجية إلى الطلاق. لذلك يمكن القول أن من الأسباب التي منح القانون بشأنها للمرأة حق طلب التطليق سبب وجود عيب في الزوج لم تكن تعلمه الزوجة قبل أو وقت الزواج،³ وهو العيب الذي نص عليه المشرع الجزائري في المادة 53 الفقرة 2 من ق.أ.ج: «بأنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق في حالة العيوب التي تحول دون تحقق الهدف من الزواج».⁴ ومن خلال هذه المادة يتضح لنا أن هناك عيوب

¹: الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27-02-2005.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 256.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 260.

⁴: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

يختص بها كل من الزوج أو الزوجة أو يشتركا فيها، ومن بينها فقد يوجد عيب يختص بالزوج من داء الفرج، وهذا العيب قد يكون الجب: "قطع الذكر"، والعنة: "العجز عن الجماع بسبب صغر الذكر ونحوه"، والخصاء: "استئصال أو قطع الخصيتين"، والاعتراض: "وهو حالة الرجل الذي لا يقدر على الوطء لعارض كمرض أو كبر".

وهناك ما يختص بالمرأة من داء الفرج وهو الرتق: "كون الفرج مسدوداً أي ملتصقاً بلحم من أصل الخلقة لا مسلك للذكر فيه"، والقرن: "عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر"، والعفل: "رغوة تمنع لذة الوطء"، وبخر الفرج: "رائحة منتنة تثور في الوطء".

وما يشترك فيه الزوج والزوجة وهو الجنون، والجذام، والبرص.¹

وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه العلل إذا وجدت في الزوج أو الزوجة، فذهب الظاهرية إلى أنه لا يحق لأحد من الزوجين في طلب التطلق للعيوب إلا إذا اشترط أحدهما السلامة من العيوب أثناء العقد.

في حين يرى الفقه الحنفي بأنه يمكن للزوجة أن تطلب من القاضي فسخ الزواج إذا وجدت زوجها مصاباً بعيب من هذه العيوب، أما الزوج فلا يملك هذا الحق لأنه يملك حق الطلاق.²

ويرى جمهور الفقهاء أنه يحق لكل واحد من الزوجين طلب التفريق لعيب يجده في الآخر مع اختلاف فيما بينهم في تعداد هذه العيوب والأمراض، واتفق العلماء على أن الزوجة إذا وجدت بزوجها عيباً من العيوب الثلاثة (العنة، الجب، الخصاء) فيمكنها طلب التطلق القضائي، لأن مقاصد الزواج التوالد والتناسل، لأنها غير قابلة للزوال، فإن شروط اعتبار العيب سبباً مبرراً للتطلق في القانون الجزائري هي:

1. **الشرط الأول:** أن يكون في الزوج دون الزوجة، لأن العيوب إن كانت في المرأة فلا خيار للرجل في فسخ الزواج لأنه يملك تطليقها.

2. **الشرط الثاني:** أن يكون العيب المتصل بالزوج من العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، أي تمنع من الدخول أو الاستمتاع الجنسي.

وعليه لقد أخذ المشرع بإباحة حق طلب التطلق للزوجة دون الزوج في نص المادة 2/53 ق.أ. أما الزوج فلا يملك هذا الحق، ويرى القضاء الجزائري أنه يسقط حق الزوجة في طلب التطلق بسبب العيوب إذا علمت بها قبل العقد ورضيت بها، كما أن سكوت الزوج عن عيوبه تجعل القاضي يستجيب لطلبها دون تأجيل.³

¹: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص114.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص281.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص282-283.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثاني: التطلق للهجر في المضجع والتطبيق الحكم على الزوج عن جريمة

أ. التطلق للهجر في المضجع:

من الأسباب التي أجازها قانون الأسرة للزوجة أن تطلب تطليقها من أجلها ما ورد النص عليه في المادة 53 الفقرة 03 من ق.أ، وهو الهجر في المضجع فوق أربعة شهور، والهجر يعني أن يدير الزوج ظهره لزوجته في الفراش ولا يهتم بها الاهتمام المطلوب منه كزوج، وقد يترك فراش الزوجية أو غرفة نوم الزوجية لينام في فراش آخر أو في غرفة أخرى ويتركها عن قصد ودون سبب شرعي، وذلك لمدة تزيد عن أربعة شهور كاملة قصد الإضرار بها أو تأديباً لها.

ولهذا يمكن القول أن الزوج التي هجرها زوجها وتريد أن تلجأ إلى القضاء لتطلب الحكم بتطليقها منه يجب أن تتوفر لها ثلاث شروط أساسية:

1. **الشرط الأول:** أن يهجرها ويترك فراش الزوجية بحيث يدير لها ظهره ولا يعاملها في الفراش معاملة الأزواج.

2. **الشرط الثاني:** أن يدوم هذا الهجر مدة من الزمن تفوق الأربعة شهور متتالية لا يقع بين الشهر والآخر أي اتصال بينهما.

3. **الشرط الثالث:** أن يكون هذا الهجر عمدياً مقصوداً لذاته وليس له من يبرره لا شرعاً ولا قانوناً. أما إذا وقع الهجر وكان لعدة مرات، وفي أوقات مختلفة ومتفرقة، أو أنه وقع لمرض أو لعذر شرعي مثل أن يكون هجر فراش الزوجة قد وقع بسبب وجود زوجها في مستشفى ما، أو بسبب وجود في مكان آخر من أجل القيام بوظيفة أو بأداء الخدمة العسكرية،¹ فلا نعتقد أن القانون سيسمح لها بطلب التفريق بسبب الهجر ولو تجاوزت لمدة أربعة شهور، فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بتطليقها في مثل هذه الحالات، غير أن ما يجب علينا أن ننبه إليه في ختام حديثنا عن الهجر في المضجع كسبب قانوني من الأسباب التي تمنح الزوجة حق طلب التطلق بإرادتها المنفردة هو أنه لا يجوز أن يختلط في أذهاننا هذا الهجر المتعمد الذي ليس له أي مبرر شرعي، ولا يهدف إلا إلى الأضرار بالزوجة بها، لقوله تعالى: «واللتي تخافون نشوزهن فعظوهن، واهجروهن في المضاجع...»². يهدف ليس إلى الإضرار بالزوجة وإنما إلى تأديبها ودفع ضرر نشوزها وتمردتها.³

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص263.

²: سورة النساء، الآية 34.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص264.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

هذا ولم يورد المشرع الجزائري نصاً يتعلق بالإيلاء الذي يتفق في الأحكام مع الهجر في المضجع أي في ترك قربان الزوجة وترك وطنها وجماعها، ولمدة أربعة أشهر فأكثر على رأي مالك والشافعي وابن حنبل. والإيلاء في حقيقته الفقهية هو حلف الزوج بالله تعالى، أو بصفة من صفاته على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر، كأن يقول: والله لا أقربك أبداً، أو مدة ستة أشهر، أو لا يعين مدة. والأصل في الإيلاء قول الله تعالى: «للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم».¹

يرى المالكية بأنه لا يقع على الزوجة طلاق بمجرد انقضاء المدة، بل لابد من تطليق الزوج أو من القاضي، وأن الطلاق بالإيلاء رجعي، سواء أكان من الزوج أم من القاضي.² ويرى بعض شراح قانون الأسرة الجزائري بأن المشرع أهمل الإيلاء لأنه رآه يميناً معلقاً على شرط فأبعده ليضيق من نسبة الطلاق في المجتمع، ومن هنا حاول القانون الجزائري أن يبعد الإيلاء من نصوص القانون تضييقاً لدائرة الطلاق وتخفيضاً لنسبة تطوره عن طريق التقليل من أسبابه.³

وفي نفس الاتجاه سكت المشرع الجزائري عن الظهار وعن اللعان لندرة استعمالهم في الحياة الواقعية المعاصرة، واكتفى بالنص على ما يؤثر على الحياة الزوجية عن طريق أسباب محددة.⁴ والظهار في اللغة هو المقابلة بالظهر أن يقول ظاهرتي بمعنى قابلت ظهري بظهره. وفي الاصطلاح كأن يقول الزوج لزوجته: "أنت علي كظهر أمي"، فهنا تشبيه الرجل زوجته بامرأة محرمة عليه تحريماً مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة، ويشترط أن يكون المظاهر عاقلاً بالغاً مسلماً أن من أهل الكفارة، وكفارة الظاهر هي صيام شهرين متتابعين، فإذا لم يستطع فعليه إطعام ستين مسكيناً.⁵

وأما اللعان لغة مصدر لكلمة "لاعن" مأخوذ من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع هو عبارة عن أربع شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة شهادته باللعن وشهادتها بالغضب، فإذا رمى الرجل زوجته بالزنا أو نفي نسب ولدها، وإذا تمت الملاعنة فرق بين الزوجين أمام القاضي، فوجب أن يكون التفريق مؤبداً.⁶

ب. التطليق للحكم بعقوبة:

¹: سورة البقرة، الآيتان 226-227.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 290.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 291.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 292.

⁵: ينظر: حسن علي السمني، الوجيز في الأحوال الشخصية، المجلد الأول 1998-1999، ص 312.

⁶: ينظر: حسن علي السمني، المرجع نفسه، ص 419.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

نص المشرع الجزائري في المادة 4/53 ق.أ: «على أنه يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق من زوجها في حالة الحكم بعقوبة شائنة مقيدة لحرية الزوج لمدة أكثر من سنة، فيها مساس بشرف الأسرة، وتستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية».¹

وانطلاقاً من هذا النص فإن المشرع يشترط في التطلاق للحكم بعقوبة الشروط التالية:

الشرط الأول: صدور حكم قضائي ضد الزوج حائز لقوة الشيء المقضي به، لم يعد يقبل طرق الطعن القانونية العادية أو غير العادية، في جريمة ارتكابها.

الشرط الثاني: أن تكون العقوبة مقيدة للحرية، أي تتضمن عقوبة بدنية بالسجن أو الحبس، فإذا كانت العقوبة بالحبس مع وقف التنفيذ أو الوضع تحت الحراسة، أو الحكم بغرامة، أو كانت العقوبة متصلة بالحياة التجارية كعقوبة الإفلاس... فإنه لا يجوز للزوجة في مثل هذه الحالات أن تطلب التطلاق.

الشرط الثالث: أن تكون العقوبة المقيدة للحرية أكثر من سنة، مما يفيد أنه لا يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق إلا إذا كان الحكم الذي صدر ضد زوجها يتضمن عقوبة بالحبس لمدة سنة فما فوق.²

الشرط الرابع: أن تكون العقوبة مشينة أي تكون الإدانة متصلة بشرف الأسرة وكرامتها وسمعتها، مثل عقوبة الاعتداء على العرض، والاعتصاب والاحتيار وغيرها.

الشرط الخامس: أن تكون العقوبة قرينة على استحالة مواصلة العشرة الزوجية، وتعذر الاستمرار في الرابطة الزوجية بما وصلت إليه من البغض والكراهية.

إن فقدان أحد هذه الشروط يحرم الزوجة قانوناً من ممارسة حق طلب التطلاق طبقاً للفقرة 4 من المادة 53 ق.أ، ويخضع هذا التطلاق للسلطة التقديرية للقاضي. ولقد جاءت صياغة الفقرة 4 من المادة 53 ق.أ رديئة جعلت وصف "شائنة" غامضاً، منصرفاً إلى العقوبة وليس إلى الفعل المعاقب عليه.³

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 294.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 295.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثالث: الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة والتطليق لمخالفة الأحكام.

أ. التطليق لغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة

جاءت في المادة 5/53 ق.أ بأنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق من زوجها في حالة «الغياب بعد مضي سنة بدون عذر ولا نفقة»¹. وعليه فإذا غاب الزوج عن زوجته غيبة طويلة كان لها أن تطلب التطليق بينها وبينه، سواء كان في غياب معلوم الحال أو مجهول، لأنها تتضرر من الغيبة ضرراً قد يدفعها على الانحراف، لأن التطليق للغياب يقوم على أساس الضرر الواقع، وليس الضرر المتوقع. ومن هنا يشترط للتطليق ما يلي:

الشرط الأول: أن تمضي سنة فأكثر على الغياب، ابتداء من يوم غياب الزوج إلى يوم رفع الدعوى عليه.

الشرط الثاني: أن يكون الغياب لغير عذر مقبول، ودون سبب شرعي، إذ يكون بذلك متعمداً إضرارها والإيذاء بها،² وعلى هذا فإن مناط التطليق بين الزوجين للغياب هو الضرر الذي يصيب الزوجة من جراء ذلك، أما إذا كان الغياب لعذر مقبول، كما لو كان الزوج غائباً لطلب العيش، أو لطلب العلم، أو لأداء الخدمة الوطنية، فلا تجوز المطالبة بالتطليق.

الشرط الثالث: أن يكون الزوج قد غاب عن زوجته لمدة سنة كاملة ولم يترك لها مالاً تستطيع الإنفاق منه على نفسها وعن الأولاد، فلو لم يترك لها مالاً يمكنها أن تتفق منه، فلا يجوز لها طلب التطليق.³

وعليه، فإذا طلبت التطليق لضرر الغياب، فإن كان زوجها غير معلوم المكان، أو كان لا تصل إليه الرسائل، فرق القاضي بينهما في الحال، أما إذا كان في مكان معلوم ويمكن الاتصال به أو وصول الرسائل إليه، يطلب القاضي منه بأن يحضر لزوجته، و يضرب له أجلاً معيناً فإذا مضى الأجل ولا يفعل، فرق القاضي بينهما لرفع الضرر عن الزوجة.

ويكون التطليق عند مالك طلاقاً بانئناً، وعند أحمد بن حنبل فسخاً، وتعد المرأة عدة الوفاة اعتباراً من تاريخ الحكم.⁴

ب. التطليق لمخالفة الأحكام الواردة في المادة 08 أعلاه:

جاء في نص المادة 6/53 ق.أ بأنه يجوز للزوجة أن تطلب التطليق من زوجها في حالة وجوب إخبار الزوج للزوجة السابقة بعزمه على الزواج من ثانية عندما يرغب في تعدد الزوجات وإخبار الزوجة الثانية

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 297.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 298.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 299.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

بأنه متزوج بغيرها، وإن هو لم يفعل وغشهما أو غش إحداهما ولم ترض به زوجاً لغيرها فإن من حقها أن ترفع دعوى أمام القضاء وتطلب الحكم لها بالتطليق أو التفريق لمجرد أن الزوج لم يخبرها بذلك قبل العقد. ومما يمكن أن نأخذه على قانون الأسرة في هذا المجال هو أنه قد افترض وجود الضرر مسبقاً لمجرد تعدد الزوجات ومنح الزوجة حق طلب التطليق دون أن يترك ذلك إلى ما بعد العشرة وإلى أن يتحقق الضرر في الواقع بسبب التعدد مع العلم أن تعدد الزوجات أو الزواج دون علم إحدى الزوجتين ليس ضرراً في حد ذاته بل يمكن أن يكون مستحسناً من الزوجتين معاً أو من إحداهما على الأقل للتعاون بينهما على أعباء الشؤون المنزلية والأعباء العائلية...

وإن منع الزوج من الزواج بثانية ووضع العراقيل في طريقه إلى ذلك قد يدفعه إلى القيام بطلاق الزوجة الأولى بإرادته المنفردة ليتمكن من الزواج بثانية فينشأ ما لم تكن الزوجة ترضاه.¹

البند الرابع: التطليق بارتكاب فاحشة مبنية والتطليق للشقاق المستمر بين

الزوجين

أ. التطليق لارتكاب فاحشة مبنية:

نص المشرع الجزائري في المادة 7/53 ق.أ بأنه: «يجوز للزوجة أن تطلب التطليق في حالة ارتكاب فاحشة مبنية».² والمقصود بالفاحشة هو الخطأ المخل بالآداب بصفة خطيرة أو جسيمة.

وعليه فإنه في حالة ارتكاب الزوج فاحشة مبنية كالزنا أو الشرك بالله أو الردة، أو الاعتداء على قاصرة، أو الانحراف عن الطريق السليم وقيامه بالسلوك الإجرامي، فإنه في كل هذه الفرضيات يجوز للزوجة أن ترفع الأمر للقضاء وتطلب التطليق، وحينئذ يطلقها القاضي إذا ثبت ارتكاب الفاحشة.³ وإذا أردنا أن نتوسع قليلاً في تفسير معنى الفاحشة فإن بإمكاننا أن نقول أنها تشمل أيضاً شرب الخمر، وهو ما يسمح للزوجة أن تطلب الحكم لها بالتطليق، أو بصورة تدفعه إلى التخلي كلياً أو جزئياً عن واجباته نحو زوجته وأولاده.⁴

ب. التطليق للشقاق بين الزوجين:

لقد جاء في نص المادة 8/53 ق.أ بقولها يجوز أن تطلب الزوجة التطليق في حالة «وجود شقاق بين الزوجين»⁵ بحيث يكون الضرر المعتبر هو الذي يؤدي على النزاع والشقاق بين الزوجين مما ينتج عنه

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 274.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 305.

⁴: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 275.

⁵: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أضرار كثيرة لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يعتدّها إلى ما خلق الله بينهما من ذرية وإلى كل من له علاقة قرابة بهما أو علاقة مصاهرة.¹

فإذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام الحياة الزوجية، وقامت بإثبات دعواها، يطلقها القاضي طلاقاً بائناً، أما إذا رفض طلب التطلاق، وتكررت الشكوى، وعجزت الزوجة عن إثبات الضرر، اختارت المحكمة حكماً للتوفيق والإصلاح بينهما، ويشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين، وعليهما أن يتعرفا على أسباب الشقاق والنزاع، وتستند هذه الأحكام إلى قوله تعالى: «وإن خفتم شقاق بينهما، فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، أن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما، إن الله كان عليماً خبيراً».² ومهمة الحكمين لا تقف عند الإصلاح بين الزوجين، بل تتجاوزها إلى طلب التفريق بينهما، وإن التطلاق بسبب الشقاق يعتبر طلاقاً بائناً.³

البند الخامس: التطلاق لمخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج والتطلاق

للضرر معتبر شرعاً

أ. التطلاق لمخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج

نصت عليه المادة 9/53 ق.أ بقولها: «يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق في حالة مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج»، مثل شرط الاشتغال، وبعد مدة رفض الزوج عمل زوجته إذا كان هذا الشرط موثق عند ضابط الحالة المدنية، ففي حالة ما إذا لم يوفي الزوج بالوعد لها، هنا يحق لها طلب التطلاق، وإذا لم يكن موثق فهو لغو وهو طلاق بائن.⁴

ب. التطلاق للضرر معتبر شرعاً:

لقد ورد النص على هذه الحالة في المادة 53 الفقرة 10 من قانون الأسرة، وهي آخر حالة تضمنت مبدأً يمنح الزوجة حق طلب تطلقها من زوجها بسبب "كل ضرر معتبر شرعاً".

ومن إعادة قراءة نص هذه الفقرة يمكننا أن نستخلص بأنه أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يسيء الزوج إلى زوجته في المعاملة ولا أن يؤذيها بالقول، وهذه مبادئ قررها الإسلام حيث يقول الله تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة».⁵ ويقول تعالى: «وعاشروهن بالمعروف».⁶ ولكن مع

¹: ينظر: حسن علي السمني، المرجع نفسه، ص460.

²: سورة النساء، الآية 35.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص303.

⁴: www.algeriedroit.fb.dz.

⁵: سورة البقرة، الآية 229.

⁶: سورة النساء، الآية 19.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

هذا جعل الإسلام الحق للزوج في تأديب زوجته بموجب عقد الزواج بينهما، فله ولاية تأديبها إذا خالفته ولم تطعه فيما يجب عليها طاعته فيه شرعاً وقد تقرر ذلك بمقتضى قوله تعالى: «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً»¹. لكن لو تجاوز هذا التأديب إلى الحد الذي يسيء إلى الزوجة ويؤذيها في المعاشرة بالقول أو الفعل بأن كان يضربها ضرباً مبرحاً، أو يشتمها شتماً مقذعاً، أو يحملها كان فعل ما لا يباح فعله شرعاً.² وهنا يجوز للزوجة في هذه الحالة رفع الأمر إلى القاضي وطلب التطلق، ويكون الضرر معتبراً شرعاً إذا لم يوفر الزوج السكن اللائق الشرعي، أو أهمل النفقة الشرعية، أو أساء معاشرة الزوجة عن طريق إهانات خطيرة أو جسيمة، أو قساوة المعاملة، أو تهرب من الواجبات الزوجية بدون سبب شرعي، لذا أحسن المشرع الجزائري صنعاً عندما لم يحدد أنواعاً معينة من الضرر، بحيث يكون الضرر معتبراً شرعاً.³

الفرع الرابع: فك الرابطة الزوجية بواسطة الخلع

الأصل، كما رأينا، أن الطلاق بيد الرجل، وقد يكون بيد الزوجة أو القاضي في حالات أخرى، وكذلك قد يكون باتفاق الطرفين وتراضيهما وهذا في حالة الخلع ويتعلق بالخلع المسائل التالية:⁴

البند الأول: التعريف بالخلع

أ. **الخلع لغة:** وهو ضم الخاء أو فتحها، ويعني النزع والإزالة، يقال خلعت الثوب إذا نزعته عنك، وخلع فلان زوجته إذا أزال عصمتها.⁵

ب. **الخلع اصطلاحاً:** وهو عبارة عن عقد اتفاقي وثنائي الأطراف ينعقد عادة بعرض من الزوجة لمبلغ من المال المعلوم شرعاً مقابل طلاقها ويقبول صريح من الزوج لهذا العرض وللطلاق، ويمكن أن يكون بعرض من الزوج وقبول من الزوجة.⁶ وهو تعريف مستمد من ما جاء في نص المادة 54 من ق.أ.ج بقولها: «يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي...»⁷ وهو يعني أن الخلع ليس الإطلاق رضائياً مقابل مال تقدمه الزوجة إلى زوجها من أجل أن يطلقها دون نزاع ولا مخاصمة. كما يمكن أن

¹: سورة النساء، الآية 34.

²: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص 139-140.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 300-301.

⁴: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، لمرجع نفسه، ص 79.

⁵: ينظر: أحمد محمود الشافعي، الطلاق وحقوق الأولاد، دار الجامعة للطباعة والنشر، سنة 1997، ص 62.

⁶: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص 248.

⁷: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

نعطيه أكثر شمولية وأكثر دقة فنقول أنه: «عقد معاوضة رضائي وثنائي الأطراف، بناءً على عرض أحد الزوجين وقبول الآخر تلبية لرغبة الزوجة مقابل مال معلوم ومقوم شرعاً تدفعه الزوجة».¹

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن الخلع لا يوجد إلا إذا تحققت أمور هي:

1. أن تكون الفرقة بلفظ الخلع أو في معناه كالإبراء أو الافتداء فلو كانت بلفظ الطلاق مثلاً

قول الرجل لزوجته أنت طالق على مئة جنيه أو نحو ذلك فإنه لا يكون خلعاً بل طلاقاً على

مال، ذلك لأن الخلع له أحكام خاصة تغاير أحكام الطلاق فلا بد التمييز بينهما.

2. أن تكون الفرقة في مقابل عوض تلتزم به المرأة لأنها ترغب في إنهاء الحياة الزوجية، أما

إذا كانت الفرقة لا عوض فإنها تكون خلعاً ولو كانت بلفظ الخلع، إذا قال الرجل لزوجته

خلعتك أو أبرأتك ولم يذكر مالاً.

3. قبول الزوجة ذلك لأن الخلع يعتبر من جانبها معاوضة والمعاوضات يلزم فيها قبول من

يلتزم دفع العوض.²

البند الثاني: مشروعيته وشروطه وأنواعه

أ. مشروعيته: لقد ثبتت مشروعية الخلع بقوله تعالى: «ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن

يخاف ألا يقيما حدود الله، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهم فيما افتدت به».³

وقد شرع الخلع للزوجة في مقابل حق الزوج في الطلاق، فإذا بغض معاشرته وتود الخلاص منه، ويرفض

الزوج أن يطلقها لرغبته فيها أو لحرصه على ماله الذي أنفقه، لذلك شرع لها الإسلام طريقاً لعدم الانسجام

في الحياة الزوجية ولدفع الضرر عنها، فأجاز لها أن تعوض زوجها عما أنفقه في سبيل الزواج بها، وتقدم

له شيئاً من المال تفتدي به نفسها في مقابل خلاصها من الشدة التي هي فيها معه ما دام النفور من

جهتها أو منهما معاً.⁴

أما إن كان الخلع على غير ذلك بمعنى أن تطلق المرأة من غير مبرر ولا حاجة، فهذا حرام لقوله صلى

الله عليه وسلم: «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة».⁵ رواه

الخمسة إلا النسائي.

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص248.

²: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص63.

³: سورة البقرة، الآية 229.

⁴: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص207.

⁵: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص104.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ب. شروطه: وهي شروط في الزوج والزوجة والصيغة:

1. شروط الزوج: أن يكون بالغاً عاقلاً فلو كان مختل العقل من مرض أو كبير أو كان صغير غير مميز وخالف لم يصح خلعها لتخلف البلوغ والعقل.

2. شروط الصيغة: أن تكون الصيغة بلفظ الخلع أو بما اشتق منه كالاختلاع والمخالعة أو بلفظ يؤدي معنى الخلع كالمبارأة كأن يقول الزوج لزوجته: «بارأتك على مبلغ هو كذا».¹

ج. أنواعه: للخلع نوعان

النوع الأول: وهو بغير عوض تدفعه الزوجة مثل قول الزوج لزوجته "خالعتك" دون أن يذكر شيئاً وحكمه أنه من كنايات الطلاق لا يقع به شيء.

النوع الثاني: وهو بعوض تلتزمه للزوج نظير الخلع مثل الذي تدفع الزوجة مالاً لزوجها أو تنتازل عن حق من الحقوق الزوجية المالية ذلك هو النوع الذي نحت بصدده فيكون حقيقة عرفية وشرعية.²

البند الثالث: صفة الخلع ومقدار بدل الخلع وآثاره

أ. صفة الخلع: الخلع عقد يتم بالإيجاب والقبول ولكنه من جانب الرجل يعتبر يميناً أو تعليقاً للطلاق على قبول المال ومن جانب المرأة يعتبر معاوضة فيها شبه بالتبرعات. ولهذا الاعتبار فإن أحكامه تختلف في الرجل عن المرأة فيأخذ من جانب الرجل أحكام التعليق ومن جانب المرأة أحكام المعاوضة.³ ولكن لا يجوز لأي من الزوجين أن يعلق الخلع على شرط أو أن يضيفه إلى زمن مستقبل، لأن الخلع معاوضة وتمليك، والتمليكات لا تقبل التعليق ولا الإضافة.⁴

ب. مقدار بدل الخلع: هو ما تلتزم به الزوجة لزوجها في مقابل طلاقها وخلص نفسها منه والكلام عليه في جهتين:

1. حكم أخذ البديل في مقابل الخلع أو الطلاق.

2. بيان ما يصح أن يكون بدلاً وما لا يصح.⁵

وبدل الخلع لا يشترط أن يكون من الذهب أو الفضة بل الشرط أن يكون مما يصلح أن يكون مهراً، وهو أن يكون مالاً مقوماً سواء كان من العقار كبيت مثلاً، أو منقولاً كعشرين أرض من القمح، أو خاتماً من

¹: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص106.

²: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع نفسه، ص107.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص63.

⁴: ينظر: عثمان التكروري، المرجع نفسه، ص209-210.

⁵: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع نفسه، ص68.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الألماس، فإذا قالت المرأة لزوجها خالعي في مقابل هذا العقار أو هذا المنقول وقع الطلاق البائن ولزمها أن تسلم للزوج ما عين في العقد، إذ هو مال تصلح تسميته مهراً فصحت تسميته عوضاً للخلع. ولا يشترط أيضاً في بدل الخلع أن يكون عيناً بل يصح أن يكون ديناً وأن يكون منفعة فإذا خالعتها في نظير مهرها الذي تستحقه عنده صح الخلع وسقط المهر.¹

أما فيما يخص مقدار الخلع فلقد اختلفت آراء الفقه الإسلامي حول مقدار بدل الخلع من حيث أنهم من قال بأنه لا يجوز للزوج أن يأخذ من الزوجة له أن يأخذ أكثر مما أعطاها لأن الخلع عقد تراضي، فإن قانون الأسرة الجزائري قد نص في آخر المادة 54 منه على أنه عند اتفاق الزوجين على الخلع واختلافهما على مقداره يحكم القاضي للزوج بمقدار ما لا يتجاوز قيمة صداق مثل الزوجة وقمت صدور الحكم بالخلع والتفريق أو التطلق بين الزوجين.²

ج. آثار الخلع: إذا تحققت شروط صحة الخلع بين الزوجين ترتبت عليه آثار وهي على النحو التالي:

1. أن الخلع يسقط كل ما نشأ قبله من حقوق بين الزوجين، مثل المهر المؤجل والنفقة الواجبة إلا حق نفقة العدة لأنه حق يبقى في ذمة الزوج.
2. لا يجوز أن تكون الحضانة هي مقابل الخلع، وأن التنازل عنها يكون باطلاً لأن الحضانة فيها حق للطفل وحق للحضانة.³
3. يقع به طلاق بائن، غايته أنه يشترط أن يكون الزوج أهلاً لوقوع الطلاق، وذلك بأن تتوفر فيه شروط الطلاق، ومع ضمان حقوق الأولاد.
4. لزوم المال المسمى لوجوبه بالتزامها ما لم تكن محجورة بالسفه، فلا يلزمها شيء.⁴

¹: ينظر: حسن علي السمني، المرجع نفسه، ص392.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص253.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع نفسه، ص251.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص270.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المطلب الثاني:

عوامل الطلاق

إن الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان في البيئة الريفية أو الحضرية، وكما سبقت الإشارة إليه من خلال الدراسات السابقة حوله، يعود إلى مجموعة من العوامل المختلفة: كالعوامل النفسية والاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يكون لكل عامل من هذه العوامل نصيبه الخاص، الذي قد يكبر أو يصغر في نشوئه، وذلك حسب طبيعة المجتمع والمراحل التاريخية التي يمر بها. ولقد تمكن عدد من الباحثين الاجتماعيين في مجتمعات مختلفة من تحديد بعض هذه العوامل كما يأتي:

الفرع الأول: العوامل النفسية:

يرى بعض علماء النفس أن معظم حالات الطلاق ترجع إلى عوامل لا شعورية، أي أن الشخص الذي لا يرى حل للأزمات الزوجية إلا عن طريق الطلاق، وإن السبب الجوهري الذي يجعله يفكر في الطلاق ثم ينفذه، فهو بسبب مرض في نفسه، يتمثل في عدم نضجه العاطفي.

فالزوج المريض نفسياً يستخدم في حياته الزوجية نفس الأساليب الخاطئة التي اعتاد استخدامها من قبل: كعدم الثقة والخوف من المسؤولية، وحب التملك والغيرة والسيطرة التي تدفعه إلى الطلاق.

وبالرغم من أن علماء النفس هؤلاء محقون في تفسيرهم للطلاق ودفاعهم عن حقوق الفرد، إلا أن تفسيرهم حسب رأي هذه الدراسة يظل فردياً خاص ببعض الأشخاص المطلقين بالأمراض نفسياً، إذ أن الملاحظات اليومية مدعومة من طرف معظم الكتب التي تعرضت لدراسة الطلاق.

ومن بينهما على سبيل المثال "مشاكل الطلاق" الذي يثبت فيه صاحبه بأن الطلاق يمس جميع فئات المجتمع وجميع الأجيال.¹

وهذا أمر طبيعي لأن هناك من المواقف والظروف في الحياة ما يجعل الإنسان يلجأ إلى الطلاق.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية

بالرغم مما قيل في مدخل هذا المبحث، من عوامل الطلاق متعددة ومشاركة بين كافة المجتمعات، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد تمكنت إلى إيجاد عامل خاص بالمجتمعات الصناعية، ويتمثل في التغيير في التشريعات المتعلقة بالطلاق من تشريعات مانعة إلى تشريعات مبيحة للطلاق.

ومن بين العوامل التي حددها الباحثون الاجتماعيون للطلاق ما يلي:

¹: ينظر: مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 49.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

1. **التغير في تشريعات الطلاق بالنسبة للمجتمعات الصناعية:** يلاحظ ارتفاع معدلات الطلاق في أوروبا وأمريكا، الذي يرجعه البعض إلى التغيرات التي حدثت في التشريع الخاص بالطلاق في أغلب هذه المجتمعات من تشريعات مانعة له إلى تشريعات مبيحة له. وهذا ما أكدته المؤلفة هيلين إيفرت جالي في مقالها حول "الطلاق في الاتحاد السوفياتي"، هنا أشارت على أن معدلات الطلاق المرتفعة في الاتحاد السوفياتي منذ 1963، ترجع إلى التغيير في تشريعات الطلاق. وما يثبتته أيضاً كومال جال يرى بأن التغيير في تشريعات الطلاق بالنسبة للمجتمعات الصناعية قد أدى إلى تغير مفهوم الزواج من مفهوم مقدس إلى مفهوم مدني، وهو الأمر الذي سهل انحلال الرابطة الزوجية وانتشار الطلاق في هذه المجتمعات.

ومما تلاحظه هذه الدراسة، أن التغير في التشريعات من مانعة للطلاق إلى مبيحة له، لا يمكن أن يؤدي إلى انتشار الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات، وإنما يسهل في إجراءات الحصول عليه.¹

2. **العامل الاقتصادي وأثره الواضح في حياة الأسرة:** إن العامل الاقتصادي من الأسباب الهامة التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية، إذ يرى أنه حين تضيق المعيشة ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها، فيتخفف الزوج من العبء ولا يبالي بعد ذلك بما يكون.²

وبالرغم من صعوبة تحديد مدى تأثير العامل الاقتصادي على ارتفاع معدلات الطلاق في أي فئة من الفئات الاجتماعية، إلا أن لهذا العامل أثره الواضح على الأسرة خصوصاً في المرحلة التاريخية من حياة المجتمعات.³

3. **سوء الاختيار والحب الرومانسي:** إن سوء الاختيار في الزواج وقيامه على أسس غير واضحة كأن يقوم على دوافع الحب المثالي أو المنفعة أو التغير أو التورط دون مراعاة الاتفاق النسبي في الميول أو طبائع وكفاءة كل من الزوجين هنا يعد أيضاً من عوامل الطلاق.⁴

ولهذا العامل علاقة متينة جداً بالعامل الآتي والذي يتمثل فيما يلي:

4. **الاختلاف بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي:** إن اختلاف الزوجين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من العوامل المساعدة أيضاً على الطلاق، لأنه يؤدي إلى اختلاف نظرة الزوجين إلى الحياة العامة والحياة الزوجية، كتربية الأولاد مثلاً. وقد لا تبدو أهمية هذه

¹: ينظر: مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 50.

²: ينظر: مصطفى عبد الواحد، الأسرة في الإسلام، عرض لنظام الأسرة في ضوء الكتاب والسنة، القاهرة، مكتبة دار العروبة، السنة غير مذكورة، ص 168.

³: ينظر: مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 51.

⁴: ينظر: محمد بدوي، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، الطبعة 04، 1976، ص 381.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الأمر في المراحل الأولى، غير أنها تعمل عملها عند التعامل الجدي وطول المعاشرة، فتثير كثيراً من حالات التوتر التي تنتهي عادة بالطلاق.¹

وإلى جانب هذه العوامل العامة المذكورة للطلاق وغيرها، فقد وضع الباحثون التوفيف، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج.²

وإلى جانب هذه العوامل العامة المذكورة للطلاق وغيرها، فقد وضع الباحثون الاجتماعيون عوامل أخرى للطلاق خاصة بالزوجين التي هي أقل أهمية من هذه العوامل الأولى، ولكن قد تعجل بقرار الطلاق في بعض الحالات، هذه العوامل هي:

- أن عوامل الطلاق الخاصة من ناحية الزوج تتمثل في الكراهية، الزواج بامرأة أخرى، عجز الزوج ومرضه، سوء معاملة الزوج، كبر سن الزوج وعدم التكافؤ الصحي والجنسي، وتعاطيه المخدرات، وإهماله لواجباته نحو زوجته.

- أما العوامل الخاصة من ناحية الزوجة فهي الكراهية، عقم الزوجة ومرضها بحيث تتعذر الحياة الزوجية، سوء الخلاق وارتكاب الزوجة جريمة الزنا، كبر سنها.³

الفرع الثالث: الأسباب المساعدة على ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الحضرية

1. الكثافة العالية للسكان في المدينة والناجمة عن الهجرة الريفية، تضاعف من العلاقات بين الأفراد التي ينتج عنها تأثيراً متبادلاً بينهم في الأفكار والخدمات، وفي تكوين المعتقدات والأحاسيس، هذه التأثيرات بإمكانها أن تؤثر على الطلاق في المدينة.

2. إن الحركة الاجتماعية تزداد بسرعة في المدينة، وهو الأمر الذي يسمح بالاتصالات بين الأفراد، والتغيرات في الحركات، فتعمل على إضعاف العادات وعلى نشوء الطلاق في المدينة.

3. أن المدينة تعد جماعة ثانوية، لذا فإن الرقابة الجماعية فيها أقل من الريف، لأن هناك العديد من النساء والأشياء التي يجب مراقبتها، خاصة أن أفراد المجتمع الحضري غرباء عن بعضهم البعض، وهو الأمر الذي قد يشجع على الطلاق في المدينة.

4. تتعارض أحياناً متطلبات الأسرة مع ظروف العمل، مما يخلق مواقف صراعية بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، قد تؤدي إلى الطلاق.

¹: ينظر: مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص244.

²: ينظر: محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970، ص341.

³: ينظر: محمد بدوي، المرجع نفسه، ص381.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

5. يفرض أسلوب الحياة في المدينة على المرء أن يستغل الفرصة حرصاً على مصالحه واهتماماته، تلك التي يقف الزوج أحياناً في سبيلها، مما يشجع على الطلاق.¹
6. أن ضعف الوازع الديني والأخلاقي في المدن من الممكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق فيها.²
7. أزمة السكن، فالسكن مع أهل الزوج يطرح مشاكل عديدة للزوجين، نظراً للصراع الذي يقوم بين الزوجة والحماة من جهة، وبين الزوجة والزوج من جهة أخرى نتيجة سكنها مع أهل الزوج، لاسيما إذا كانت أسرته كبيرة الحجم، مما يدفع بها إلى الطلاق.³

الفرع الرابع: الأسباب المساعدة على انخفاض معدلات الطلاق في المجتمعات الريفية

1. لما كان في الريف من الصعب الاتصال بالمجتمعات الأخرى، فإن الآداب العامة من عادات وتقاليد وغيرها الخاصة بالمدن، تدخل بصعوبة كبيرة للأرياف، نظراً لبقاء الحياة فيها تقليدية، وبطبيعة الحال أن صعوبة الاتصال تجعل من الصعب أن يندرج الطلاق في المجتمعات الريفية.
 2. إن في الريف الأفراد يكونون فيما بينهم جماعات أولية، كل فرد من هذه الجماعات يعرف الآخر معرفة جيدة، وهو الأمر الذي يسهل على الفرد القيام بالرقابة الجماعية فيما يخص سلوكهم في الريف والتي لا تشجع على انتشار الطلاق فيه.
 3. يعتبر الزواج في الريف أمراً ضرورياً وحتمياً، وعملاً من أعمال الأسرة، ومحققاً لقيم جماعية، لذلك يكون الطلاق في الريف من الأمور المكروهة.
 4. إن المرأة في المناطق الريفية ما زالت لا تعمل في وظيفة، لذلك فهي تعتمد اقتصادياً بصورة مطلقة على الزوج ومن ثم تحرص على رضائه، بالرغم من فشل زواجها، وعدم حبها لزوجها، تتحمل استمرار الزواج من ناحية، ولخوفها من سخط المجتمع إذا طلبت الطلاق من ناحية أخرى، أما الزوج الريفي فإنه يتحمل أيضاً المعيشة مع زوجته لشقفته عليها أو لكثرة عدد الأطفال منها.
- ومما يستنتج من خلال هذا المطلب الذي تناولنا فيها عوامل الطلاق في عدة مجتمعات، أن هناك أسباب كثيرة للطلاق كشف عنها البحث العلمي، نتيجة دراسات مقارنة أجريت حوله في عدة مجتمعات.⁴

¹: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص56.

²: ينظر: مصطفى الخشاب، المرجع نفسه، ص244.

³: ينظر: مصطفى الخشاب، المرجع نفسه، ص244.

⁴: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص57-58.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني: آثار الطلاق

المقصود بآثار الطلاق هي النتائج التي تترتب على انحلال عقد الزواج أو إنهاء الرابطة الزوجية، ومن خلال معرفتنا لأشكال الطلاق وعوامله، الآن سوف نتعرض لمعرفة آثار الطلاق والتي خصصنا لها مبحث تحت عنوان "آثار الطلاق" الذي تم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول عنوانه: "بالآثار الاجتماعية"، أما المطلب الثاني فعنوانه "بالآثار القانونية" وكل مطلب قسم بدوره إلى فروع.

لذا سوف نتناول بالتفصيل هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول:

الآثار الاجتماعية

إن لتفكك الأسرة بالطلاق وضعية خاصة يفرضها على المطلقين من النساء والرجال معاً، والتي تتمثل في ضرورة تكيفهم مع أدوارهم مراكزهم الجديدة الناجمة عنه والتي لها أبلغ الأثر في حياة الأسرة.¹ كما يعتبر الطلاق نهاية الزواج للأفراد الذين يجمعهم في دائرته (الزوجة والزوج)، بسبب عدم تمكن المطلقين من التكيف السريع في حياتهم ما بعد الطلاق، لأن البناء الاجتماعي يقوم في أساسه على افتراض العلاقة الزوجية الدائمة، كما أن القيم والعادات والتقاليد تساند هذا الاستمرار والدوام ولا تساند الانفصال.²

ووضعية الزوجين بعد الطلاق يترتب عنها مجموعة من الآثار التي تمس المطلقين وأطفالهما إن وجدوا، وحتى المجتمع الذي يظهر فيه، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

¹: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص58.

²: ينظر: محمد عاطف غيث، المرجع نفسه، ص232.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معاً وأطفال المطلقين

البند الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معاً:

أ. التكاليف المادية التي يدفعها الزوج الخاسر لقضية الطلاق، والمتمثلة في دفع مصاريف المحكمة، وهذا إذا كان الطلاق قد تم عن طريقها والتي تزيد بهائظة إذا طالت مدة المحاكمة بينهما ودامت عدة سنوات، نظراً لرفض أحدهما الطلاق.

وحتى في حالة إتمام الطلاق باتفاق الزوجين، فإنه يجب وخاصة في المجتمعات الإسلامية، أن يوفي للزوجة صداقها، ويقوم بنفقتها من مأكّل ومشرب، وملبس ومسكن ما دامت في العدة، ويمنحها حق المتعة.¹

ب. في حالة ما إذا كان الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من طرف أحد الزوجين، وتم البت فيه عن طريق المحكمة، فوصل الخبر مسامع الأهل والجيران والأقارب، قد يمتد أثرها المادي والمعنوي على المطلقين إلى الأبد، خصوصاً أن أمثال هذه الأسباب قد: «دفعت بالمجتمع إلى أن ينظر إلى المطلقين، نظرة فيها نوع من الريبة أو الاتهام لأنه يعتقد أن أسباب الطلاق ربما تكون قائمة على انحرافات خلقية تقلل من المركز الاجتماعي لهما، فيبقيان غالباً تحت وطأة الشعور بالذنب، ويتوقف إحساسهما بالذنب على عامل الزمن، فيزداد هذا الإحساس كلما كان الزواج قد مرت عليه فترة أطول من الزمن وبالتالي كانت نتيجة إعداداً متزايدة من الأطفال».²

ج. ثبت أن الطلاق يؤدي إلى جرح عميق، يمكن أن يمتد على أن يصب الإناث ويظهر ذلك من أن الطلاق يعتبر في دائرة الشخص الاجتماعي نوعاً من الفشل بغض النظر عن الصعوبات التي واجهت الزوجين المطلقين.

د. عندما يطول الزواج يكون كل من المرأة والرجل، عادات معينة يصعب التخلي عنها فيما بعد، لذلك فإن بدء حياة جديدة، يصطدم دائماً بهذه العادات التي رسخت، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أثر الطلاق، وقد دلت الأبحاث في هذا المجال على أن نسبة الأشخاص الذين ينجحون في الزواج الثاني بعد الزواج الأول تهبط إلى 13%.

و. تثبت من خلال البحوث التي أجرت في بعض بلدان العالم، أن أهم المشاكل التي يجب أن يواجهها المطلقون هي مسألة التوافق الجنسي خاصة بعد التعود على نمط معين من العلاقات الجنسية، الذي ارتبط بإيقاع زمني ومكاني معين.

¹: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص 59-60.

²: ينظر: محمد عاطف غيث، المرجع نفسه، ص 231.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

وقد دلت البحوث على أن المطلقين عندما يتزوجان ثانية يجدوان مشكلة صعبة في التكيف الجديد جنسياً مع من يتزوجون.¹

البند الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق على أطفال المطلقين

تعتبر مشكلة الأطفال من أهم المشاكل التي تترتب عن الطلاق دون النتائج الفردية، لأن ضرر الطلاق لا يقتصر على الزوجين فقط بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم إذ يصبحون ضحية لعدد من المشاكل لا حصر لها نتيجة الانفصال النهائي لوالديهما، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الاجتماعية لويز Louise في حديثها عن جرائم الأحداث: «لا يوجد أطفال مذنبون، بل الأطفال هم دائماً الضحايا في الطلاق، فالطفل في السنوات الأولى من حياته حصيلة العوامل الوراثية والبيئية التي تؤثر فيه، وتتفاعل باستمرار في ميدان لا تكاد توجد فيه أية مقاومة صادرة عن الطفل نفسه، فهو في حاجة لكي ينمو إلى تلقي الآثار المادية والمعنوية في الوسط العائلي، فإذا اختل توازن الأسرة، فلا بد أن يؤدي هذا الاختلال إلى اضطراب تنشئه الطفل بحياة صالحة.

فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له، وبالتالي من النمو العادي للأطفال.

مما قد يدفع به إلى كره أحد الوالدين وربما الاثنين معاً، ويزداد حرمان الطفل إذا كان صغير السن خصوصاً، لأن بعض الباحثين لاحظوا أنه كلما كان الطلاق يصاحب سناً صغيرة للطفل من 2 إلى 12 عام كلما كانت الصعوبات أشد بالنسبة للطفل.²

بحيث تتكون لدى الكثير من الأطفال عقداً نفسية يعانون منها كثيراً في حياتهم المستقبلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرضهم للجوع والحرمان من الموارد الضرورية لنموهم نمواً سليماً ولتغطية متطلباتهم الأساسية في الحياة.³

وبالرغم من هذه الآثار المادية والمعنوية للطلاق سواء بالنسبة للمطلقين أو أطفالهما، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي أجريت في مجتمعات صناعية، تشير نتائجها إلى عكس ذلك أي عدم وجود هذه الآثار.

ومن بين هذا الدراسات، دراسة "وليام قود" في سنة 1956، ودراسة "إيفان ناي" في سنة 1957، ناقشتا الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبياً، وقد استفاد "قود" من بعض المعلومات الهامة المتاحة عن عملية الطلاق في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، إلى جانب كبير من

¹: ينظر: محمد عاطف غيث، المرجع نفسه، ص233.

²: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص62.

³: ينظر: مصطفى الخشاب، المرجع نفسه، ص234.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الجوانب التي تكشف عن تصورات الأمهات لأساليب التي يؤثر وقفها الطلاق على أطفالهن، لذا كشفت المادة الميدانية في هذا البحث أن 14% من الأمهات ذكرن أن الأطفال يكونون أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، بينما 55% منهن رأين عكس ذلك، أي أن وطأة الطلاق على صعوبة معاملة أطفالهن لا تكاد تذكر.

ومن النتائج البارزة في هذا المجال أن الأمهات اللاتي تتزوجن للمرة الثانية (3/4 العينة) يرين أن حياة أطفالهن أصبحت أفضل إذا قورنت بحياتهم في الزواج السابق.

أما دراسة "ناي" فقد كانت موجهة للمقارنة بين خصائص مختارة في جماعات تلقى أعضاؤها تعليماً عالياً، وتتفاوت بين أنماط عديدة من الأسر التي انهارت بالفعل وبين الأسر السعيدة والغير السعيدة التي لا تحتمل أن تتعرض للانهييار.¹

وبالرغم من تطابق نتائج هذه الدراسات مع قيم المجتمعات التي أجريت فيها إلا أنه مع ذلك يؤخذ عليها إهمالها الكبير للجانب الإنساني في حياة الفرد سواء كان المطلقون أو أطفالهما.

فبالنسبة للأطفال الذي مسهم الطلاق ومع التسليم بأن المجتمعات الصناعية ونظراً لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي في جميع مجالات الحياة، فبالتالي يمكنها تغطية معظم متطلباتهم المادية إلا أنه من الصعب ومن المستحيل أن تعوض لهؤلاء الأطفال الإشباع العاطفي والنفسي.²

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق على المجتمع

مما تقدم، يمكن استنتاج أن المجتمع الذي ينتشر الطلاق فيه بكثرة ويعاني فيه أفراده الذي تمسهم مشاكل عديدة وجدانية واجتماعية واقتصادية، من المنطقي أن يكون مثل هذا المجتمع مجتمعاً مهتزاً ومختل التوازن تعمه العديد من المشاكل الاجتماعية، فعوض أن يستغل كل إمكانياته في البناء والتشييد.

لاسيما إذا كان مجتمعاً سائراً في طريق النمو، ليحقق تطوره فإنه يهتم بعلاج ظاهرة الطلاق وما يتبعها من ظاهرات أخرى سلبية، كونها تؤثر على أهم وحدة في المجتمع والتي تتمثل في الأسرة.³

ومن بين هذه الآثار التي تترتب على وحدة المجتمع هي:

أ. الأمراض: إن في مثل هذه العقوبات وضغوطات المجتمع تصبح المرأة المطلقة تبني علاقاتها على أسس ومبادئ خاطئة، وتستسلم للطرف الآخر وتصبح فريسة سهلة لاصطياد، ومن ثم تحول حياة المرأة إلى

¹: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص63

²: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص65.

³: ينظر: مسعودة كمال، المرجع نفسه، ص66.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

جسيم وتكون عرضة للإصابة بأمراض خطيرة نتيجة للعلاقات الجنسية غير الشرعية، ومن بين هذه الأمراض خاصة مرض "السيد" وبالتالي فإن المجتمع بأكمله سيكون عرضة للإصابة بهذا المرض. وكذلك بالنسبة للرجل المطلق فأول شيء يفقده عند الطلاق هو الحرمان الجنسي، خاصة بعد التعود على نمط معين من العلاقات، وهذا ما يؤدي به إلى التهلكة والضياع وممارسة علاقات جنسية غير مشروعة التي تكون نتائجها وخيمة حيث يصاب الرجل بأمراض عدة قد لا يشفى منها نهائياً كمرض "السيد".

ب. الأمية: تعتبر الأمية من دوافع الطلاق، لأن هناك بعض الرجال الجاهلين والأمينين الذين لا يعرفون معنى مسؤولية الزواج ومعنى اللجوء، كالطلاق في حالة حل المشاكل الأسرية، وكذلك هناك بعض النساء لا يعرفون معنى النتائج الوخيمة التي يرتبها الطلاق، ولهذا يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم الذي أباحه الله تعالى له واعتبره أبغض الحلال إليه فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوى الردى، لأن الله سبحانه وتعالى يريد الحياة السعيدة والمستمرة للأسر الإسلامية.¹

المطلب الثاني: الآثار القانونية

إن الآثار القانونية لانحلال عقد الزواج أو الطلاق كثيرة، ولقد ذكرها قانون الأسرة في مواد متفرقة، ولكن معظمها محصورة ما بين 58 إلى 80 من قانون الأسرة. سواء كانت هذه الآثار مباشرة أو غير مباشرة، فإنها تنحصر في: العدة (المادة 58-61)، والحضانة (المادة 62-72)، وتعويض المطلقة وإسكانها في متاع البيت الزوجية (المادة 73)، وأخيراً النفقة (المادة 74-80).

ولمعرفة حقيقة كل أثر من هذه الآثار نعتقد أنه يحسن بنا أن نتحدث عن كل واحد منهما بصفة متميزة وبأسلوب سهل بسيط يكون في مستوى الناس جميعاً، ونبدأ حديثنا بالكلام عن أول أثر من هذه الآثار وهو العدة.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الأول: العدة

البند الأول: تعريف العدة وحكمة مشروعيتها

أ. تعريف العدة:

في اللغة: هي الإحصاء، يقال عدت الشيء عدة، أي أحصيته إحصاء، ومنه قوله تعالى: «وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها»¹.

وقوله عز وجل: «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم»².

أما في الاصطلاح الشرعي: فهي الأجل الذي أوجبه الشارع على الزوجة التي فارقتها زوجها لانقضاء ما بقي من آثار الزواج بعد الفراق.

فالعدة هي تلك المدة التي تنتظرها الزوجة عقب وقوع الفرقة، بحيث لا يجوز لها أن تتزوج قبلها. لذا أوجبت الشريعة الإسلامية العدة على الزوجة عند الافتراق بينها وبين الزوج، سواء وقع الافتراق بالطلاق، أو الوفاة، أو الفسخ.³

ب. **حكمة مشروعية العدة:** لقد شرعت العدة للتأكد من براءة الرحم "أي خلوه من الحمل" خوفاً من اختلاط الأنساب من الزواج الأول والثاني، وكذلك شرعت العدة لأن الأصل في الطلاق أن يكون رجعيّاً فلا بد أن تكون لذا الزوج فرصة للرجوع لزوجته.⁴ فالعدة هي فرصة يتدارك فيها الزوج أخطاءه، ومدة يتروى فيها، كما أنها فرصة يجرب فيها كل الزوجين نفسه بالبعد عن صاحبه.⁵

لذا اتفق الفقهاء على مشروعية العدة ووجوبها على المرأة عند وجود سببها، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع.

الكتاب: آيات كثيرة منها قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً»⁶ وقوله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»¹ وأيضاً قوله تعالى: «واللاني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاني لم يحضن»².

¹: سورة إبراهيم، الآية 34.

²: سورة التوبة، الآية 36.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 369.

⁴: ينظر: محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص 23.

⁵: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع نفسه، ص 370.

⁶: سورة البقرة، الآية 234.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أما السنة: فقد وردت روايات متعددة تؤكد هذا المعنى منها:

ما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرت بريرة أن تعد بثلاث حيضات، وما ورد أنه قال لفاطمة بنت قيس: اعتدى في بيت ابن أم كلثوم.

أما الإجماع: فقد أجمعت الأمة من لدن حياته صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على مشروعية العدة ووجوبها،³ والعدة من النظام العام فلا يجوز مختلفة أحكامها أو إسقاطها أو التنازل عنها.⁴

البند الثاني: أنواع العدة، وانتقال العدة من أحد أنواعها إلى نوع آخر منها:

أ. أنواع العدة: تتنوع العدة إلى ثلاثة أنواع: عدة بوضع الحمل، عدة بالإقراء، وعدة بالأشهر، وهكذا كله يتبع سبب الفرقة وصحة الزواج من عدمها والحالة التي تكون عليها المرأة عند حصول الفرقة،⁵ وهذه الأنواع على النحو الآتي:

1. عدة بوضع الحمل: وتكون لمن حصلت الفرقة بينها وبين زوجها وهي حامل سواء أكانت الفرقة بينهما بوفاة أم بغيرها لقوله تعالى: «وأولات الأحمال أجهلن أن يضعن حملهن»،⁶ وهذا النص عام يشمل المعتدات من طلاق أو فرقة في حياة الزوجين، أو المعتدات من وفاة الزوج، ولو لم يمضي على الفراق إلا ساعة واحدة.

وقد روى عن الإمام محمد أحد صاحبي أبي حنيفة أن عدة الوفاة تنتهي بالوضع، أما علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم أن عدة المتوفى عنها زوجها وهي حامل، تكون بأبعد الأجلين وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشرة أيام.

وشرط الولادة التي تنهي العدة أن يكون ما وضعت قد استبان خلقه حقيقة، أما إن كان هناك شك في الحمل فلا تنتهي العدة، فالشك لا يزيل اليقين.

2. العدة بالأقراء: تكون العدة بالأقراء لمن وقعت بينها وبين زوجها الفرقة بغير الوفاة لقوله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن».⁷

¹: سورة البقرة، الآية 228.

²: سورة الطلاق، الآية 04.

³: ينظر: رمضان علي السيد الشرنباصي، المرجع السابق، ص 67.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 370.

⁵: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع نفسه، ص 163.

⁶: سورة الطلاق، الآية 04.

⁷: سورة البقرة، الآية 227.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

والأقراء في مذهب مالك والشافعي هي الأطهار التي تكون بين الحيضات، والأصل أن لفظ القرء مشترك فهو يدل على الطهر وعلى الحيض، ومقدار العدة بالحيض هي ثلاث حيضات كاملات. والعدة بالقرء تكون على ذلك للاتي يرون الحيض فعلاً، فلا تكون للصغيرة التي لم ترا الحيض، أو الكبيرة التي بلغت سن اليأس.¹

3. العدة بالأشهر: وهي قسمان: أشهر قائمة مقام القرء، وأشهر تثبت بالأصل.

فالعدة قائمة مقام القرء تكون للاتي لا يرون الحيض، وتكون الفرقة بينهم وبين أزواجهن بغير الوفاة، وهؤلاء من اللاتي لم يرين الحيض فقط. أما الأشهر التي تثبت بالأصل وليست بدلاً عن القرء، تكون في الفرقة بالوفاة، إن لم تكن الزوجة حاملاً، وهي أربعة أشهر وعشرة أيام.²

ب. انتقال العدة من أحد أنواعها إلى نوع آخر منها:

عرفنا أن أنواع العدة ثلاثة: عدة بالإقراء، وعدة بالأشهر، وعدة بوضع الحمل، وقد تجب العدة بواحد من هذه الأنواع ثم يطرأ ما يجب الاعتداد بغيره، فقد تجب العدة بالأشهر ثم يطرأ على المرأة الحيض فتصبح ممن يجب عليها الاعتداد به.

وقد تجب عليها العدة بالحيض ثم يطرأ عليها ما يوجب الاعتداد بالأشهر، وقد تجب العدة بالأشهر أو الحيض ثم يطرأ ما يوجب الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام. هذه الحالات الثلاث ن فصلها فيما يلي:

1. إذا فارق الرجل زوجته وهي من غير ذوات الحيض - بأن كانت صغيرة أو بلغت سن اليأس - ووجبت العدة عليها بالأشهر، وشرعت في الاعتداد بالأشهر فعلاً ثم حاضت في أثناء العدة فإنه يجب عليها أمران:

- أن تلغي ما مضى لها من العدة قبل الحيض.
- أن تبدأ العدة بالحيض وتكمل ثلاث حيضات.

2. إذا فارق الرجل امرأته وهي من ذوات الحيض، وشرعت في الاعتداد بالإقراء فعلاً، ثم انقطع عنها الحيض فإنها - كما هو مقرر عند مذهب الحنفية - تبقى في عدتها حتى تحيض ثلاث حيضات كاملة ولا تنتقل إلى الأشهر،³ إلا بعد أن تبلغ سن اليأس - خمسة وخمسين سنة - وحينئذ تصير من ذوات الأشهر.

¹: ينظر محمد صبحي نجم، المرجع نفسه، ص24.

²: ينظر محمد صبحي نجم، المرجع نفسه، ص25.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص121-122.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ويلاحظ هنا أن المشرع لم يقصد تشريعه أن يجعل مدة العدة في هذه الحالة سنة واحدة على الأكثر وإنما أراد أن يمنع مطالبة المرأة بالنفقة أكثر من سنة من تاريخ الطلاق.¹

3. إذا فارق الرجل زوجته فشرعت في الاعتداد بالإقراء إن كانت من ذوات الحيض أو بالأشهر، وإن كانت من غير ذوات الحيض ثم مات عنها زوجها وهي في العدة فإما أن يكون طلاقها رجعيًا فإنه يلزمها شيئان:

- أن تلغى المدة التي أمضتها في العدة من حين الطلاق إلى حين الوفاة.
- أن تعدد عدة المتوفي عنها زوجها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام.

وإما أن يكون طلاقها بائنًا فإنه يلزمها شيئان:

- إما أن يكون زوجها حين طلاقها مريضاً مرض الموت فاراً من ميراثها.
- إما أن يكون حين طلاقها صحيحاً بحيث لا يعتبر فاراً من ميراثها.²

البند الثالث: متى تبتدئ العدة، ومتى تنتهي العدة

أ. متى تبتدئ العدة:

تبتدئ العدة من وقت الفرقة بين الزوجين بلا إمهال ولذلك:

1. إذا كانت العدة بسبب موت الزوج فإنها تبدأ من وقت الموت فوراً بدون مهلة سواء أكان الزواج صحيحاً أم فاسداً.
2. إذا كان الزواج فاسداً فإن العدة تبتدئ من وقت اتفاقهما على المشاركة من وقت حكم القاضي بالتفريق بينهما.³
3. تبدأ عدة الزوج المفقود من يوم صدور الحكم بفقدانه أو وفاته.⁴

ب. انقضاء العدة:

يختلف انتهاء العدة بحسب نوعها:

1. إن كانت المرأة المعتدة حاملاً، فعدتها تنتهي بوضع الحمل.
2. وإن كانت متوفي عنها زوجها غير حامل، فعدتها تنتهي بمرور أربعة أشهر وعشر أيام.

¹: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص123.

²: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص124.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص125.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص374.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

3. وإن كانت من غير ذوات الحيض، بأن كانت يائسة أو صغيرة فعدتها تنتهي بمضي ثلاثة أشهر في عدة الطلاق.¹

أما إذا تعنت بالإقراء فإن عدتها تنتهي بانتهاء العدة بشرط مضي مدة معقولة يتصور فيها انتهاء العدة. وثار خلاف بين الفقهاء في تقرير هذه المدة المعقولة على الوجه الآتي:

- فريق من الفقهاء وعلى رأسهم أبو حنيفة قال بأن أقل ما تصدق به المعتدة بالإقراء في انتهاء عدتها هو "ستون يوماً".

- وفريق آخر قال إنها "تسعة وثلاثون يوماً" ومنهم صاحبان.

ونظراً لأن العدة كانت لإنهاء آثار النكاح السابق فتتعلق بها حقوق وأحكام منها:

- ثبوت نسب الولد التي تجيء به المرأة وهي في عدتها ويثبت نسبه من الزوج الذي وقع الفراق عنه.

- توارث الزوجان بعضهما بعضاً إذا مات أحدهما في العدة من طلاق.²

ونلاحظ بأن نفقة العدة تظل واجبة للزوجة على زوجها في جميع الأحوال سواء كانت ظالمة أو مظلومة.³

الفرع الثاني: الحضانة وأحكامها

حق الحضانة للأطفال، حق قائم وواجب على الأبوين حال قيام الزوجية وحال انتهائها، غير أن هذا الحق لا يثار بعد الفرقة الزوجية، لأن حضانة الأب والأم لأولادهما أثناء قيام العلاقة الزوجية واجبة عليهما ولا يثار حولها أي خلاف، ولذا هذا الحق من الآثار المترتبة على الفرقة الزوجية فيما يتعلق بحقوق الأولاد.

البند الثاني: مفهوم الحضانة وأصحاب الحق في الحضانة، وشروط الحضانة

أ. مفهوم الحضانة:

الحضانة لغة: "بفتح الحاء" مأخوذة من الحِضن "بكسر الحاء" وهو الصدر، وهي تعني الضم، لأن الحاضنة تضم الطفل إلى صدرها وترعاه، يقال: «حضن الطائر أفرأخه إذا ضمها إلى نفسه تحت جناحه، وحضنت الأم طفلها إذا ضمته إلى صدرها».⁴

أما في الاصطلاح الشرعي: فهي: «تربية الطفل الذي لا يستقل بشؤون نفسه في سن معينة ممن له الحق في ذلك من محارمه».⁵

¹: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع السابق، ص182.

²: ينظر: محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص26.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص378.

⁴: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع السابق، ص223.

⁵: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص162.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ولقد جاء في المادة 62 ق.أ بقولها: «الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا. ويشترط في الحاضن أن يكون أهلاً للقيام بذلك».¹

فالحضانة هي تربية الولد حتى يبلغ أشده، ممن له حق الحضانة في المدة التي لا يستغني فيها عن النساء، وأساس الحضانة هو مصلحة الطفل التي توجب وضعه عند من هو أقدر على الاهتمام به والعناية بشؤونه في كل فترة من فترتي حياته.²

ب. أصحاب الحق في الحضانة:

إن أصحاب الحق في الحضانة وفقاً لقواعد الشريعة وللقانون أشخاص عديدون، ولهم درجات ومراتب محددة في الشريعة وفي القانون، غير أن القانون ذكر بعضهم ورتبهم درجة فدرجة،³ وذلك حين نص في المادة 64 ق.أ: «الأم أولى بحضانة ولدها، ثم أمها، ثم الخالة، ثم الأب، ثم أم الأب، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، وعلى القاضي عندما يحكم بأسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة».⁴

من خلال هذه المادة يتضح لنا أن حق الحضانة يثبت للأم لكونها أحق الناس بحضانة أولادها سواء كانت متزوجة أو مطلقة، لأنها أوفق وأشفق بالصغير، فهي أكثر حناناً وشفقة وأكثر صبراً واحتمالاً على تأدية رسالتها، لذا كانت أحق الناس بحضانة طفلها سواء حال قيام الزوجية أم بعد انتهائها بالافتراق، لأن الطفل في الدور الأول من حياته يحتاج إلى رعاية النساء وخصوصاً الأم.⁵

وقد ورد في هذا الشأن أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له دواء، وثدي له سقاء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال (ص): «أنت أحق به ما لم تتزوجي».⁶

وانطلاقاً من نص المادة 64 ق.أ فإن حق الحضانة في القانون الجزائري يكون على الشكل التالي:

1. الأم.

2. أم الأم مهما علت.

3. الخالة.

¹: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص380.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص293.

⁴: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

⁵: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع السابق، ص225.

⁶: رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه، نيل الأوطار، ج6، ص329.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

4. الأب.

5. أم الأب مهما علت.

6. ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون.

وهذا الترتيب يقوم على أساس سليم، وهو أن قرابة الأم مقدمة على قرابة الأب، عند اتحاد درجة القرابة، لأن الأم مقدمة في الحضانة عند الأب.¹

ج. شروط الحضانة:

لما كانت الغاية من الحضانة رعاية الطفل وصيانتته، وحسن تنشئته، وتوفير مطالبه، وتحقيق الخدمات التي يحتاج إليها في حياته، اشترط المشرع الجزائري أن يكون للحاضن أهلية الحضانة وهذا ما جاء في المادة 2/62 ق.أ بقوله: «ويشترط في الحاضن أن يكون أهلاً للقيام بذلك».² كما اشترط الفقهاء شروط عامة في النساء والرجال، وشروط خاصة في النساء، وشروط خاصة بالرجل من بينها:

1. شروط عامة في النساء والرجال:

العقل: فمن به جنون لا يرجى منه أن يصون من يوضع في رعايته، بل هو الخطر نفسه يتهدد المحضون،³ فلا حضانة للمجنون أو المجنونة لأنهما في حاجة إلى من يرعى شؤونهما.⁴
البلوغ: فالصغير لا تثبت له الحضانة، ولو كان مميزاً لأن غير البالغ لا يحسن التصرف في أمور نفسه، فهو لا يحسن التصرف في أمور غيره من باب أولى.⁵

القدرة: وهي الاستطاعة على رعاية الصغير وصيانتته في خلقه وصحته، أي بمعنى أن تكون الحاضنة صحيحة الجسم، قادرة على القيام بمتاعب الحضانة.⁶ فلو كانت المرأة عاجزة عن القيام بشؤون أو كبيرة السن، أو كانت مريضة مرضاً يعجزها عن القيام لا يكون لها حق الحضانة، وكذلك لو كان عملها يمنعها من العناية بالمحضون لا تكون أهلاً للحضانة.⁷

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص382.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص165.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص383.

⁵: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع السابق، ص229.

⁶: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص383.

⁷: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع السابق، ص228.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الأمانة والاستقامة: فلا حضانة للمرأة الفاسدة التي لا تقيم للأخلاق الفاضلة وزنا، ولا للمرأة المهملة الضائعة.¹

2. الشروط الخاصة في النساء:

- أن تكون ذات رحم محرم منه كأمه أو أخته وخالته، فلو كانت أجنبية عن الصغير لم يثبت لها حق الحضانة، ولو كانت قريبة من الصغير لكنها ليست محرماً له كبنات الأعمام والعمات وبنات الأخوال، ليست لهن حق الحضانة.

- ألا تكون متزوجة بأجنبي عن الصغير، أو بقريب غير محرم له، فإن كانت كذلك فلا حق لها في الحضانة.²

- ألا تكون مرتدة عن الإسلام لأن المرتدة غير آمنة ولأنها تحبس فلا تكون قادرة على رعايته والقيام بمصالحه.

3. الشروط الخاصة بالرجل:

- أن تكون محرماً للمحضون إذا هذا المحضون أنثى، فلا يحق لابن العم أن يحضن ابنة همه سداً لذرائع الفتنة.³

- أن يكون مع الحاضن امرأة تصلح للقيام بخدمة الصغير والقيام بشؤونه كأم أو عمّة أو خالة، لأن الرجال لا صبر لهم على أحوال الأطفال كالنساء.⁴

البند الثاني: انتهاء مدة الحضانة وتمديدتها، أسباب سقوط الحضانة وعودتها، نفقة المحضون وسكنه أ. انتهاء مدة الحضانة وتمديدتها:

عندما نقرأ المادة 65 ق.أ نجد أنها تنص على أنه: «تتقضي مدة حضانة الذكر ببلوغه عشر سنوات، والأنثى ببلوغها سن الزواج، وللقاضي أن يمدد الحضانة بالنسبة إلى الذكر إلى ستة عشر سنة، إذا كانت الحاضنة أمّاً لم تتزوج ثانية، على أن يراعي في الحكم بانتهائها مصلحة المحضون».⁵

وعندما نحاول تحليلها نجد أنها تتضمن قاعدتين أساسيتين أولهما تتعلق بانقضاء مدة الحضانة وانتهائها بحكم القانون، وثانيهما تتعلق بتمديد مدة الحضانة بحكم من المحكمة.

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص384.

²: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص167.

³: ينظر: أحمد محمود الشافعي، المرجع السابق، ص168.

⁴: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبية، المرجع السابق، ص232.

⁵: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

1. **انتهاء مدة الحضانة:** واضح أن مدة الحضانة بحكم القانون هي المدة التي يمكن أن يتخاصم خلالها الحاضنون على حق حضانة الطفل الصغير، وهي المدة التي يكن فيها الولد الذكر قد بلغ العشر سنوات من عمره، والمدة التي لم تكن فيها الفتاة قد بلغت سن الزواج وهي السن المحددة في المادة 07 من ق.أ. بسن 18 سنة، ومعنى ذلك أنه عندما يبلغ الفتى سن 10 سنوات وتبلغ الفتاة سن 18 سنة لم يعد للأب ولا للأم حق التنازع على حضانة أي واحد منهما.¹

2. **تمديدتها:** يجوز للقاضي أن يقضي بتمديد مدة الحضانة للولد الذكر من 10 سنوات إلى 16 سنة، وذلك بشرط أن يكون الحاضن طالب التمديد هو الأم نفسها، وألا تكون متزوجة ثانية مع رجل آخر ليس ذي محرم للمحضون.²

ب. أسباب سقوط الحضانة وعودتها:

لقد تحدث قانون الأسرة على أسباب سقوط الحضانة في خمس ورتبها ما بين المادة 66 والمادة 70 منه، وتحدث عن سبب عودة الحضانة بعد زوال سبب سقوطها في المادة 71 ق.أ، لذلك يبدو أن نتحدث عن سقوط الحضانة وعودتها في فقرتين متتاليتين تختص الأولى للحديث عن أسباب سقوط الحضانة وتخصص الثانية للحديث عن عودتها.³

1. أسباب سقوط الحضانة: هي كالاتي:

- تنازل الحضانة القانونية عن حقها القانوني والشرعي في حضانة الطفل وهذا ما جاء في نص المادة 66 ق.أ، ويشترط في هذا التنازل أن يصدر عن المحكمة المختصة، وألا يضر ذلك بمصلحة المحضون.

- تسقط الحضانة بزواج الحاضنة بزواج الحاضنة بأجنبي، أي بغير قريب محرم، ولا تسقط بزواج القريب (المادة 66 ق.أ)، وعندما تحكم المحكمة بسقوط حق الحضانة عنها، تقرر منح المحضون إلى غيرها كالأب أو غيره ممن اسند إليهم القانون حق حضانة الأولاد.

- تسقط بالاختلال بواجبات الحضانة المنصوص عليه في المادة 62 أعلاه، سواء تعلقت بأهلية الحاضن، أم اتصلت بالالتزامات المتعلقة بالحضانة "أي التربية والرعاية الصحية والخلقية"، ولكن

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص298.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص388.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص300.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المحكمة في هذه الحالة تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المحضون وهو ما ورد النص عليه في المادة 2/67 ق.أ.¹

- هذا السبب ورد النص عليه في المادة 68 ق.أ التي جاء فيها أنه: «إذا لم يطلب الحضانة مستحقها لمدة تزيد عن سنة بدون عذر سقط حقه فيها»، يعني أنه مستحق الحضانة بالأسبقية تولى عنها ضمناً ولم يطالبها في الوقت المناسب حتى مضى على ذلك مدة هذه الزمن تفوق سنة كاملة، فإن حقه فيها سيسقط بقوة القانون.²

- إذا أراد الشخص الموكول له حق الحضانة أن يستوطن في بلد أجنبي، رجع الأمر للسلطة التقديرية للقاضي في إثبات الحضانة له أو إسقاطها عنه مع مراعاة مصلحة المحضون وهذا ما نص عليه في المادة 69 ق.أ.³

- أما السبب الأخير من أسباب سقوط الحضانة في قانون الأسرة الجزائري فهو ما ورد النص عليه في المادة 70 التي نصت على: «أن تسقط حضانة الجدة أو الخالة إذا سكنت بمحضونها مع أم المحضون المتزوجة بغير قريب المحرم».⁴

2. **عودة الحضانة:** تقتضي المادة 71 ق.أ على أنه: «يعود الحق في الحضانة إذا زال سبب سقوط غير الاختياري». ويتضح من هذه المادة أنه إذا سقط حق الحضانة بالنسبة للحاضن لسبب من الأسباب القانونية، كأن يكون غير قادر على رعايته وحمايته وضمن العناية به صحياً وخلقياً، فإن حق الحضانة سيعود إليه إذا توفر لديه السبب الذي كان ينقصه وأثبت ذلك للمحكمة، أما إذا كان سبب سقوط الحضانة ناتجاً عن تصرف الحاضن بناء على رغبته واختياره، فإن حق الحضانة وفق لنص المادة 71 ق.أ، سيقول ليعود إليه أبداً بعد سقوطه.⁵

ج. نفقة المحضون وسكنه:

إن مسألة نفقة المحضون وسكنه قد تضمنتها المادة 72 من ق.أ حين نصت على أن: «نفقة المحضون وسكنه من ماله، إذا كان له مال، وإلا فعلى والده أن يهيئ له سكناً وإن تعذر فعليه أجرته»، من تحليل هذا النص يمكننا أن نتوصل ببسر إلى معرفة أن دراسة نفقة المحضون ومسكنه تتطلب أن نتحدث عنها من خلال طرحها في ثلاثة أوضاع:

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 282.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 301.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 389.

⁴: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 302.

⁵: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 390.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

1. أن يكون للمحزون مال خاص به، إذ في هذه الحالة يتعين أن تكون نفقته من ماله لا من ما أبيه.
2. لا يكون للمحزون مال، وفي هذه الحالة تكون نفقته ومسكنه واجبة على أبيه وليس على غيره ولا من مال غيره، إذ على الأب أن يضمن النفقة والمسكن معاً.
3. أن يتمكن الأب من دفع النفقة ولكنه لا يستطيع أن يضمن أو يوفر له المسكن، حيث على الأب في هذه الحالة أن يتحمل مسؤولية الإنفاق على المحزون، ويدفع له أجره السكن مع المبلغ المقرر للنفقة.¹

الفرع الثالث: النفقة الشرعية

المراد بالنفقة عند الحديث عن نفقة الزوج على زوجته قلنا أن المراد بها هو ما يحتاجه الإنسان من طعام وكسوة وسكن وخدمة، وكل ما يلزم بحسب العرف كالدواء مثلاً، وسبب وجوب النفقة يوجه عام هو الزوجية.²

البند الأول: تعريف النفقة ودليل وجوب النفقة، وشروط استحقاق النفقة أ. تعريف النفقة:

النفقة في اللغة: هي الصرف يقال أنفق فلان ماله أي صرفه،³ والنفقة اسم مصدر وجمعها نفقات.
أما في الاصطلاح الشرعي: هي ما يصرفه الزوج على زوجته، وأولاده وأقاربه، من طعام وكسوة، ومسكن، وكل ما يلزم للمعيشة بحسب المتعارف بين الناس وحسب وسع الزوج.
ومن هنا يفرض المشرع الجزائري على الزوج النفقة الشرعية حسب وسعه على الزوجة والأولاد (المادة 1/37، 74، 77، 78، 79، 80 ق.أ)، وفي حالة عجز الأب تجب نفقة الأولاد على الأم، إذا كانت قادرة على ذلك (المادة 76 ق.أ)، كما يوجب نفقة الأصول على الفروع، والفروع على الأصول، حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة في الإرث (المادة 77 ق.أ).⁴
وعليه فإننا نحاول تحليل أحكام هذه المواد للوصول إلى النتائج التالية:
- أن نفقة الزوجة مبدئياً واجبة على زوجها سواء كان موسراً أو غنياً، أو معسراً وفقيراً.

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص304.

²: ينظر: مصطفى عبد الغني شيبه، المرجع السابق، ص255.

³: ينظر: حسن علي السمني، المرجع السابق، ص209.

⁴: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص169.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

- أن النفقة الواجبة شرعاً وقانوناً على الزوج حيال زوجته ستسقط حتماً إذا كانت الزوجة في حالة نشوز بأن تركت محل الزوجية مثلاً.¹

ب. دليل وجوب النفقة:

دليل وجوب النفقة ورد في الكتاب وفي السنة وفي الإجماع

1. دليلها في الكتاب: في قوله تعالى: «لينفق ذو سعة من سعته»،² وكذلك قوله تعالى: «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها».³ وقوله عزّ شأنه: «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن».⁴
2. أما دليلها في السنة: فمنها قوله عليه السلام في حجة الوداع: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»،⁵ وأيضاً حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عند زوجة أبي سفيان في قوله: «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف».

3. أما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على أن النفقة والكسوة واجبتان للزوجة في كل العصور من عصر الرسول الكريم حتى وقتنا هذا ولم يخالف في ذلك أحد.⁶

ج. شروط استحقاق النفقة:

من دراسة المادة 74 ق.أ، نستخلص بأنه تجب نفقة الزوجة على زوجها إذا توفر في ذلك الأمور التالية:

1. **الدخول بالزوجة:** أي بمعنى الخلوة الصحيحة بالزوجة، سواء تمت المخالطة الجنسية فعلاً، أم لم تتم، متى كان العجز على المخالطة يعود لضعف في الزواج.⁷
2. **العقد الصحيح:** يجب أن يكون الزواج صحيحاً شرعاً، استوفى أركانه طبقاً للمادة 9 ق.أ، ولكن بشرط وجود الاحتباس الذي يكون من الزوج على زوجته أو الاستعداد له، وعليه فإن المعتدة بعد عقد صحيح تجب لها النفقة.

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 223.

²: سورة الطلاق، الآية 07.

³: سورة البقرة، الآية 233.

⁴: سورة الطلاق، الآية 06.

⁵: رواه مسلم وأبو داود.

⁶: ينظر: حسن علي السمنى، المرجع السابق، ص 210.

⁷: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 171.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

3. أن تكون الزوجة صالحة للمعايشة: لتحقيق الأغراض الزوجية فإن كانت الزوجة صغيرة مثلاً لا تصلح للإنتناس أو الخدمة، لم تجب لها نفقة وإن كان زوجها صحيحاً لفوات الانتفاع بثمرات الزواج.¹

البند الثاني: أنواع النفقة الزوجية وتقدير النفقة وتاريخ استحقاق النفقة

أ. أنواع النفقة: نص المشرع الجزائري في المادة 78 ق.أ بأنه تشمل النفقة «الغذاء والكسوة والعلاج والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة».

ومن هذه المادة يتبين لنا أن النفقة تشمل الأنواع التالية:

- الطعام والشراب والغذاء.
- اللباس والكسوة.
- المسكن الصالح أو أجرته على حسب يسار الزوج.
- العلاج بالقدر المعروف.
- الضروريات في العرف والعادة.

ولا شد أن تعداد أنواع النفقة الزوجية يتناسب مع حاجة الزوجة، وقد ذكر المشرع الجزائري بأن نفقة تطبيب الزوجة وثمر علاجها يقع على عاتق زوجها، لأن ضرورة العلاج أكثر من ضرورة الطعام والشراب والزينة.²

ب. تقدير النفقة: في هذا المعنى نصت المادة 79 من قانون الأسرة الجزائري، على أن يراعي القاضي عند تقرير النفقة حال الطرفين، وظروف المعاش، ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم، معنى أن القانون قد منح القاضي سلطة واسعة في مجال تقدير المبلغ المطلوب كثرن أو اجر النفقة.

فلو تقدمت صاحبة حق في النفقة إلى المحكمة وطلبت منها الحكم لها بنفقة شهرية قدرها ثلاثة آلاف دينار على زوجها الذي لا يتجاوز دخله الصافي مثل هذا المبلغ أو يقل عنه فإن القاضي لا يستطيع أن يحكم لها بما طلبت،³ وإذا تقدمت صاحبة حق في النفقة وطلبت الحكم لها بثلاثة آلاف دينار على زوجها زوجها الذي يبلغ دخله عادة أكثر من عشرة آلاف دينار فلا يمكن أن يبخسها حقها حتى ولو عارض الزوج في ذلك.⁴

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص172.

²: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص173.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص227.

⁴: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص228.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

ج. تاريخ استحقاق النفقة: لقد ورد النص في المادة 80 ق.أ بأنه: «تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بيئة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى». وعليه، فإن تاريخ استحقاق النفقة يبدأ من تاريخ رفع الدعوى وتسجيلها في كتابة الضبط بالمحكمة إلى تاريخ صدور الحكم، ولا يجوز للقاضي أن يحكم بنفقة لما قبل رفع الدعوى، ولا لما بعد صدور الحكم إلا في الحالة التي يتضمن فيها الحكم القضاء بالطلاق وإسناد حق الحضانة إلى المطلقة حيث يجوز الحكم في مثل هذا الحال بنفقة مستقبلية للأولاد، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بنفقة مؤقتة فيها بصفة نهائية مع الفصل في موضوع النزاع.¹

إن حساب تاريخ بداية استحقاق النفقة يبدأ من يوم رفع الدعوى أو من يوم بداية العام قبل رفعها وحدها أو معها بسبب آخر، أما إذا كان الزوج هو المدعي وأن الزوجة لم تطلب النفقة التي ترغم أنها تستحقها إلا بعد مرور شهر أو شهرين أو أكثر على سير هذه الدعوى وبطلب عارض أو مقابل، وهنا لا يحكم لها بها إلا ابتداء من يوم طلبها رسمياً بموجب عريضة أو مذكرة تبلغ إلى الخصم الآخر، ويجب عنها كتابياً أو شفهاً بالجلسة.²

الفرع الرابع: تعويض المطلقة وإسكانها، النزاع حول متاع البيت الزوجية

تحت هذا العنوان سوف نحاول أن نفضله على الشكل الآتي:

البند الأول: تعويض المطلقة وإسكانها

إن أهم رابع أثر من الآثار الناجمة عن الطلاق هو ذلك الذي يتعلق بالتعويض عن الطلاق، وضمان الإسكان الزوجية إذا كانت حاضنة، ويستنتج هذا الأثر من قراءة نص المادة 52 من قانون الأسرة التي جاء فيها أنه: «إذا تبين للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها، وإذا كانت حاضنة ولم يكن لها ولي يقبل إيواءها، يضمن حقها في السكن مع محضونيتها حسب وسع الزوج، ويستثنى من القرار بالسكن مسكن الزوجية إذا كان وحيداً، وتفقد المطلقة حقها في السكن في حالة زواجها أو ثبوت انحرافها».³

ولكي يمكننا أن نتحدث في هذا الموضوع بشيء من الوضوح، من الأفضل أن نخصص له بندين، البند الأول تحت عنوان التعويض عن الطلاق وشروطه والبند الثاني تحت عنوان حق إسكان المطلقة وشروطها.

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص176.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص229.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص304-305.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

أ. التعويض عن الطلاق وشروطه:

للقاضي في القانون الجزائري معاقبة من يسيء استعمال حق الطلاق، بتعويض الزوجة عن الضرر اللاحق بها من جراء الطلاق التعسفي الواقع بغير سبب معقول (المادة 52 ق.أ)، ويكون الحكم بالتعويض بنسبة التعسف ودرجته، والتعسف في استعمال الطلاق هو الخروج به عن الحكمة التي اقتضت إباحته، كالطلاق في مرض الموت لإبطال حق الزوجة في الميراث، وكالطلاق من غير سبب معقول.¹ أما في إطار تطبيق الفقرة الأولى من المادة 52 يتطلب شرطين أساسيين:

1. أن يثبت للقاضي أن الزوج طلب الطلاق ولم يكن يرغب فيه لتفادي مشكلة معينة، ولا دفعاً لضرر من الزوجة وإنما لنزوة شخصية أو بقصد الإضرار بالزوجة كأن يطلقها ليتفرغ للزواج من غيرها مرة ثانية أو ثالثة.

2. أن يلحقها ضرر حقيقي بسبب طلاقها.

وعلى كل حال فإن مبلغ التعويض عن الضرر سواء المعنوي أو المادي لا يمكن حصره بل هو متروك السلطة التقديرية للقاضي.²

ب. حق إسكان المطلقة وشروطها:

إن القانون الجزائري أقر حق السكن للمرأة المطلقة من محضونها حسب وسع الزوج، إذا لم يكن لها ولي يقبل إيواءها (المادة 2/52 ق.أ)، ويستثنى من القرار بالسكن، مسكن الزوجية، إذا كان وحيداً (المادة 4/52 ق.أ)، وتفقد المطلقة حقها في السكن في حالة زواجها أو ثبوت انحرافها (المادة 4/52 ق.أ)، وعليه فإنه يشترط توافر الشروط الثلاثة مجتمعة حتى تقرر المحكمة حق المطلقة في السكن وهي:

1. أن تكون المطلقة حاضنة سواء قل عدد المحضونين أم أكثر.

2. ألا يكون لها ولي تأوي إليه، أي بمعنى تفقد وليها وليس لها غيره، فإن وجد وكان رافضاً لعودتها أجبرته المحكمة على ذلك بموجب المادة 77 ق.أ.

3. أن يراعي في ذلك حالة الزوج يسراً وعسراً، حسب مقتضى الحال على ضمان السكن، فإن لم يكن ذلك في وسعه سقط حقها فيه.³

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 236-237.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 306.

³: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص 240.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

لذلك، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم للمطلقة بحق السكن أو البقاء في مسكن الزوجية إلا إذا توافرت كل هذه الشروط الثلاثة مجتمعة، وإن فقدان أي شرط منها كاف وحده لحرمانها من هذا الحق، ورحمان المحكمة من الحكم به.¹

البند الثاني: النزاع حول متاع البيت الزوجية

إن أهم وأخطر أثر من آثار الطلاق، وأشدّها خصاماً ما بين المتطلقين هو النزاع أو الخصام حول محتويات البيت، فإن أهم مشكلة تشغل محاكمنا وقضائنا في الوقت الحاضر هي تلك الاختلافات والنزاعات التي تنشأ بين الزوجين عند طلاقهما لذلك فإننا سنلجأ إلى الاعتماد على نص المادة 73 ق.أ، بأنه: «إذا وقع النزاع بين الزوجين أورثتهما في متاع البيت وليس لأحدهما بيعة فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجل، والمشتركات بينهما يقتسمانها مع اليمين».²

ونحاول أن نتحدث عن النزاع حول متاع البيت من خلال ما نعرفه في الفقه الإسلامي فنقول:³ أن النزاع في متاع البيت وأثائه ينتهي لصالح صاحب البيعة.⁴ أي أنه إذا تنازع الزوجان أو ورثتهما على متاع البيت وكان لأحدهما بيعة فإنه يحكم له بمقتضى البيعة، وإذا أنكرت ملكيته له دون بيعة فإنه يحكم به للرجال مع يمينه.⁵

أما إذا وقع النزاع حول بعض متاع البيت ولم يكن لأحد الخصمين بيعة ولم يتمكن القاضي من التفريق بين ما يصلح لاستعمال النساء وما يصلح لاستعمال الرجال، ولم يستطيع أن يتوصل إلى معرفة حكم العرف في الشيء المتنازع عليه فإننا نعتقد أن حل النزاع لا يمكن أن يتم إلا بالحكم بتقسيم موضوع النزاع بينهما إنصافاً.

أما ما يمكن أن نلاحظه أن اليمين إذا كانت تؤتي ثمارها خلال سنوات مضت فإنها لم تعد كذلك اليوم، ولاسيما بعد اندفاع معظم أفراد المجتمع الجزائري نحو ماديات الحياة، وبعد ضعف الوازع الديني وانعدام التربية الأخلاقية داخل الأسرة.⁶

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 307.

²: الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 311.

⁴: ينظر: بلحا لعربي، المرجع السابق، ص 394.

⁵: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 312.

⁶: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 313.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

وأخيراً فإن أثاث البيت مبدئياً هو ملك للزوج، وللزوجة أن تثبت عكس ذلك، كما أن الزوج قانوناً أحق بمتاع البيت المشترك بين الزوجين مع يمينه.¹

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة الفصل الأول المتضمن الأشكال الحالية للطلاق وعوامله وآثاره، ومنتقل الآن للبحث في الفصل الثاني تحت عنوان: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري وعوامله وآثاره.

¹: ينظر: بلحاج لعربي، المرجع السابق، ص395.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفصل الثاني: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري وعوامله وآثاره

تحت هذا العنوان الذي يتمثل في " التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري وعوامله وآثاره " الذي تناولنا فيه مجموعة من القضايا التي تتعلق بالتطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري، وتحدثنا فيه عن عوامله وكذلك الآثار المترتبة عنه.

فقسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وكل مبحث تناولنا فيه مطلبين.

فالمبحث الأول عنوانه "بالتطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري"، وقسمناه إلى مطلبين: المطلب الأول بعنوان "الطلاق في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال"، والثاني بعنوان "الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال".

أما المبحث الثاني تناولنا فيه موضوع "عوامل وآثار الطلاق في المجتمع الجزائري"، وهو أيضاً قسم بدوره إلى مطلبين: المطلب الأول تحت عنوان "عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري"، والمطلب الثاني مندرج تحت عنوان "آثار الطلاق في المجتمع الجزائري".

لذا سوف نعالج هذا الفصل في دراسة مفصلة على الشكل التالي:

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الأول: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري

إذ دراسة أي ظاهرة يستلزم الوقوف على تطورها التاريخي وذلك بما لها من أهمية بالغة في توضيح الحاضر بل والمستقبل أيضاً.

لذا رأيت هذه الدراسة ضرورة تناول التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري في مرحلتين هامتين من تاريخه، والمتمثلتين في مرحلة ما قبل الاستقلال في المطلب الأول، والمرحلة الثانية ما بعد الاستقلال في المطلب الثاني، وكل مطلب قسم إلى فروع.

المطلب الأول:

الطلاق في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال

تتمثل مرحلة ما قبل الاستقلال بالنسبة للمجتمع الجزائري وفيما يخص موضوع الطلاق في مرحلتين هامتين: أولاهما مرحلة ما قبل قيام الثورة التحريرية الجزائرية المسلحة، وثانيهما مرحلة ما بعد هذه الثورة وإن كانت المرحلة الثانية تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الجزائري عامة، وللمرأة الجزائرية خاصة. وذلك نظراً للتغيرات الجذرية التي عرفتها والتي أثرت في جميع مجالات الحياة، ومن بينها قانون الأحوال الشخصية الذي من بين اختصاصاته الطلاق.¹

وسيم تناول الطلاق في المجتمع الجزائري في إطار هاتين المرحلتين:

الفرع الأول: الطلاق في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة التحريرية

إن المجتمع الجزائري وكأي مجتمع إسلامي آخر، يستند في تنظيم شؤون الزواج والطلاق إلى الشريعة الإسلامية.

إلا أنه هناك في الواقع بعض الاختلافات في التطبيق من منطقة جزائرية إلى أخرى، الناتجة عن محاولة توفيق كل منها، بين نصوص الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج والطلاق، وبين عاداتها وتقاليدها وأعرافها المحلية.

لذا يمكن تلمسه من خلال دراستهما في ثلاث مناطق مختلفة في المجتمع الجزائري، لتقديم صورة مبسطة جداً عن الطلاق في فترة ما قبل قيام الثورة التحريرية الجزائرية.

البند الأول: منطقة القبائل

يشير المؤلف "بيار بورديو Pierre Bourdieu" أن الزواج في منطقة القبائل كان يتم باتفاق العائلتين، دون جعل أي اعتبار لرفض أو قبول الفتى أو الفتاة المقبلان على الزواج، على اعتبار أن الزواج في المجتمع

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 67.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

القبائلي مسألة خاصة بالجماعة وليس بالفرد، فالفتاة تزوج في سنة 12-13، ويربيها أهلها على تحمل الوضعية القانونية والاجتماعية التي ستحتلها بعد الزواج.

فالزواج لا يحررها من سيطرة أبيها، وإنما يمنحها بدوره إلى سيطرة زوجها التامة، كما أن للزوج الحرية المطلقة في إنهاء الزواج.

وما يمكن استخلاصه أن المرأة القبائلية ليس بإمكانها اللجوء إلى الطلاق نظراً لسيطرة روح الجماعة على هذا المجتمع، ومن ثم خوفها من أن تلحقها نظرة المجتمع السيئة لها في حالة طلاقها.¹

البند الثاني: منقطة الأوراس

يبين "بيار بورديو" أيضاً أن المرأة الأوراسية كالمرأة القبائلية، تتزوج في سن مبكرة، بحيث يملك والدها حق جبرها على الزواج ما دامت في سن المراهقة، وبعد هذه السن فليس من النادر أن تترك لها حرية الاختيار، أما الرجل الأوراسي له الحق في اختيار زوجته وغالباً ما تكون قريبتها "ابنة عمه أو خاله"، وهذا من أجل توطيد الروابط الأسرية.

كما أن المرأة الأوراسية كالمرأة القبائلية من الممكن أن تطلق من طرف زوجها دون إعلامها كما أن لها هي الأخرى إمكانية الطلاق إما من أجل إعادة الزواج، أو من أجل احتلالها لوضعية "العزبية"، أي المرأة بدون رجل، التي ينظر إليها المجتمع الأوراسي نظرة حسنة، مليئة بالهيبه والاحترام، نظراً لهيمنة أحد المظاهر الدينية فيما يخصها، على هذا المجتمع.

وما يستنتج أن المجتمع الأوراسي، أكثر تفتحاً وإعطاء للأفراد فيه حرية اختيار مصيرهم في الزواج والطلاق، سواء كانوا رجالاً أو نساءً من المجتمع القبائلي، وإن كانت هذه الحرية لاسيما بالنسبة للمرأة تتجلى بأوضح صورها في المجتمع الطوارقي.

البند الثالث: منطقة الطوارق "التوارق".

إن المرأة الطوارقية تتمتع بحركة كبيرة في التحكم في مصيرها، بحيث أنها تمتلك الحق الكامل في الاختيار الشخصي والحر لزواجها، كما لها الحق في تطليق زوجها بإرادتها المنفردة بعد الزواج.

ولاشك أن السبب في هذه الحرية الكبيرة للمرأة الطوارقية، ترجع إلى ما هو معروف عن سيادة النظام الأمومي في المجتمع الطوارقي.²

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع نفسه، ص 68.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 69.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

إلا أنه باستثناء هاتين المنطقتين الجزائرتين التي يتمتع فيهما الأفراد بحقوقهم الفردية، من حق اختيار الزوج، إلى حق التطليق وإلى النظرة الحسنة للمرأة المطلقة، فإن كافة المناطق الجزائرية الأخرى شبيهة بما ذكر سابقاً عن نظامي الزواج والطلاق في المجتمع القبائلي.

ففيما يخص الزواج يذكر المؤلف "فرانتز فانون FanonFrantz" أن الزواج في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة التحريرية كان مرتباً من طرف العائلات، ففي معظم الأحيان تقريباً يرى الزوج زوجته إلا ليلة الزفاف، لا اعتبار هذا المجتمع الزواج عقداً جماعياً وليس فردياً.¹

ومن ثم فمن السهل استنتاج أن الطلاق كان يخضع لرأي الأهل وجماعته ككل، وللزوج الحق الكامل في استغلال حقه في الطلاق بإرادته المنفردة، لذا تشير إحدى الباحثات الاجتماعيات المصريات على سبيل المثال إلى أن نسبة معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري بين الفترة المتراوحة ما بين «1877-1940»، كانت أعلى من نسبة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بمجرد قيام الثورة التحريرية المسلحة الجزائرية في سنة 1954 قم قاداتها بإدخال تغييرات هامة بشأن هذه القضايا.

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة التحريرية

إن من بين الإجراءات التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني منذ قيام الثورة التحريرية فيما يخص نظامي الزواج والطلاق في المجتمع الجزائري، إعادتها للنظر قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في تلك الفترة، حيث عارضت شرعية الإدارة والهيئة القضائية الفرنسية المتعلقة بهما، واعتمدت على العودة المشددة للقانون الإسلامي.²

كما أنها سنت نصوص 1959 التي تعتبر الأولى من نوعها في مادة الزواج، ولاسيما الطلاق. بحيث قررت هذه النصوص فيما يخص الطلاق مثلاً، أن الزواج لا يمكن حل رابطته إلا بقرار من المحكمة باستثناء حالة الوفاة، وهذا بعد الحصول عليه لصالح أحد الزوجين، بتقرير من القاضي متمكن.

أما فيما يخص الزواج، فإنه لا يصبح مجرد اتفاق بين أسرتين، وإنما أصبح إرادياً ويفرض اختيار المقبلين على الزواج، والذي عليه تحمل مسؤوليات هذا الاختيار بعد ذلك.

وهكذا أصبح معظم الشبان المقبلين على الزواج في إطار هذه المرحلة التاريخية من حياة المجتمع الجزائري يحضرون عقد زواجهم وهذا بعدما يناقشون شروط هذا العقد، ولذا فإن في ظل هذه الظروف فإن الطلاق هو الآخر قد اتخذ شروطاً مختلفة عن الماضي، إذ أن الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج والذي كان يستطيع أن يعلن عنه متى شاء وبسرعة، ويعبر عن ضعف الرابطة الزوجية، أصبح غير قانوني،

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 69.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 70.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

وأصبحت هناك محاولات للصلح بين الزوجين، فالقرار النهائي في البث في أمر الطلاق يبقى في يد المسؤول المحلي.¹

وقد كان لها أثر فعال في التقليل من حالات الطلاق في المجتمع الجزائري في أواخر مرحلة ما بعد قيام الثورة المسلحة الجزائرية والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول،² الذي يوضح حالات الزواج وحالات الطلاق قبل الاستقلال ما بين 1954-1960.

السنة	حالات الزواج	حالات الطلاق
1954	83.351	13.578
1955	86.095	13.910
1956	60.279	09.041
1957	65.869	07.113
1958	76.829	08.745
1959	90.810	08,614
1960	89.000	06.100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن حالات الطلاق بالمقارنة مع حالات الزواج، قد انخفضت كثيراً عما كانت عليه في بداية الثورة، بحيث بلغت في سنة 1954 إلى 13,578 حالة طلاق، بينما وصلت في سنة 1960 إلى 6,100 حالة فقط، وهذا بالرغم من ارتفاع حالات الزواج في السنة الثانية عن السنة الأولى. والمقارنة بين هذين الرقمين تشير إلى أن حالات الطلاق في خلال سبع سنوات قد انخفضت بـ 7,478 حالة من ناحية، وتوجد في سنة 1960: 27900 حالة من الزيجات المستقرة بينما لا توجد في سنة 1954 غلا 69773 حالة، وتنطبق هذه الحقيقة على كل حالات الطلاق المتبقية في الجدول، ما عدا السنة الأولى والثانية فيه.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض، بالاستقرار الذي بدأ يعرفه المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة من قيام الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى أنه كان في هذه الفترة في حاجة ماسة إلى التماسك، والوحدة وذلك لمواجهة المستعمر وتحرير البلاد.³

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص71.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص71.

³: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص72.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المطلب الثاني:

الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

لقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، عدة تغيرات عميقة في كافة مجالات الحياة، كان لها أبلغ الأثر في حياة أفرادها من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

وكان ليس من السهل على أي مجتمع أن يمر بمرحلة انتقالية من مرحلة الثورة إلى مرحلة الاستقلال، وأن يتكيف بسهولة مع شروط هذه المرحلة وبدون أن تتمخض عنها جملة من المشاكل المختلفة.

فلقد برزت في ساحة الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري مشكلات متنوعة من بينها مشكلة الطلاق، وهناك العديد من المؤشرات الإحصائية خاصة والقانونية والاجتماعية التي تبرهن على ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، إلى حد الآن وبصورة أشد وضوحاً في الوقت الحالي.

الفرع الأول: الطلاق في المجتمع الجزائري إحصائياً

تشير بعض الأرقام الإحصائية التي تمكن الحصول عليها حول الطلاق في المجتمع الجزائري في السنوات الأولى من استقلاله أن نسبة الطلاق فيه بلغت في سنة 1962 نحو 9%، ثم ارتفعت إلى 14% سنة 1965، واستمرت في ارتفاعها إلى أن وصلت إلى 20% في سنة 1968.

وما يستنتج من هذه النسب بصورة واضحة، أن حالات الطلاق في المرحلة الأولى من استقلال المجتمع الجزائري، كانت في تزايد مستمر، والأمر الذي أكده أحد لباحثين الجزائريين بإشارته إلى أن السنوات الأولى من الاستقلال،¹ قد عرفت ارتفاعاً معتبراً في حالات الطلاق، والتي بدأت نوعاً ما تعرف نوعاً من الاستقرار بداية من سنة 1970.

إلا أنه بالرغم من هذا الارتفاع لنسب الطلاق في المجتمع الجزائري المشار إليه الآن، فإن هذه الدراسة تعتقد أن الارتفاع الفعلي، لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري، بدأ منذ السبعينات، واستمر بصورة أوضح في الوقت الراهن، وهذا استناداً إلى الجدول الآتي الذي يوضح حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال ما بين 1971-1980.

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع نفسه، ص73

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

السنة	الطلبات المسجلة للطلاق	حالات الطلاق
1971	13.423	13.418
1972	16.725	13.481
1973	18.272	17.019
1974	14.705	16.602
1975	19.338	17.531
1976	23.145	17.793
1977	22.601	19.052
1978	23.889	22.138
1979	86.459	23.564
1980	25.991	22.096

تجدر الإشارة أولاً وقبل كل شيء، إلى أن حالات الطلاق هذه سجلت في المجتمع الجزائري ككل، أما بالطلاق الذي تم بعد المحاكمة أو باتفاق الطرفين ومصادقة المحكمة عليه فيما بعد، وثانياً إن حالات هذا الجدول معاكسة تماماً لحالات الجدول السابق،¹ بحيث إذا لوحظ على حالات الطلاق السابقة الذكر في المجتمع الجزائري، أنها في انخفاض مستمر، فعلى لعكس تماماً بالنسبة لحالات الطلاق في هذا الجدول التي هي في ارتفاع متزايد من سنة إلى أخرى، بحيث إذا أخذت أية سنة من هذه السنوات المذكورة سوف يلاحظ عليها ارتفاع حالات الطلاق فيها بالمقارنة مع الطلبات المسجلة، فبالنسبة لسنة 1980 يتضح أنه من بين 25,991 طلب للطلاق، لم ينجح منه إلا 2,895 طلب، بينما 22,086 طلب مسجل للطلاق، كله كان مآله للطلاق، وهكذا الأمر في باقي السنوات، بل أحياناً إن حالات الطلاق تفوق الطلبات المسجلة له، كما تبينه أرقام سنة 1974.²

ويفسر المسؤولون عن وضع هذه الإحصائيات بوزارة العدل، الارتفاع المستمر لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري، بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها هذا الأخير منذ الاستقلال لحد الآن والتي كان لها تأثيرها الواضح على الأسرة الجزائرية لاسيما فيما يخص عاداتها وتقاليدها. ولقد حاول التشريع الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن تقليل من حالات الطلاق المتزايدة في المجتمع الجزائري وهذا باتخاذ مجموعة من الإجراءات.

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص74

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص75.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري قانونياً

إن الطلاق في التشريع الجزائري بقي على حاله منذ الإصلاحات التي قامت بإدخالها جبهة التحرير الوطني ولكن «وبالرغم من أن العدالة لن تتغير في أساسها عما كانت عليه قبل الاستقلال إلا أنها عرفت نوعاً من التحرر في تطبيقها، الذي مس أهم المجالات المتعلقة بهذا التحرر الاجتماعي للعدالة، كالزواج وحقوق المرأة وغيرها».¹

على سبيل المثال، فالزواج أصبح يعبر عن تصرف اختياري من طرف المقبلين عليه، هذا الاختيار يخص كلا من الرجل والمرأة على حد سواء، بحيث أن الرجل المقبل على الزواج يتمسك باختيار زوجته، أو التعبير عن رضاه، وليس مجرد الاكتفاء بعدم معارضة اختيار أهله، كما أن المرأة المقبلة على الزواج في الوسط الحضري، تستطيع إعلان قبولها للزواج، إما عن طريق رضاها أو بعدم معارضتها للزواج، وبالمقابل فإن المعارضة من طرف أحد الخطيبين أصبحت مبدأ مقبولاً في عدم إتمام الزواج، بل في الوسط الحضري أن الزوجين يتعارفان قبل الخطوبة، ثم يوجهان بأنفسهما الأهل إلى إتمام الموافقة على الزواج.

كما أن الطلاق قد عرف تجديداً، يتمثل في دفع الزوج للمرأة تعويضات عندما يكون هو الظالم، كما أن خوف الزوج من النفقة أصبح يشكل عنصراً هاماً على التفكير في النزاع. إذ أن الطلاق أصبح يعود على الزوج بخسارة مالية مرتفعة نظراً لهذه المتطلبات، ليس فقط القانونية، لكن الاجتماعية أيضاً، إذ أن المرأة تحتفظ بكل هبات وهدايا الزوج، وهكذا أصبح الطلاق لا يشبه نهائياً طلاق الزوج لزوجته بإرادته المنفردة، وإنما أصبح عند ضرورة حدوث الطلاق بين زوجين في المجتمع الجزائري يخضع لشروط معينة وتحت مراقبة القاضي.²

وهذه التجديدات القانونية التي تخص نظامي الزواج والطلاق في المجتمع الجزائري، والتي هي في واقع الأمر مكملات للإصلاحات التي قامت بها جبهة التحرير الوطني، عند قيام الثورة المسلحة الجزائرية، والتي تمتاز بأنها أكثر صرامة ومقدرة على التنفيذ، نظراً لاستقرار المجتمع الجزائري من الناحية السياسية أولاً، ولتوفر الإمكانيات المادية والبشرية ثانياً.

إن غلبة الطابع الاجتماعي عليه قد منعت إلى حد كبير العبث بأمور الزواج والطلاق من طرف بعض الرجال خاصة في المجتمع الجزائري، على الأقل خوفاً منهم من دفع التكاليف القضائية ونفقة الزوجة وأطفالها منه، أو من السجن في حالة عدم دفعها، إذ تشير الإحصائيات العدلية في هذا الصدد، إلى أن

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص75.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص76.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

حالات الطلاق التي تمت تحت مراقبة القاضي في السنوات المتراوحة ما بين 1971-1980 أقل من تلك التي تمت باتفاق الزوجين، إذ في سنة 1980 على سبيل المثال، قد تم طلاق 10,659 حالة بعد المحاكمة بين الزوجين،¹ وهذا ما بين 13.844 طلب مسجل للطلاق، بينما ما بين 12.147 طلب للطلاق في نفس السنة تم طلاق 11.437 حالة باتفاق الزوجين، أي أن القضاة تمكنوا في حالة الطلاق بعد المحاكمة من إعادة المياه إلى مجاريها بين 3.185 زوجين، بينما لم يتمكنوا في حالة الطلاق باتفاق الزوجين من التوفيق إلا بين 1.610 حالة زوج.

الأمر الذي جعل أحد رجال القانون الجزائريين إلى الاعتراف بعجز التشريع الجزائري بوضعه الراهن، في الإفلاح من الحد من حالات الطلاق، وهذا باستتاده إلى بعض الإحصائيات حول الطلاق في المجتمع الجزائري، لسنة 1965 ومنتصف 1966.

وتعتقد هذه الدراسة أن السبب في ذلك يرجع أولاً وبدرجة كبيرة إلى الأمية الكبيرة وإلى عدم الوعي. وبالتالي إن الطلاق في حقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية، تتدخل فيها عدة عوامل مختلفة ومتنوعة، تتطلب المواجهة بدأ من تربية الرجل والمرأة، إلى أن يصبح زوجين ويكونان أسرة.²

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص76.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص77.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني: عوامل وآثار الطلاق في المجتمع الجزائري

من خلال معرفتنا للطلاق بأنه يعد ظاهرة اجتماعية قديمة، ومعروفة لدى كل المجتمعات، ويتأكد الإحصائيات العدلية السابقة الذكر لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري، انكبت على هذا البحث عدة عوامل مؤدية إلى الطلاق في المجتمع الجزائري ككل، والإشارة إلى بعض الآثار المترتبة عنه بالنسبة للأسرة والمجتمع.¹

لذا سوف يتم التعرض في هذا البحث لبعض عوامل الطلاق والآثار المترتبة عنه في الوسط الحضري كونه ميدان هذا البحث، في مطلبين، الأول مندرج تحت عنوان "عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري"، والمطلب الثاني مندرج تحت عنوان "آثار الطلاق في المجتمع الجزائري"، وكل مطلب قسم بدوره إلى فروع.

المطلب الأول:

عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري

إن عوامل الطلاق عديدة ومتداخلة فيما بينها، سواء في المجتمع الحضري الجزائري، أو في كافة المجتمعات الإنسانية، فقد لجأت هذه الدراسة إلى تجزئتها بهدف الدراسة إلى عوامل شخصية تعود إلى الزوجين قبل الزواج وبعده، وعوامل أخرى تعود إلى الظروف الأسرية التي يتم فيها الزواج، وأخيراً إلى عوامل اجتماعية خاصة بالبيئة المحيطة بالزوجين التي تم فيها الطلاق.

لكن مع التأكيد على أن هذه الأنواع الثلاثة من العوامل هي في حقيقة الأمر مشتركة ومتشابكة فيما بينها، بحيث يصعب تحديد مسؤولية كل عامل منها على حدة، وهذا نظراً للعلاقة الجدلية بين كل من الفرد والأسرة والمجتمع.²

سنتناول في هذا المطلب فرعين: الفرع "عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين"، والفرع الثاني "العوامل الأسرية والاجتماعية".

الفرع الأول: عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين

لقد قسمت هذه العوامل بدورها، إلى عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين قبل إتمام الزواج، وعوامل الطلاق الخاصة بالزوجين بعد إتمام الزواج.

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص78.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص78.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الأول: عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين قبل إتمام الزواج

من عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين قبل إتمام زواجهما، والتي أشارت إليها بعض الجرائد المتناولة لموضوع الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، هي عدم مناقشة الزوجين أثناء فترة الخطوبة، للمشاكل الأساسية التي من الممكن أن تواجهها بعد الزواج، إذ يعتمدان على الخط في تقرير مصير زواجهما، وهذا كعدم مناقشتها مثلاً لظروف السكن بعد الزواج، أي هل سيسكنها مع أهل الزوج أو بمفردها؟¹ أو عدم تأكيد المرأة خاصة لخطيبها أنها تود أن تعمل بعد الزواج، وما على كل طرف من العلاقة إلا أن يختار ومن تم يحدد الاستمرار في إتمام الزواج أو فسخ الخطوبة.

فوضع النقاط على الحروف فيما يخص كافة المسائل المهمة المتعلقة بالحياة الزوجية المقبلة من طرف الزوجين، من شأنه أن يساهم في تفادي العديد من حالات الطلاق، كحالة: «المرأة التي تقرر أن تتطلق لأنها تعيش مع أسرة زوجها، والتي كان بإمكانها أن تشتت على خطيبها هذا الشرط قبل الزواج، وحالة المرأة التي تنتظر مجيء طفلها الثالث لتقرر بأنها لا تحب زوجها، وبالتالي لا يمكن أن تستمر معه، والتي كان بإمكانها أن تتأكد من حقيقة مشاعرها قبل الموافقة على الزواج».

وبالرغم من تفادي العديد من حالات الطلاق، إلا أن هذا لا ينفي، لأن هناك بعض الحالات من الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري تحدث بالرغم من اتفاق الزوجين على أهم القضايا المتعلقة بحياتهم بعد الزواج، وهذا لعدم التزام أحد الزوجين بهذا الاتفاق بعد الزواج.

وتفسر إحدى المقالات في أحد أعداد جريدة "المجاهد اليومية" أمثال عوامل الطلاق هذه في المجتمع الحضري الجزائري بعدم تهيئة الشبان الجزائريين للزواج، ولتماسك الحياة الزوجية ونجاحها بطريقة سليمة.² ومع تسليم بصحة هذا التفسير، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن ليس دائماً بإمكان الزوج الالتزام بكل ما وعد به زوجته قبل الزواج، لأن هذا الزوج يعيش في وسط أسري واجتماعي، له عاداته وتقاليده الخاصة اتجاه بعض المسائل، بالإضافة إلى أن الظروف المادية والاجتماعية قد تمنع الكثير من الأزواج الالتزام بوعودهم، ولاسيما فيما يتعلق بأمر السكن، نظراً لاستفحال أزمة السكن في المجتمع الحضري الجزائري الآن.

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص78.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص79.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

البند الثاني: عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين بعد إتمام الزواج

في المجتمع الحضري الجزائري يمكن إجمالها في عاملين أساسيين:

أ. عدم فهم كل من الرجل والمرأة لحقيقة التطور السريع الذي يشهده حالياً المجتمع الحضري الجزائري، ويعد من أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق فيه، وعلى سبيل المثال: «من مظاهر عدم الفهم هذا بالنسبة للرجل ذلك الذي يهمل زوجته من أجل إعادة حياته مع أخرى، التقى بها في الشارع صدفة أو في أماكن غير أخلاقية. أما من مظاهر عدم الفهم هذا لدى المرأة، والذي يؤدي بالعديد من النساء إلى طلب الطلاق لأسباب تافهة، تتجلى مثلاً في تلك المرأة الواثقة من وضعيتها المساوية للرجل والتي تعتبر أن عدم اصطحاب زوجها لها إلى السينما مثلاً، حرقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين، وبالتالي تطلب الطلاق».

ب. يتمثل العامل الثاني من عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين بعد الزواج والمرتبطة نوعاً ما بالعامل الأول، في عدم تعود كل من الرجل والمرأة على أن يتكاملا بحيث يعتبران زواجهما غالباً في نطاق علاقة قوة يعمل كل منهما على أن لا يترك الفرصة للآخر ليسيطر عليه،¹ كأن يظن الرجل الذي تعمل زوجته وتشاركه كثيراً في تحمل مسؤوليات البيت والأطفال، ومن الممكن أنه يجب أن يحترس منها كي لا تتحكم فيه. وكأن تظن المرأة أن الرجل الذي يرفض عملها خارج البيت، ما هو إلا دليل على رغبته في تركها دائماً تحت سيطرته.

وهكذا فإن عدم ثقة كل من الزوجين، من شأنها أن تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، ولا يكتب لها النجاح إلا إذا تكاملت أدوارهما معاً.²

الفرع الثاني: العوامل الأسرية والعوامل الاجتماعية للطلاق

البند الأول: العوامل الأسرية للطلاق

يمكن تلخيص العوامل الأسرية التي تساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري إلى ثلاث عوامل على الشكل التالي:

أ. **السن المبكر للزواج:** يتمثل في تزويج الأهل لأبنائهم في سن مبكرة،³ بحيث أجريت دراسات في عدة مجتمعات تبين فيها أن النساء اللاتي تزوجن مبكراً، يكن أكثر عرضة للطلاق، حيث وجد أن أعلى نسبة

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 80.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 81.

³: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 81.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

للطلاق في العالم وقعت عندما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات أقل من 18 عام، أما بالنسبة للذكور فقد تبين أن الزواج أقل من 20 سنة.¹

كما تشير جريدة "الجزائر الأحداث" في أحد أعدادها، أن هناك العديد من الزوجين الذين زوجوا في سن مبكرة جداً، والذين يكتشفون مع مرور الزمن أنهما لم يخلقا لبعض، فيلجأ للطلاق، مصارحين القاضي أثناء جلسة الصلح بأن ليس هناك من سبب خاص بالطلاق، وإنما شعرا بأنهما لم يتمكنوا من التفاهم بينهما، لذا جاء لطلب الطلاق. ويفسر نفس هذا العدد من الجريدة هذا التصرف من طرف أمثال هذين الزوجين بأنه: «من الأكيد أن هذين الزوجين قد زوجا في الحقيقة ولم يتزوجا». أي أن زواجهما تم من طرف أهليهما، الذين بحكم خضوعهم للمحافظة عليها فيضطر الزوجان إلى الاستسلام إلى رغبة الأهل، أما من أجل عدم معارضتهم، أو من أجل إسعادهم وتحقيق رغبتهم فقط.

لأنه عادة ما يكون الشاب مرتبطاً بأسرته التي تقوم بتنظيم أفعاله الأكثر أهمية ومن بينهما وخاصة الزواج.²

ب. الزواج المرغم والمستعجل: إن من أهم الأسباب الأسرية للطلاق الاستعجال في الزواج والاندفاع نحوه دون أي تدبير مسبق أو تفكير متربص،³ والدليل على انتشار هذا العامل في المجتمع الحضري الجزائري هو ما سبق للدراسة الميدانية التي قامت حول الطلاق، بحيث ذكرت أنها توصلت إلى أن الزواج المرغم والمستعجل (المبكر) للعديد من الشبان الجزائريين، عامل مساعد على الطلاق في المجتمع الجزائري،⁴ وإذا كان من الجائز التذكير بالقول أن بيت الزوجية مملكة مشتركة تتحمل الزوجة مسؤولية إدارتها من الداخل ورعاية وتربية كل مواطن يخلق فيها، ويتحمل الزوج مسؤولية تمويل وتمويل رعايا هذه المملكة وحمايتها من الخارج فإننا نعتقد أن بناء هذا البين والمحافظة عليه يتطلبان من الزوجان توافقاً وانسجاماً، وتعاوناً وصبراً، ووعياً كاملاً لنظام الزواج وأغراضه. ويتطلبان أيضاً دراسة وافية ومسبقة لآفاق الحياة الزوجية المشتركة ولمصاعبها المادية والنفسية والاجتماعية.

ولهذا فإننا نعتقد أن استبعاد إرادة الوالدين عن مجال الاستشارة في اختيار الزوج لكفاء والمناسب، والانطلاق دون ترو نحو إبرام عقد الزواج تحت تأثير الدوافع الجنسية أو الحب السينمائي، من غير

¹: ينظر: مصطفى عاطف غيث، المرجع السابق، ص228-229.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص81.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص280.

⁴: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص82.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

استعدادات نفسية وعقلانية، ولا تحضيرات اقتصادية واجتماعية كافية، سيكون مآله الفشل وسيكون عاملاً وسبباً من أسباب الطلاق الأسرية.¹

ج. نقص الوازع الديني والأخلاقي: إن الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل الزواج المبكر للشباب، والذي غالباً ما يتبعه الزواج المرغم نظراً لعدم نضجه، ومن تم وعيه بمسائل الزواج الكثيرة، ولعدم توفر الشروط المادية الكافية له في غالب الأحيان عند هذا السن، والذي لا يمكن أن يتحقق في ظل خضوع الأهل لبعض القيم الثقافية التي أصبحت غير صالحة الآن،² وهو نقص الوازع الديني والأخلاقي والذي يترتب عنه سببين رئيسيين هما: توجه الأسرة الحضرية إلى التفكك وترك القيم الدينية والأخلاقية التقليدية، ومحافظة الأسرة الريفية على المبادئ السماوية والقيم التي تبغض الطلاق وتشينه.

ولكن إذا علمنا اليوم أن الوازع الديني قد ضعف وأن التقاليد الأخلاقية والقيم الاجتماعية تكاد تكون قد انعدمت بسبب اندفاع الناس وراء ماديات الحياة،³ ومباهجها في وقت تعطلت فيه مجهودات التربية والتوجيه السليم، ورفضهما للعيش داخل دائرة الأسرة الكبيرة، وهو الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى صراعات ومشاحنات تنتهي بالطلاق.

وعليه فإننا نعتقد أنه إذا أردنا أن نعمل على إقامة أسرة قوية متماسكة فإنه يجب علينا أن نعتبر الطلاق آفة اجتماعية، وأن نحاربها بالمزيد من نشر الوعي الأخلاقي، وترسيخ القيم الدينية.⁴

البند الأول: العوامل الاجتماعية للطلاق

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها حالياً المجتمع الحضري الجزائري والمتمثلة في التصنيع والتحضر والتعليم، وغزو المرأة لميدان العمل أكثر فأكثر، كلها مؤشرات لا ينبغي إهمالها عند دراسة العوامل الاجتماعية للطلاق كونها تساعد إلى حد كبير في فهم مجموعة من هذه العوامل ومحاولة تفسيرها، ونظراً لكثرة هذه العوامل في المجتمع الحضري الجزائري يكاد من الصعب حصرها ومناقشتها، فإننا سنكتفي بعرض وتحليل نماذج قليلة منها،⁵ نوجزها فيما يلي:

أ. أزمة السكن: إن أزمة السكن في المراكز الحضرية الكبرى، التي تعيشها بعض المجتمعات تعتبر إحدى العوامل المشجعة على الطلاق فيها، والتي لوحظ من بينها المجتمع الجزائري مثلاً.⁶

¹: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 280.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 82.

³: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 280.

⁴: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 281.

⁵: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 82.

⁶: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 53.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

بحيث يرى أحد أعداد جريدة "المجاهد اليومية"، أن لها علاقة مباشرة بالتحضر واكتظاظ المدن بالسكان الناتجتين عن الهجرة الريفية، حيث غالباً ما يقرر الزوجان الزواج وهما لا يملكان أي مسكن، ما عدا السكن مع أهل الزوج في مسكن ضيق يعيش فيه الكثير من الأشخاص، إذ لا يعترف للزوجين غالباً في ظل هذا المسكن بأية حقوق ومسؤوليات ولا بأية استقلالية.

لذا عندما يصبح تسيير أسرة الزوج لحياة الزوجين غير محتمل من طرف الزوجة، ويعجز الزوج عن اتخاذ موقف يحمي به زوجته من التدخل المبالغ من طرف أهله، لما يسببه له ذلك من مشاكل معهم، فيفضل تطليق زوجته التي تستطيع مطالبته بالسكن المنفرد عن طريق القضاء.

ولكن هل يمكن إيجاد هذا السكن بسهولة، وفي وقت معقول في المجتمع الحضري الجزائري حالياً؟
الجواب الحتمي لهذا السؤال تقريباً هو النفي والمقابل بإصرار الزوجة على السكن المنفرد.
فإن ذلك يؤدي إلى حدوث الطلاق بين الزوجين.

ب. النظرة التحررية والعصرية من طرف المرأة الجزائرية للزواج، والتي تقابلها النظرة التقليدية للرجل وشعوره بالتفوق عليه بحكم الدين: وهي تعد من بين عوامل الطلاق الاجتماعية أيضاً في المجتمع الحضري الجزائري، والتي تدفع الزوج إلى محاولة السيطرة على زوجته وجعلها زوجة صالحة فقط للبيت، ولكن رفضها لهذه المعاملة، ولاسيما تحررها الاقتصادي يجعلها واثقة أكثر من نفسها يخلق مشاكل عديدة بينهما وغالباً ما يتم الطلاق.

وقد يحدث في بعض الأحيان، عكس هذا تماماً، أي أن الزوج هو الذي يتبنى النظرة التحررية، وتبقى هي متمسكة بالنظرة التقليدية للحياة الأسرية.¹ وهو الأمر الذي أشارت إليه إحدى المجالات الجزائرية، أنه نتيجة للحرب والفقر والبطالة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، اضطر العديد من الرجال إلى الهجرة من وطنهم إلى الخارج، وتركهم لنسائهم، وهناك يعرفون على آفاق أخرى بثقافتها وحضارتها وعاداتها المختلفة عن تلك الموجودة في بلدهم، لذلك عند عودتهم إلى الجزائر لا يحتملون الخضوع للبنات الأسرية القديمة، التي تبدو لهم مختلفة، وتبقى المرأة مرتبطة بها ومحافضة عليها، فينشأ من جراء اختلاف الرؤيا بين الزوجين لهذه البنات الأسرية عدم التفاهم بينهما، وينتهي بهما إلى الطلاق.²

ج. الأصل الاجتماعي للمتزوجين الجدد باختلاف أحدهما عن الآخر: إن من بين عوامل الطلاق الاجتماعية أخيراً، والذي ذكرته إحدى المجالات الجزائرية، وهو الأصل الاجتماعي للمتزوجين الجدد

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 83.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 84.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

المتناقض بينهما تماماً أو على الأقل المختلف أحدهما عن الآخر، لأن اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين يجعل الحياة الزوجية مضطربة، ويؤدي إلى مرّ الأيام إلى حياة زوجية مستحيلة، ومن ثم إلى الطلاق، والدليل على ذلك أنه قبل الاستقلال، غالباً ما ينتمي الزوجان إلى ريف أو منطقة واحدة، واللذان غالباً ما يسكنان مع أهل الزوج، لذا كان يطلقان نادراً.¹

د. النزوات الفردية الطائشة: إن من أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق النزوات الطائشة للزوج أو للزوجة أو لكليهما معاً، نتيجة لعدم تقديرها لأهداف الزواج ومقاصده، ونتيجة لاصطدامهما بالواقع الصعب الغير متوقع ولاسيما إذا كان الزوجان الشابان قد تقابلا أو التقيا بالصدفة، واتفقا على الزواج بسرعة دون سبق اطلاع مدروس لنفسية ولأحلام كل منهما، ودون استطلاع أو أخذ رأي الآباء والأقربين. وتتسأ هذه النزوات عند النساء بسبب ما تعتقد بعض المتزوجات أنها تزوجت لتسبع رغباتها المراهقية، ولتحرر من رقابة ووصاية أهلها، لأن مثل هذه الرقابة تمس باستقلاليتها، وتقيد من حريتها، وتتسأ هذه النزوات لدى بعض الرجال بسبب الرغبة في استبدال زوجة بزوجة أخرى قد تكون خليلته أو عشيقته ممن يتعرف عليهن بمناسبة العمل أو الوظيفة.

والعامل المساعد على نشوء مثل هذه النزوات عدم توفر نصوص قانونية تسمح بعقوبة رادعة يمكن تسليطها على الزواج عندما يسيء استعمال حقه بالطلاق، وعلى تمردها على نظام الزواج في مجتمعها.²

المطلب الثاني:

آثار الطلاق في المجتمع الجزائري

يتناول الطلاق مستقبل الرجل والمرأة والأطفال، بل وحتى المجتمع الذي ينتشر فيه وإن كانت هذه الآثار تختلف من مجتمع لآخر، كونها المصدر الوحيد الذي سيعتمد عليه هذا البحث مرة أخرى، للإشارة إلى بعض الآثار المترتبة عن الطلاق في هذا المجتمع والتي يمكن تلخيصها عموماً وحسب درجة الضرر المترتبة عن الطلاق بالنسبة لأطراف العلاقة الزوجية "الطفل، الأم، الأب".

لذا سيتم التعرض إلى هذا المطلب في فرعين: الأول يحمل عنوان "الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للطفل"، أما "الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة والرجل" فهي بدورها خصص لها فرع.

الفرع الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للأطفال

إذا أهمل كل الزوجين واجبه اتجاه أسرته ولم يحمي الدور المنوط به مادياً وأدبياً، أو اهتم كل واحد بنفسه غير قارئ أي حساب لغيره، بالتالي يفقد الطفل من يرعاه ويحنو عليه، ويبتسم في وجهه ويقوي الآمال في

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 84.

²: ينظر: عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 281.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

قلبه، ويأخذ بيده إلى الحياة الكريمة، ضاق صدره وتشتت باله، واسودت الدنيا أمام عينيه، فتنكب الطريق نحوه، وتفتتسه غوائل الضياع، والانحرافات، وصار سوساً ينجر في كيان المجتمع، فما أحوجه إلى من ينقذه من الهلاك وينتشله من الضياع.¹ وما ذلك إلا لأن الأزواج لم يضعوا لأبنائهم محصناً سليماً ولا مناخاً تربوياً إسلامياً، ولم يحتملوا بتربيتهم، ولم يرعوا حقوقهم ولم يضحوا في سبيلهم براحتهم وسعادتهم، فكان ما كان من الحرمان والجفاف والتشريد.²

ويتضررون معنوياً من جراء انفصالهم عن والديهم، لحرمانهم من الحنان والرعاية اللازمة لهم، والتي لا يمكن توافرها إلا في كنف والديهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء، وعليه إن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة خاصة ذات أفراد كثيرين، فإن وضعية أسرهم المادية تدفعهم إلى المعاناة من الناحية المادية. كما توجد هناك أمثلة أيضاً عن الآثار المادية والمعنوية المترتبة عن طلاق الوالدين بالنسبة للطفل في المجتمع الجزائري،³ والمتمثلة فيما يلي:

- أن حياة الأطفال تصبح أكثر سوءاً بعد انفصال الوالدين.⁴
- انهيار الأسرة بالطلاق يؤدي إلى تحطيم وتدمير الأطفال في مواجهتهم مع المجتمع.
- يؤثر الطلاق على الأطفال بأن يجعلهم منحرفين مجرمين بالانضمام إلى أصدقاء ورفقاء السوء.
- يؤثر الطلاق من الناحية التعليمية للأطفال فيؤدي إلى تسربهم من التعليم وعدم الاهتمام به.
- يؤدي الطلاق إلى تشرد الأطفال وإدمانهم للمخدرات، كما يؤثر الطلاق إلى تسول الأطفال وما ينتج عنه من ظاهرة أطفال الشوارع.⁵

وعموماً نستطيع أن نقول أن الطفل يتضرر من طلاق والديه بصورة أكبر في المجتمعات التي ما زالت تعاني نقصاً كبيراً في وجود الهيئات المختصة برعاية الطفل،⁶ الذي تتفكك أسرهم سواء بالطلاق، أو بإهمال الأهل، وهو الأمر الذي ينطبق تماماً على المجتمع الجزائري.

إلا أن هذه الأمثلة من الآثار المادية والمعنوية المتنوعة المترتبة عن الطلاق بالنسبة للطفل لا تنفي أنه في بعض الأحيان يلاحظ وجودها لدى الطفل الذي يعيش مع والديه وهذا في حالة نشوئه في وسط أسري مليء بالصراعات المتواصلة بين الوالدين وعليه يصبح طلاق والديه نعمة وليست نقمة.¹

¹: ينظر: د. محمد صالح الصديق، نظام الأسرة في الإسلام، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 187.

²: ينظر: د. محمد صالح الصديق، نفس المرجع، ص 188.

³: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 85.

⁴: ينظر: د. محمد علي سلامة، المرجع السابق، ص 105.

⁵: ينظر: د. محمد علي سلامة، المرجع السابق، ص 106.

⁶: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 85.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة والرجل

البند الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة

إن الأم من حقها شرعاً في المجتمع الجزائري ككل حضانة أطفالها بعد الطلاق، لذا تتعرض الأم لمشاكل مادية على وجه الخصوص لا حصر لها. لأن الحضانة مثلما نصت عليه الشريعة، تستوجب على المرأة حماية وتربية الطفل الذي يجب أن ينمو في أحسن الظروف، لكن إذا كانت هذه الضرورة لا تثقل كاهل المرأة العاملة، فإنها تصبح بالنسبة للمرأة الأمية التي لا تملك أي دخل والتي غالباً مالها أكثر من أربعة أطفال ومرغمة على العيش مع أهلها، وهو الأمر الذي لا يرحب به هؤلاء الأهل دائماً ويكون عبئاً ثقيلاً عليها. ومما يزيد في ثقل هذا العبء مادياً ومعنوياً بالنسبة للمرأة ما هو معروف في مجتمعنا من أنه من الصعب إعادة زواج المرأة المطلقة، وخاصة التي لها أطفال. ويمكن تفسير هذه الصعوبة بأن الرجل المتقدم للزواج منها غالباً ما يكون هو الآخر مطلقاً وله أطفال، بحيث لا يتمكن من سد حاجيات أطفاله وأطفالها، وبالتالي يمتنع عن الزواج بمثل هذا النوع من النساء المطلقات، كما يمكن تفسيرها بميل الرجل إلى تفضيل الزواج بالمرأة المطلقة الصغيرة السن نسبياً، هذا الشرط لا يتوفر في المرأة المطلقة الكثيرة الأطفال، هذه الآثار مترتبة عن طلاق المرأة التي لها أطفال ويلاحظ عليها غلبة الطابع المادي أكثر.²

أما من بين الآثار المترتبة عن طلاق المرأة الصغيرة السن نسبياً وبدون أطفال والعاملة، فيغلب عليها الطابع المعنوي بالدرجة الأولى، لأن طلاق مثل هذه الفئة من النساء يعد أقل خطورة بالمقارنة مع طلاق الفئة الأولى المذكورة سابقاً، وإذا كانت هذه الصفات المتوفرة في الفئة الثانية من المطلقات تحميها من الآثار المادية للطلاق، وبالتالي تمكنها من إعادة الزواج بعد طلاقها مباشرة.³

البند الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للرجل

إن الطرف الثالث والأخير المتضرر من الطلاق، وبدرجة أقل من الطفل والمرأة في المجتمع الحضري الجزائري هو الرجل لكون يستطيع إعادة الزواج بسهولة حتى وإن كان له أطفال.

الأمر الذي لوحظ أنه لا يتحقق إلا بصعوبة كبيرة جداً للمرأة المطلقة ذات الأطفال، وسهولة الرجل المطلق في إعادة الزواج يمكن تفسيرها بنظرة المجتمع الجزائري المفضلة للرجل على المرأة مهما كانت إمكانياته وصفاته، أن هذه النظرة التي كانت في الواقع أساسها ديني، إلا أن بعض العادات والتقاليد الجزائرية،

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 86.

²: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 86.

³: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 87.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

رسختها أكثر فأكثر في أذهان أفراد المجتمع رجالاً ونساءً، لتشمل كل الرجال وليس فقط الرجال الذين تنطبق عليهم المبررات التي قدمها الدين الإسلامي في شأن تفضيل الرجال عن النساء.

وبالإضافة إلى هذا السبب في عدم تضرر الرجل من الطلاق، أن معاناته من الناحية العاطفية إذا كان أباً تعد أيضاً أقل بمقارنتها بمعاناة الأم، وهذا لكونه أقل قرباً من الأطفال، وبالتالي يعتاد بسهولة أكثر على غيابهم خصوصاً عندما يكون هو المتسبب في الطلاق.

إلا أن هذين السببين لا يمنعان أن الرجل هو يعاني من جملة من المشاكل من جراء طلاقه، وإنما فقط بدرجة أقل من الطفل والمرأة.

وهذه المشاكل على سبيل المثال: حرمان النفقة للرجل من قسم هام من أجره، خاصة إذا كان أجره بسيطاً وله أطفال كثيرون، والتي في حالة عدم دفعه لها تؤدي به إلى السجن.

وكختام لعرض بعض الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة لكل من الطفل والمرأة والرجل في المجتمع الجزائري، أن انتشار مثل هذه الآثار وغيرها الناجمة عن الطلاق تؤدي إلى لإخلال بالتوازن النفسي والاجتماعي والمادي لهذا المجتمع والذي هو في هذه الفترة من تاريخه كونه في أمس الحاجة إلى سلامة هذا التوازن بالنسبة لكافة أفرادها، ليتمكن من بناء نفسه وتحسين وضعيته في كافة ميادين الحياة.¹

¹: ينظر: د. مسعود كمال، المرجع السابق، ص 87-88.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الخاتمة:

ينتهي بنا المطاف على اقتراح أهم ما يستنتج من خلال هذه الدراسة حول مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، وهو التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهذا للحد من معدلات الطلاق وانتشارها الواسع في المجتمع الجزائري، والتخلص من الآثار السلبية الكثيرة والمتنوعة المترتبة عن هذا الانتشار الواسع للطلاق فيه.

إلا أنه قبل البدء في سرد النتائج والتوصيات، تجدر بنا الإشارة أولاً وقبل كل شيء إلى أول وأهم نتيجة تم التوصل إليها في هذه الدراسة كونها أساس الدراسة ككل، والمتمثلة في أن المجتمع الجزائري قد عرف انتشاراً واسعاً لمعدلات الطلاق منذ السبعينات إلى غاية الفترة الراهنة من تاريخاً، وبصورة أوضح في مدينة الجزائر.

وعليه سوف يتم التعرض للنتائج والتوصيات التي تم استنتاجها من خلال هذه الدراسة على الشكل الآتي.

- فيما يتعلق بالنتائج المترتبة عن الطلاق في المجتمع الجزائري من حيث الصفات العامة للمجتمع الجزائري والأسرة الحضرية في تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق، وجدناها تنطبق كلها على المجتمع الحضري والأسرة الجزائرية، فبالنسبة للمجتمع تم التوصل على أن الجيرة والقربة ما زالتا تلعبان دوراً كبيراً في حياة وسلوك الإنسان الجزائري، أما بالنسبة للأسرة فلقد وجدنا أنها ما زالت متمسكة بدرجة كبيرة بقيم وعادات الأسرة الممتدة المتعلقة بالزواج.
- أما فيما يتعلق بالنتائج المترتبة عن الطلاق في المجتمع الجزائري من حيث العوامل والآثار فلقد تم التوصل إلى أن هناك مجموعة من العوامل المتنوعة والمتعددة التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري، وبالرغم أن من الصعب تحديد نصيب كل عامل، إلا أنه تمكن هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك عوامل أخرى أقل أهمية من حيث أن مسؤولية هذه العوامل في حدوث طلاق هؤلاء المطلقات وأطفالهن قليلة كعدم تحقيق الزواج للسعادة المرجوة والخيانة الزوجية، وعقم الزوجة، أما بالنسبة للآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمع الجزائري، اتضح أن هناك مجموعة من هذه الآثار نجمت عن طلاق هؤلاء المطلقات وأطفالهن التي تدفع بهن إلى نظرة أهاليهن وجيرانهن وأقاربهن السيئة، وإلى أحاسيسهن المؤلمة من بينها أنهن أصبحت عالية على أهاليهن، مما لاشك فيه أن مثل هذه الوضعية المادية والمعنوية للمطلقات وأطفالهن، تدل على أن كل منهما قد عانى وما زال يعاني، وخصوصاً أطفالهن من آثار الطلاق المتنوعة.
- ووفقاً لهذه النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لضرورة التروي والتبصر قبل الزواج وبعده، لتفادي العديد من حالات الطلاق. فقبل الزواج يجب عليهم ضرورة

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

قيامهم بالاختيار الزوجي، على أساس يضمن حياة زوجية مستقرة بحيث تمهد وتتحكم بدرجة كبيرة في مصير الزواج فيما بعد.

• ومن بين الأساس التي يجب على المقبلين على الزواج وأسرهم هو ما يجب على الزوجين مراعاته قبل الزواج وعلى سبيل المثال:

▪ الزواج بالنسبة للرجل وللمرأة معاً يكون في سن معقولة، بحيث تتجاوز سن 20 بالنسبة للمرأة و15 بالنسبة للرجل.

▪ التأكد من وجود رغبة الزواج بالنسبة للرجل والمرأة معاً.

▪ عدم التسرع في إتمام الزواج وإعطاء الأولوية للشروط المادية.

▪ مراعاة الاتفاق النسبي بين الرجل والمرأة من النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

▪ ترك المشورة والرأي للمقبلين على الزواج بالدرجة الأولى.

• أما ما يجب على الزوجين مراعاته بعد الزواج على سبيل المثال:

▪ عدم تشبث الزوجين بتفاهة الأمور، كتقليد الزوجة المتوسطة الحال مادياً لجارتها الغنية، والشيء نفسه بالنسبة للرجال.

▪ ترك بعض الهفوات والأخطاء، ولاسيما غير الأساسي، وفهم الزوجين أن حياة الزوجين شراكة بينهما.

وإلى جانب ضرورة توفر هذه النتائج والتوصيات، نعتقد اعتقاداً راسخاً، بأن الاهتمام بدراسة مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري من طرف الهيئات المختصة بشكل واسع، وتكثيف وسائل الإعلام، وذلك من أجل توعية الأفراد، وأن يقوموا بتربية الرجل والمرأة تربية سليمة تهيؤهما لحياة زوجية ناضجة.

والأمر الذي ساعدنا بدرجة كبيرة وفعالة، هو صدور قانون الأسرة الجزائرية الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27-02-2005، للتقليل من حدة المشكلات الاجتماعية والأسرية، والتي من بينها مشكلة الطلاق، في الفترة الراهنة من حياة المجتمع الجزائري.

وفي الختام يمكن القول أن الطلاق وإن كان حقاً للزوج إلا أنه مكروه لذاته ومحذور إلا للضرورة، وعلى هذا الأساس ينبغي على المشرع تقنين هذه المسألة بدقة أكثر، لأن الأسرة هي أساس المجتمع وبصلاحها يصلح المجتمع، ومن ثمة وجب أن تكون الأحكام التي تحكمها واضحة وصريحة ولا يكتنفها أي غموض حفاظاً على استقرار المعاملات وضماناً لحقوق الزوجين، وبصورة أخص حقوق الأولاد وهم الضحية الأولى والأخيرة والبريئة للطلاق.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- قانون الأسرة حسب آخر تعديل رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

قائمة المراجع:

1. د. الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الثاني.
2. د. أحمد محمود الشافعي، الطلاق وحقوق الأولاد والأقارب، دار الجامعة للطباعة والنشر، سنة 1997.
3. د. بلحاج لعربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري (مقدمة، الخطبة، الزواج، الطلاق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة 2005، الجزء الأول.
4. د. حسن علي السمنى، الوجيز في الأحوال الشخصية، المجلد الأول 1998-1999.
5. د. رمضان علي السيد الشرنباصي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة لا توجد، السنة 2001.
6. د. عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، المجلة الرابع، بيروت، دار إحياء التراث، 1980.
7. د. عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، السنة لا توجد، الجزء لا يوجد.
8. د. عثمان التكروري، شرح قانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2004.
9. محمد صالح الصديق، نظام الأسرة في الإسلام، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.
10. محمد بدوي، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، 1976.
11. د. محمد صبحي نجم، محاضرات في قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1999.
12. محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

- 13.د. محمد علي سلامة، محكمة الأسرة ودورها في المجتمع، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، الجزء لا يوجد، 2007.
- 14.د. محمد كمال الدين إمام، د. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة محفوظة، 2003.
- 15.د. مسعود كمال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، السنة لا توجد.
- 16.د. مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981.
- 17.د. مصطفى عبد الغني شيبية، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية "الطلاق وآثاره"، منشورات جامعة سبها، الطبعة الأولى، 2006.
- 18.د. مصطفى عبد الواحد، الأسرة في الإسلام، عرض عام لنظام الأسرة في ضوء الكتاب والسنة، مكتبة دار العروبة، القاهرة، السنة غير مذكورة.
- موقع الإنترنت الذي تم الاستعانة منه في الحصول على المعلومات في هذا الموقع هو:

19. www.google.com.

20. www.algeriedroit.fb.dz.

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفهرس

مقدمة.....

الفصل التمهيدي: المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق وأنماطه في بعض المجتمعات وتطور التاريخي.....

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية المكونة للطلاق.....

المطلب الأول: مفهوم المجتمع الحضري.....

الفرع الأول: بعض خصائص المجتمع الحضري العام والمتماشية مع خصائص المجتمع الحضري الجزائري.....

الفرع الثاني: بعض الآثار المترتبة عن هذه المميزات في المجتمع الحضري العام وفي المجتمع الحضري الجزائري.....

المطلب الثاني: مفهوم الأسرة ومفهوم الطلاق.....

الفرع الأول: مفهوم الأسرة.....

الفرع الثاني: مفهوم الطلاق.....

المبحث الثاني: التطور التاريخي للطلاق ودراساته في بعض المجتمعات.....

المطلب الأول: التطور التاريخي للطلاق.....

الفرع الأول: الطلاق في المجتمعات القديمة.....

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمعات الحديثة.....

المطلب الثاني: دراساته في بعض المجتمعات.....

الفرع الأول: دراسات في مجتمعات غربية.....

الفرع الثاني: دراسات في مجتمعات عربية.....

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفصل الأول: الأشكال الحالية للطلاق وعوامله وآثاره

المبحث الأول: طرق فك الرابطة الزوجية وعوامل الطلاق

المطلب الأول: الأشكال الحالية للطلاق

الفرع الأول: فك الرابطة الزوجية المنفردة للزوج

الفرع الثاني: فك الرابطة الزوجية بالتراضي بين الزوجين

الفرع الثالث: فك الرابطة عن طريق التطليق

الفرع الرابع: فك الرابطة بواسطة الخلع

المطلب الثاني: عوامل الطلاق

الفرع الأول: العوامل النفسية

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية

الفرع الثالث: الأسباب المساعدة على ارتفاع معدلات الطلاق في

المجتمعات الحضرية

الفرع الرابع: الأسباب المساعدة على انخفاض معدلات الطلاق في

المجتمعات الريفية

المبحث الثاني: آثار الطلاق القانونية

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية

الفرع الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معاً وأطفال المطلقين

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق على المجتمع

المطلب الثاني: الآثار القانونية

الفرع الأول: العدة وأحكامها

الفرع الثاني: الحضانة وأحكامها

الفرع الثالث: النفقة الشرعية

الفرع الرابع: تعويض المطلقة وإسكانها، النزاع حول متاع البيت الزوجية

مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري

الفصل الثاني: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري

ومعامله وآثاره

المبحث الأول: التطور التاريخي للطلاق في المجتمع الجزائري

المطلب الأول: الطلاق في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال

الفرع الأول: الطلاق في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة التحريرية

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة التحريرية

المطلب الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

الفرع الأول: الطلاق في المجتمع الجزائري إحصائياً

الفرع الثاني: الطلاق في المجتمع الجزائري قانونياً

المبحث الثاني: عوامل وآثار الطلاق في المجتمع الجزائري

المطلب الأول: عوامل الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الأول: عوامل الطلاق الخاصة بالزوجين

الفرع الثاني: العوامل الأسرية والعوامل الاجتماعية للطلاق..

المطلب الثاني: آثار الطلاق في المجتمع الجزائري

الفرع الأول: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للأطفال

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة والرجل

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع